جامعة 20أوث 1955-سكيكدة-
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

التسهيلات الجمركية، ودورها في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر
دراسة ميدانية بمفتشية أقسام الجمارك سكيكدة

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص: اقتصاد دولي

من تقديم الطالبة
رمضان وسام

تحت اشراف:
فرطاقي جابر

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
مخناش فتيحة	أستاذ محاضر(أ)	رئيسا
أ. فرطاقي جابر	أستاذ مساعد(أ)	مشرفا ومقررا
خنوفي بسمة	أستاذ مساعد(ب)	مناقشا

دورة جوان2024

جامعة 20أوث 1955-سكيكدة-
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

التسهيلات الجمركية، ودورها في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر
دراسة ميدانية بمفتشية أقسام الجمارك سكيكدة

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص: اقتصاد دولي

من تقديم الطالبة
رمضان وسام

تحت اشراف:
فرطاقي جابر

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
مخناش فتيحة	أستاذ محاضر(أ)	رئيسا
أ. فرطاقي جابر	أستاذ مساعد(أ)	مشرفا ومقررا
خنوفي بسمة	أستاذ مساعد(ب)	مناقشا

دورة جوان2024

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

UNIVERSITE DU 20 AOUT 1955 - SKIKDA
FACULTE des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion
Dpt des Sciences Economiques

جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة

جامعة 20 أوت 1955- سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

السنة الجامعية: 2023 / 2024

استمارة إيداع مذكرة ماستر أكاديمي

أنا الممضي أسفله الأستاذ: فرطاني حابر ؛ الرتبة العلمية: أستاذ مساعد م

المشرف على مذكرة ماستر أكاديمي والموسومة بـ:

" التسهيلات الجمركية ودورها في ترقية الصادرات في الجزائر "

من إنجاز الطالب: رمضان وسام

القسم: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد دولي.

أوافق على إيداع المذكرة لدى القسم وذلك لاستيفائها جميع الشروط العلمية والمنهجية التي تسمح بالمناقشة العلنية.

سكيكدة في: 2024/06/20

تأشيرة الأستاذ (ة) المشرف (ة)

اسم ولقب وتوقيع الطالب (ة)
وسام رمضان

ملاحظة هامة: لا تقبل أي شهادة من دون توقيع.

Scanné avec CamScanner

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

UNIVERSITE DU 20 AOUT 1955 - SKIKDA
FACULTE des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion
Dpt des Sciences Economiques

جامعة 20 أوت 1955- سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

السنة الجامعية: 2023 / 2024

تعهد

أنا الممضي أسفله الطالب (ة): رمضان وسام ؛

تاريخ الميلاد: 1983/06/08 مكان الميلاد: سكيكدة

عنوان الإقامة: 24، شارع محمد صالح ميهوبي سكيكدة

الكلية: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم: قسم العلوم الاقتصادية؛ التخصص: إقتصاد دولي

أصرح بأن مذكرة الماستر الموسومة بـ:

" التسهيلات الجمركية ودورها في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر ".

والمودعة بعنوان السنة الجامعية: 2023 / 2024؛

تحت إشراف (ة) الأستاذ (ة): فرطاقي جابر

أقر بأنها عمل أصيل لي وحدي، ولم يسبق تقديمها في أي عمل بأي شكل من الأشكال كاملة أو جزء منها، وأنها خالية من كل أشكال السرقات العملية وأتحمل كامل المسؤولية القانونية والأخلاقية لما ورد في المذكرة، كما أتعهد أنني التزمت في إنجازها بأساليب التوثيق المعتمدة والسليمة الضامنة لكافة حقوق الملكية الفكرية لأصحابها الأصليين.

وفي حالة الإخلال بأي شرط من شروط هذا التعهد، ألتزم بكل المتابعات والإجراءات التي ستتخذها إدارة الكلية بحقي.

سكيكدة في: 2024/06/19

اسم ولقب وتوقيع الطالب (ة)

رمضان وسام

المصادقة

سقف للرسوم رقم 77/41 المتضمن التصديق على التوقيعات
الإدارة غير مسؤولة
على مضمون الوثيقة
نظر لتسوية الامضاء
السيد / ة
الموضوع
سكيكدة في
2024 جوان 19
عن المخلف بتسيير شؤون بلدية سكيكدة
ولاية سكيكدة
بلدية سكيكدة

ملاحظة هامة: لا تقبل أي شهادة من دون توقيع ومصادقة.

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Université 20 Août 1955- SKIKDA
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة/الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة * كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فروع ميدان تكوين العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير

استمارة ايداع مذكرة الماستر بعد التصحيح

أنا الممضي أسفله الطالب (ة): رمضان وسام

تاريخ الميلاد 1998/06/03 ولاية: سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير/ قسم: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد دولي

رقم التسجيل: 210120233026280020

صاحب مذكرة الماستر الموسومة بـ: العملات الرقمية وتطورها في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

السنة الجامعية: 2022 / 2023

تمت تحت اشراف الاستاذ(ة)/الدكتور(ة):

إسم ولقب المشرف: عرطاقي جابر

أصرح بأني سلمت قرص مضغوط به المذكرة في شكل PDF و WORD. وأني قمت بتصحيح جميع الاخطاء والملاحظات المقدمة من قبل لجنة المناقشة. وأتحمل كامل المسؤولية القانونية والأخلاقية لما ورد في المذكرة.

وفي حال الاخلال بأي شرط من شروط التعهد، التزم بكل المتابعات والإجراءات التي ستتخذها الكلية.

اسم ولقب وتوقيع الطالب(ة)	اسم ولقب وتوقيع المشرف
رمضان وسام	جابر عرطاقي

ملاحظة هامة:

- جميع المذكرات سيتم نشرها على موقع الكلية

Scanné avec CamScanner

اهداء

أهدي هذا العمل المتواضع:

الى روح أبي الطاهرة انار الله قبره وجعل الجنة مسكنه

الى أمي الغالية التي ساندتني طول مسيرتي وهونت الطريق " أخي وأخواتي"

الى من كانوا ضلعي الثابت في ضعفي وأمنوا بقدراتي الى من سيشاركونني رحلة الحياة عائلتي الصغيرة حفظها الله "زوجي وابناي"

الى ام زوجي حفظها الله ورعاها

وسام

الشكر والتقدير

بعد حمد الله تبارك وتعالى الذي وفقني لإنجاز هذا العمل المتواضع أتقدم بشكري إلى الأستاذ المشرف فرطاقي جابر على ما قدمه لي من نصائح وتوجيهات قيمة على مستوى المنهجية أو على مستوى المضمون العلمي

وإلى أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الأفاضل، وإلى الأستاذ المشرف فرطاقي جابر ولجنة المناقشة كما أتقدم بشكري لكل من قدم لي يد المساعدة من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل

الملخص:

هدفت هذه الدراسة الى توضيح الدور الذي تلعبه إدارة الجمارك الجزائرية في ترقية الصادرات خارج المحروقات من خلال التسهيلات التي يمنحها هذا القطاع اثناء عملية التصدير، ولتحقيق ذلك قمنا بتحليل هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2022 ، كما قمنا بمرافقة عملية تصدير على مستوى مفتشية اقسام الجمارك سكيكدة، حيث تبين لنا أن التسهيلات الجمركية قد ساهمت في ترقية الصادرات خارج المحروقات، ولكنها لم تصل إلى الأهداف المرجوة من خلال تبني هذه الإستراتيجية، وبالتالي فعلى السلطات الجزائرية تكييف قطاع الجمارك أكثر من خلال إتخاذ الإجراءات اللازمة وإدخال التعديلات الملائمة التي تساهم في منح المزيد من التسهيلات ، كما تساهم في نجاعة هذه الإستراتيجية والوصول إلى الأهداف المنشودة.

Summary:

This study aimed to clarify the role played by the Algerian Customs Administration in promoting non-hydrocarbon exports through the facilities provided by this sector during the export process. To achieve this, we analyzed the structure of Algerian exports during the period from 2000 to 2022. Additionally, we accompanied an export process at the level of the Customs Departments Inspection in Skikda. It was found that customs facilities have contributed to the promotion of non-hydrocarbon exports, but they have not achieved the desired goals through the adoption of this strategy. Therefore, the Algerian authorities need to adapt the customs sector further by taking the necessary measures and making appropriate amendments that contribute to providing more facilities and enhancing the effectiveness of this strategy to achieve the intended objectives.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الاهداء	
الشكر	
الملخص	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة الملاحق	
قائمة الاختصارات والرموز	
مقدمة	
الفصل الأول: الإطار النظري للجمارك والصادرات	
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للجمارك والصادرات	**08**
المطلب الأول: مفاهيم حول الجمارك والعمل الجمركي	**08**
الفرع الأول: ماهية الجمارك	**08**
الفرع الثاني: دور إدارة الجمارك	**09**
الفرع الثالث: وسائل إدارة الجمارك	**11**
الفرع الرابع: مجال عمل إدارة الجمارك	**13**
المطلب الثاني: عموميات حول الصادرات والتصدير	**15**
الفرع الأول: مفاهيم حول الصادرات والتصدير، أنواعها ودوافعها	**16**
الفرع الثاني: تصنيف السلع التصديرية	**20**

الفرع الثالث: مؤشرات تنافسية الصادرات	**21**
الفرع الرابع: إستراتيجية تنمية الصادرات.	**21**
الفرع الخامس: أهمية ترقية الصادرات	**23**
المبحث الثاني: علاقة التسهيلات الجمركية عند التصدير بترقية الصادرات	**24**
المطلب الأول: الإجراءات الجمركية المتعلقة بعملية التصدير	**24**
المطلب الثاني: دورالتسهيلات الجمركية في ترقية الصادرات.	**26**
المطلب الثالث: تجارب دولية في ترقية الصادرات غير النفطية	**28**
المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة	**29**
المطلب الأول: الدراسات السابقة	**29**
المطلب الثاني: القيمة المضافة	**31**
خلاصة الفصل	**32**
الفصل الثاني: دور التسهيلات الجمركية في ترقية الصادرات خارج المحروقات (دراسة تحليلية لصادرات الجزائر خلال الفترة 2000-2022)، (ودراسة ميدانية بمفتشية أقسام الجمارك لولاية سكيكدة)	
تمهيد الفصل	
المبحث الأول: نشأة إدارة الجمارك الجزائرية ومهامها	**35**
المطلب الأول: نشأة وتطور إدارة الجمارك الجزائرية	**35**
المطلب الثاني: مهام إدارة الجمارك الجزائرية	**39**

المطلب الثالث: ضرورة تكييف إدارة الجمارك من أجل تفعيل دورها في ترقية الصادرات خارج المحروقات	**39**
المبحث الثاني: التسهيلات الجمركية وعلاقتها بترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات	**41**
المطلب الأول: التسهيلات الممنوحة من طرف إدارة الجمارك الجزائرية في مجال التصدير	**41**
المطلب الثاني: دراسة تحليلية للصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة 2000-2022	**48**
الفرع الأول: تطور التجارة الخارجية في الجزائر في الفترة 2000-2022	**48**
الفرع الثاني: تحليل الصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة 2000-2022	**53**
المبحث الثالث: الدراسة الميدانية على مستوى مفتشية أقسام الجمارك بسكيكدة	**66**
المطلب الأول: تنظيم مفتشية أقسام الجمارك بسكيكدة ومهامها	**66**
المطلب الثاني: دراسة ملف خاص بعملية تصدير تمت على مستوى مفتشية أقسام الجمارك بسكيكدة.	**70**
خلاصة الفصل	
الخاتمة	
قائمة المراجع والمصادر	
الملاحق	

فهرس الجداول

العنوان	الصفحة
الجدول رقم 01: أهم التغييرات التنظيمية للجمارك الجزائرية بعد الاستقلال	**36**
الجدول رقم 02: نسبة التصريحات في إطار الأنظمة الاقتصادية الجمركية خلال الفترة 2017-2021	**47**
الجدول رقم 03: تطور الصادرات والواردات في الجزائر في الفترة 2000-2022	**50**
الجدول رقم 04: هيكلة الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2022	**55**
الجدول رقم 05: هيكل الصادرات الجزائرية خارج المحروقات في الفترة 2000-2022	**61**
الجدول رقم 06: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2017-2022	**64**
الجدول 07: العشر زبائن الأوائل للصادرات الجزائرية خارج المحروقات سنة 2022	**66**
الجدول رقم 08: مؤشري التركز والتنوع السلعي للصادرات الجزائرية في الفترة 2000-2020	**68**

فهرس الأشكال

العنوان	الصفحة
الشكل رقم **01:** الهيكل التنظيمي الحالي للمديرية العامة للجمارك الجزائرية	**38**
الشكل رقم **02:** دور عصرنة الجمارك في تعزيز القدرة التنافسية للصادرات	**41**
الشكل رقم **03:** تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة: (2000-2022)	**53**
الشكل رقم **04:** تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2022	**59**
الشكل رقم **05:** هيكل الصادرات الجزائرية خارج المحروقات لسنة2022	**62**
الشكل رقم **:06** تطور الصادرات الجزائرية نحو إفريقيا في الفترة 2017-2022	**64**
الشكل رقم **07:** التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية سنة 2022	**64**
الشكل رقم **08:** الزبائن الرئيسيين للصادرات الجزائرية خارج المحروقات سنة2022	**66**
الشكل رقم **09:** مؤشر التركز للصادرات الجزائرية في الفترة 2010-2021	**68**

الشكل رقم **10**: مؤشر التنوع للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2010-2021	**68**
الشكل رقم **11**: فحص البضائع بواسطة الأشعة السينية	**74**

قائمة المختصرات:

ALCES	ALGERIEN CUSTOMS ELECTRONIC SYSTEM
E-DOUANES	ELECTRONIC-DOUANES
IPB	INSPECTION PRINCIPALE DES BRIGADES
IPOC	INSPECTION PRINCIPALE DES OPERATIONS COMMERCIALES
IPS	INSPECTION PRINCIPALE DES SECTIONS
WCO	WORLD CUSTOMS ORGANIZATION
WTO	WORLD TRADE ORGANIZATION

الكلمات المفتاحية:

الجمارك، التسهيلات الجمركية، ترقية الصادرات

مقدمـــــة

مقدمة

في ظل التحولات الاقتصادية التي شهدها العالم، والأزمات التي هزت الاقتصاد العالمي، والتي أدت إلى إعادة النظر في حركية الصادرات والواردات، حيث لم تتوقف التجارة الخارجية وإنما ازدادت انتعاشا ونشاطا، وخاصة بعد تبني معظم الدول النامية سياسة الانفتاح الاقتصادي بعدما كانت السياسة الحمائية من الأوليات الملحة لهذه الدول. فأصبح من الضروري الاهتمام بالتجارة الخارجية لأنها تمثل مصدرا هاما في تنمية الدخل الوطني وبالتالي تحسين المستوى المعيشي للأفراد

ونظرا لما تحتله الصادرات من مكانة هامة في اقتصاديات معظم الدول المتقدمة و النامية على حد سواء، و بالنظر إلى دورها الكبير في توفير النقد الأجنبي و المساهمة في سير عملية التنمية الاقتصادية و التخفيف من أعباء المديونية الخارجية، كل هذا جعل إستراتيجية تنويع الصادرات ضرورة حتمية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، خاصة بالنسبة للدول النامية التي تعتمد بشكل كبير على تصدير المحروقات، حيث تواجه هذه الأخيرة تحديات متعددة، من أبرزها عدم الاستقرار في أسعار النفط والتي تخضع لتقلبات دائمة في السوق العالمية ليس فقط بفعل آلية السوق وإنما أيضا وخصوصا بفعل تضارب مصالح الأطراف المتعاملة به، والتي تضغط في اتجاه التأثير على أسعاره، إضافة إلى عدم الاستقرار السياسي الذي يشهده العالم و الذي قد يؤثر سلبا على الأسعار العالمية للنفط، وخضوعها حتى للأزمات الصحية، كجائحة كورونا (**COVID 19**)التي هزت العالم نهاية سنة 2019، و تسببت في انهيار أسعار النفط، و كذا الضغوطات المتزايدة لأجل التحول إلى مصادر طاقوية أكثر استدامة.

والجزائر ليست بمنأى عن كل هذه التغيرات، حيث أن تبنيها للنظام الاشتراكي عقب الاستقلال، أعطى الأولوية للقطاع العام و الصناعات الثقيلة و الصناعات البتروكيماوية و مشتقات البترول، مما جعل قطاع المحروقات يشكل الشريان الرئيسي للاقتصاد الجزائري، إذ يساهم بنسبة تزيد عن 95% من إيرادات النقد الأجنبي، و أي تأثير في أسعار هذا المورد الطبيعي قد يؤدي إلى تأثر الاقتصاد الوطني ككل، و من هذا المنطلق كان ضروريا التفكير في الطرق البديلة، ألا و هي ترقية الصادرات خارج المحروقات لكونها جزءا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

ولم يتوقف سعي الجزائر لتنويع هيكل صادراتها، خصوصا في ظل تزايد انفتاحها على الاقتصاد العالمي، حيث بدلت جهودا معتبرة في تهيئة البيئة المناسبة للتصدير، و قامت بسن قوانين و إجراءات عديدة من أجل ترقية الصادرات خارج المحروقات و تنويعها، و أيضا من أجل التخلص من التبعية النفطية، حتى لا يكون التصدير حكرا على سلعة واحدة، و لا حتى حكرا على منطقة جغرافية معينة. لكن بالرغم من كل هذه التدابير و الإجراءات، لم ترق الصادرات خارج المحروقات إلى المستوى المنشود، حيث فشلت الاستراتيجيات الهادفة إلى ترقية الصادرات، إضافة إلى الانخفاض الكبير في نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في إجمالي الصادرات، حيث إلى غاية سنة 2014، لم تتعدى الصادرات غير النفطية نسبة 4% من إجمالي الصادرات في الجزائر، و ظل قطاع المحروقات يهيمن على الصادرات الجزائرية التي بقيت تحت رحمة سوق النفط و تقلبات أسعاره، و أكبر دليل عل ذلك

الأزمات التي عاشتها الجزائر على إثر انخفاض أسعار النفط عام 2008 و2014، وما صاحبها من مشاكل اقتصادية و المتمثلة في العجز الكبير في الميزان التجاري و تفاقم المديونية الخارجية، مما جعلها تفكر جديا في مرحلة ما بعد النفط وإعادة النظر في الصادرات خارج المحروقات و العمل على ترقيتها و تنويع تركيبتها، من خلال تبني إستراتيجية وطنية تعمل على تنويع القطاع التصديري، و تتضمن جملة من الإجراءات التي تهدف إلى استحداث عدة مؤسسات التي ترافق المصدرين و تمنح لهم مجموعة من الامتيازات و التسهيلات.

وباعتبار إدارة الجمارك من الركائز الأساسية في الاقتصاد الوطني و أداة لتنفيذ سياسة الدولة في مجال التجارة الخارجية، فقد أوكلت لها الدولة الجزائرية مهمة مرافقة المتعاملين الاقتصاديين و تشجيعهم على التصدير، في إطار مسعى تنويع و ترقية الصادرات خارج المحروقات، حيث صار من الضروري أن تلعب الجمارك دور الداعم لتنافسية المؤسسات الوطنية و سهولة ولوج سلعها إلى الأسواق الدولية، و هذا لا يكون إلا عن طريق إتباع سياسات تهدف إلى تقديم مجموعة من التسهيلات الجمركية التي تعد من الأدوات الفعالة التي يمكن أن تسهم بشكل كبير في تعزيز و تنمية الصادرات خارج المحروقات.

1.الإشكالية الرئيسية:

قامت الدولة الجزائرية بتسخير إدارة كاملة ألا وهي إدارة الجمارك للمساهمة في تشجيع التصدير و ترقية الصادرات خارج المحروقات، من خلال جملة من التسهيلات التي تمنحها للمتعاملين الاقتصاديين لتشجيعهم على التصدير، و انطلاقا من كل سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

إلى أي مدى يمكن أن تساهم التسهيلات الجمركية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر؟

2.الأسئلة الفرعية: انطلاقا من التساؤل الرئيسي يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي التسهيلات الممنوحة من طرف إدارة الجمارك الجزائرية لتشجيع التصدير و ترقية الصادرات خارج المحروقات؟
- ماهي الامتيازات التي تمنحها الأنظمة الاقتصادية الجمركية للمتعاملين الاقتصاديين؟
- هل يساهم التحول الرقمي للجمارك الجزائرية في تشجيع التصدير وترقية الصادرات خارج المحروقات؟

3.فرضيات الدراسة: بغرض معالجة الإشكالية المطروحة، يتم مبدئيا وضع الفرضيات التالية:

- يتم منح التسهيلات الجمركية لتشجيع الصادرات غير النفطية في الجزائر على ثلاث مستويات: تبسيط في الإجراءات الجمركية، أنظمة جمركية وتخفيف في الرقابة.
- يستفيد المتعاملون الاقتصاديون من خلال الأنظمة الاقتصادية الجمركية من اعفاءات من الرسوم الجمركية، التي تهدف إلى تخفيف التكاليف وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات المراد تصديرها.
- يساهم التحول الرقمي للإدارة الجمركية الجزائرية إلى تخفيض آجال الجمركة وتسريع عملية التخليص الجمركي، مما يشجع المتعاملين الاقتصاديين على التصدير.

4. مبررات اختيار موضوع البحث:

- الميول الشخصي لموضوع الدراسة وارتباطه بميدان العمل.
- إثراء المكتبة بمرجع جديد، كون موضوع الدراسة يعتبر من المواضيع الحديثة والتي تعاني من ندرة المراجع.
- أهمية تنمية الصادرات خارج المحروقات، التي تساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحسين مستوى معيشة الأفراد.

5. أهداف الدراسة:

- تسليط الضوء على التسهيلات الجمركية التي ترافق المتعاملين الاقتصاديين بهدف ولوج سلعهم للأسواق الخارجية والتسهيلات الجمركية التي تهدف إلى تقليص آجال الجمركة مما يساهم في دعم التصدير وترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر.
- الوقوف على واقع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات من خلال الدراسة التحليلية للصادرات الجزائرية في الفترة 2000-2022.
- الوقوف على أهم الاجراءات التي اتخذتها الدولة الجزائرية في إطار تكييف قطاع الجمارك مع مهامه الحديثة.
- تسليط الضوء على دور التكنولوجيا في تحسين التسهيلات الجمركية.
- تقديم توصيات لصناع القرار في المجال الجمركي والاقتصادي، حتى تكون هذه التسهيلات أكثر فعالية في تشجيع الصادرات غير النفطية وتنويع مصادر الدخل بعيدا عن الاعتماد المفرط على المحروقات.

6.أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تناولها لموضوع حيوي يرتبط بتنمية الاقتصاد الوطني نظرا لأهمية الصادرات خارج المحروقات في تنويع مصادر الدخل الوطني ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، وتزايد إدراك معظم الدول سواء المتقدمة أو النامية، ومنها الجزائر، بالدور الهام الذي يلعبه قطاع الجمارك في اقتصادياتها.

7.حدود البحث:

- **الحدود المكانية:** قمنا في الجزء التطبيقي بإسقاط الجانب النظري على حالة الجزائر، والوقوف على المرافقة الجمركية للمتعامل الاقتصادي، من خلال حضور عملية تصدير تمت على مستوى مفتشية أقسام الجمارك سكيكدة.
- **الحدود الزمنية:** حددت فترة الدراسة من سنة 2000 إلى 2022.

8.منهج وأدوات الدراسة:

لمعالجة إشكالية هذا البحث، ونظرا لتعدد الجوانب المتعلقة بها، وبعد اطلاعنا على الدراسات السابقة، اتبعنا المنهج الوصفي في إطار عرض المفاهيم النظرية المتعلقة بموضوع البحث، كما اعتمدنا على المنهج التحليلي من خلال قيامنا بدراسة تحليلية لواقع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات ومحاولة ربطها بالتدابير الجمركية المتخذة، كما استخدمنا المنهج التاريخي عند عرضنا لمراحل تطور إدارة الجمارك الجزائرية. واستندنا في ذلك على مجموعة من الأدوات المتمثلة في:

- الكتب والملتقيات ومختلف البحوث العلمية والدراسات الأكاديمية ذات الصلة المباشرة بالموضوع أو بأحد جوانبه الأساسية، من مقالات وأطروحات دكتوراه ورسالات ماجستير.
- مختلف المعطيات الإحصائية المتعلقة بالتجارة الخارجية في الجزائر.
- القوانين والتشريعات ذات الصلة بالموضوع.
- الدراسة الميدانية للاطلاع على الواقع الجمركي في الجزائر المتعلق بموضوع بحثنا.

9. صعوبات الدراسة:

- قلة المراجع التي تتناول المادة الجمركية، مع قلة الدراسات ذات الصلة المباشرة بالموضوع باعتباره موضوع حديث الدراسة.
- الإنغلاق الشديد الذي تتعامل به مفتشية أقسام الجمارك بسكيكدة، خاصة في جانب الإفصاح عن المعلومات والإحصائيات الدقيقة، باعتبارها تابعة للمديرية الجهوية لقسنطينة، وهذا الذي حال دون أن أتطرق لبعض الجوانب التي أردت استعراضها في الدراسة الميدانية.

10. هيكل الدراسة: محاولة منا الإلمام بكافة جوانب هذا البحث، قمنا بتقسيمه إلى فصلين، فصل نظري و آخر تطبيقي، كما يلي:

- **الفصل الأول:** جاء تحت عنوان الإطار النظري للجمارك والصادرات، و تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، حيث تناول البحث الأول الإطار المفاهيمي للجمارك و الصادرات، أما المبحث الثاني فتم من خلاله نظريا توضيح الدور الذي تلعبه التسهيلات الجمركية الممنوحة في ترقية الصادرات غير النفطية، و تضمن المبحث الثالث الدراسات السابقة و القيمة المضافة.
- **الفصل الثاني:** حيث تضمن الدراسة التطبيقية، و جاء تحت عنوان: دور التسهيلات الجمركية في ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، حيث قمنا بإسقاط الجانب النظري على حالة الجزائر، و تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول نشأة و تطور الإدارة الجمركية الجزائرية، و تضمن المبحث الثاني التسهيلات الجمركية التي تمنحها إدارة الجمارك الجزائرية لتشجيع التصدير و ترقية الصادرات غير النفطية مع دراسة تحليلية لواقع الصادرات غير النفطية في الجزائر في الفترة من سنة 2000 إلى سنة 2022، أما المبحث الثالث فتضمن الدراسة الميدانية على مستوى مفتشية أقسام الجمارك سكيكدة.

الفصل الأول:

الإطار النظري للجمارك والصادرات

تمهيد:

يعد قطاع الجمارك من الركائز الأساسية التي تدعم التجارة الدولية ويلعب دورا هاما في تنميتها، كما تسعى إدارة الجمارك جاهدة في المساهمة في رفع معدلات النمو الإقتصادي خاصة في الدول النامية من خلال تشجيع الصادرات خارج المحروقات عن طريق اتباع سياسات جمركية تهدف إلى تقديم مجموعة من التسهيلات للمتعاملين الإقتصاديين. وبما أن البحث في أي موضوع يتطلب منا الإلمام بعدة جوانب تمكننا من أخذ نظرة عامة بما يحيط به، وفي إطار بحثنا هذا سيتم التطرق إلى بعض المفاهيم العامة حول الجمارك و الأداء الجمركي و سنتطرق كذلك إلى بعض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالصادرات و أهميتها و محاولتنا نظريا الوصول إلى الدور الذي يلعبه قطاع الجمارك من خلال الحوافز و التسهيلات التي يقدمها أثناء تنفيذ مهامه في تشجيع قطاع التصدير و ترقية وتنويع الصادرات. وذلك من خلال ثلاث مباحث:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للجمارك والصادرات.

المبحث الثاني: علاقة التسهيلات الجمركية عند التصدير بترقية الصادرات

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للجمارك والصادرات

لقد عرف الإقتصاد العالمي تطورات عميقة ولاسيما في تنمية الصادرات وترقيتها وبما أن الجزائر كغيرها من الدول فقد بدلت و لا تزال تبدل مجهودات جبارة لتنمية اقتصادها وذلك بفرض الحماية وخاصة حماية الصادرات من عمليات الغش وتوفير كل التسهيلات التي تضمن تنميتها وبذلك فإنه من غير الممكن تصور إقتصاد بدون اقترانه بجهاز هام ونشط يعمل على حمايته ألا و هو قطاع الجمارك.

المطلب الأول: مفاهيم حول الجمارك و العمل الجمركي

من أجل ترسيخ فهم قوي للجمارك والعمل الجمركي سوف نلقي الضوء على المفاهيم الأساسية لهذا المجال.

الفرع الأول: ماهية الجمارك

تعرف الجمارك على أنها "سلطة أو وكالة في بلد ما، مسؤولة عن تحصيل الرسوم الجمركية وحمايتها، والتحكم في تدفق البضائع بما في ذلك الحيوانات والأمتعة الشخصية والمواد الخطرة داخل وخارج البلد اعتمادا على التشريعات واللوائح المحلية إذ قد يتم تقييد أو حظر استيراد أو تصدير بعض السلع، وتقوم وكالة الجمارك بتنفيذ هذه القواعد".[1]

كما تعرف الجمارك بأنها الإدارة التي أوكل إليها مراقبة تطبيق الأنظمة الجمركية بشأن تحصيل الضرائب المستحقة للخزينة العمومية، واستيفاء الشروط والقيود الاستيرادية المقررة عليها حماية للنظم الاقتصادية لكل دولة، وأن أي خرق لهذه التشريعات أو إخلال بها يمثل إخلالا بالنظام الاقتصادي الذي تحميه التشريعات الاقتصادية والذي تعد القوانين الجمركية من أبرزها وأهمها.[2]

الفرع الثاني: دور إدارة الجمارك

أولا: دور جبائي

وتتمثل في تحصيل الرسوم والضرائب التي يدفعها المستوردون والمصدرون للجمارك طبقا لقانون التعريفات الجمركية والقوانين الأخرى ذات الصلة.[3]

يمكن ذكر بعض هذه الضرائب والرسوم التي تتكفل مصالح الجمارك بتحصيلها عند تطبيق التعريفة الجمركية وهي:[4]

1. **الرسم الداخلي على الاستهلاك.**
2. **الرسم على القيمة المضافة.**
3. **الاقتطاعات الجزافية على السلع الموجهة لإعادة البيع.**

---

[1]- أسامة غزلاني، **دور رقمنة قطاع الجمارك تسهيل عمليات التجارة الخارجية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2024، ص39.

[2]- عروج عبد الباسط، **التسهيلات الجمركية في الجزائر كضرورة لتجسيد الالتزامات الدولية والاندماج في الاقتصاد العالمي**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2023،ص10.

[3] بوعون يحياوي نصيرة، **الضرائب الوطنية والدولية**، دار النشر الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2010، ص191.

[4] زايد مراد، المرجع السابق، ص242.

4. **الرسوم الجمركية**

5. ثانيا: دور إقتصادي

وتتمثل مجمل المهام الاقتصادية لإدارة الجمارك في:

– حماية الاقتصاد الوطني، حيث أن الجمارك تعمل على حماية المنتوج الوطني من المنافسة غير الشرعية كما تفعل وتطبق قانون جمركية الإغراق. [1]

– تطبيق قرارات منع الاستيراد التي تصدر عن الحكومة لحماية صناعات محلية، نظام الادخال المؤقت الذي يسمح بإدخال المعدات والآلات إدخالا مؤقتا دون جمارك حفزا للمستثمرين وللصناعة.[2]

– ترقية المبادلات الخارجية وفق ما تنص عليه المادة 09 من قانون الجمارك المتعلق بحماية المنتوج الوطني.[3]

ثالثا: دور حمائي

نجد إدارة الجمارك، موازاة مع دورها الاقتصادي والجبائي، تمارس دور خاص يتمثل في تطبيق الحماية في مجالات عديدة وهي:[4]

– تتدخل عند الجمركة، من أجل حماية العلامات ومنشأ المنتجات، عن طريق مراقبة القواعد المرتبطة بحماية الملكية الصناعية، مع حجز كل السلع المقلدة أو المزيفة.

– تضمن كذلك تطابق المنتوجات المستوردة والمصدرة لمعايير الأمن المنصوص عليها في التشريعات الدولية (مقاييس الإيزو).

– حماية الأمن العمومي عن طريق مراقبة الموانئ ومحاربة تهريب الأسلحة.

– حماية البيئة في إطار التشريعات الدولية وذلك عن طريق مراقبة اتفاقية واشنطن حول تجارة الحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض، مع مراقبة استيراد النفايات الكيميائية الخطيرة.

– المحافظة على المكتسبات التاريخية للبلاد من خلال ردع أي إخراج غير شرعي للتحف والإرث التاريخي بصفة عامة.[5]

– السهر على حماية الأشخاص والمواد عن طريق البحث عن البضائع المحظورة حظرا مطلقا أو جزئيا المتفجرات، والمواد الكيميائية الخطيرة والمضرة بالصحة.[6]

---

[1] بوعون يحياوي نصيرة، المرجع السابق، ص191.

[2] أكرم عبد الدائم محمد، **تأثير الجمارك السودانية على النمو الاقتصادي في السودان**، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 14، العدد 01، السنة 2023، ص151.

[3] بوعون يحياوي نصيرة، المرجع السابق، ص 192.

[4] زايد مراد، مرجع سبق ذكره، ص 243-244.

[5]-خديم كريم وحاكمي بوحفص، **التسهيلات الجمركية في الجزائر ودورها في ترقية الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (2000-2018)**، مجلة آفاق علمية، المجلد 14، العدد 01، السنة 2022، ص724.

[6]-عبد الكريم كيبش وعبد الكريم خميسي، **دور الجمارك في حماية الاقتصاد الوطني في ظل التحديات الراهنة**، مجلة الباحث الاجتماعي، المجلد 13، العدد 01، السنة 2017، ص349.

– مصالح الجمارك تتدخل لمحاربة التقليد الذي يخلق عائقا على حسن سير مهامها، فالجمارك تلتزم بحجز عند الإستيراد البضائع المقلدة عند وصولها أو عند عملية التصدير.[1]

– حماية المجتمع مثل تأمين وصول السلع الضرورية بأسعار معقولة و يتم ذلك عبر إعفاء السلع الحيوية من الرسوم الجمركية، تخفيض الرسوم الجمركية على السلع التي تؤثر على حياة المواطنين.[2]

رابعا: مهام المساعدة على اتخاذ القرار

– الإدارة الجمركية تعد وتحلل إحصائيات التجارة الخارجية من اجل تسهيل اتخاذ القرار سواء بالنسبة للسلطات العمومية أو بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين.

– بطلب من السلطات العمومية تقوم الجمارك بإعداد دراسات متخصصة حول تطور التجارة الخارجية والتنبؤات لتحصيل الرسوم والحقوق الجمركية في إطار التحضير للقوانين المالية أو حول أثر إجراء ما أو قرار ما سوف يتخذ مستقبلا.[3]

الفرع الثالث: وسائل إدارة الجمارك

تستعمل إدارة الجمارك وسائل عديدة للقيام بالمهام سالفة الذكر، و ذلك لتحقيق الأهداف المخططة و تنقسم هذه الوسائل إلى ثلاثة أقسام:

اولا: الوسائل القانونية

إن المهمة الصعبة التي كلفت بها إدارة الجمارك للمساهمة في تسيير و تطوير اقتصاد الدولة، استلزمت وضع في متناول الجمارك أداة بواسطتها تقوم بأدوارها في إطار قانوني و شرعي.

1/ قانون الجمارك: تعتبر أول وسيلة تتبعها إدارة الجمارك، وباعتباره مرشد جمركي يحمي موظفي مصلحة الجمارك عند أداء وظيفتهم وكذلك يعتبر بمثابة مرجع للتنظيمات والتشريعات المتعلقة بالنشاط الجمركي، ويتم تطبيق هذا القانون عبر كامل التراب الوطني.[4]

2/ قانون المالية: تعتبر قوانين المالية الصادرة في بداية كل سنة مالية، من القوانين الأخرى التي تساعد مصالح الجمارك على القيام بمهامها على أحسن وجه، إذ تحمل هذه القوانين عددا من النصوص التشريعية سواء كانت معدلة أو مكملة للقوانين الجمركية (تعديل، إنشاء، إلغاء بعض المواد والنصوص القانونية)، وهذا حسب متطلبات الواقع الاقتصادي للدولة عموما وما يتعلق بتسيير التجارة الخارجية خصوصا.[5]

---

[1]-زواني نادية، **الاعتداء على حـق الملكيـــة الفكـرية - التقليد و القرصنة -**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق و العلوم الإدارية، جامعة الجزائر، 2003، ص151.

[2] أكرم عبد الدائم محمد، مرجع سبق ذكره، ص 152.

[3] أسامة غزلاني، مرجع سبق ذكره، ص43.

[4] عروج عبد الباسط، مرجع سبق ذكره، ص32.

[5] زايد مراد، مرجع سبق ذكره، ص 245.

3/ الاتفاقيات والمعاهدات الدولية:[1] تشكل الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، سندا حصينا في دعم التسيير الصحيح للتجارة الخارجية للدولة في مجال التعاون التجاري والتعريفي الدولي، ويرجع الفضل في هذا للمنظمة العالمية للجمارك، المنظمة العالمية للتجارة، إتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، ودول عربية أو أخرى.

ثانيا: الوسائل البشرية

وتتمثل في العنصر البشري بين إدارات أعوان الجمارك، وهم أعوان الدولة إذ أن تنظيم الإدارات في مصالح الجمارك يختلف باختلاف المهام المكلفة إليهم ابتداءا من المدير العام إلى غاية عون المراقبة، وقد لجأت إدارة الجمارك لإنشاء مراكز لتكوين الإطارات والأعوان قبل الانضمام لميدان ممارسة أعمالهم.[2]

ظل القطاع الجمركي يعمل على توسيع قاعدته البشرية في ظروف جد صعبة وهذا لعدم توفره على مدارس ومراكز تكوينية مختصة في قطاع الجمركة، واستمرار هذا الحال إلى غاية قيام الجمارك بإنشاء مدرسة خاصة بتكوين أعوان الجمارك لسد حاجياتها في تكوين الجمركيين لدى مختلف المدارس.[3]

ثالثا: الوسائل المادية

– وتعرف بأنها مختلف الوسائل التي تستعملها مصالح الجمارك والتي تتمثل في ميزانية التجهيز والتسيير، حيث أنه في آخر السنة تحدد الميزانية المالية من طرف إدارة الجمارك وتوضع في قانون المالية وتتكون من:

أجور العمال، نفقات الهاتف، نفقات التكوين وتكاليف الصيانة....[4]

وهي كل الوسائل التي تستعملها مصالح الجمارك من كتب وتجهيزات خاصة في عصرنا هذا ومع ظهور الإعلام الآلي وتطوره والانفتاح على العالم، كما قامت إدارة الجمارك بتدعيم نظام المعلومات في جميع مراكزها:[5]

1/ أجهزة الراديو واللاسلكي والفاكس،

2/ أجهزة السكانير للبضائع وأمتعة المسافرين،

3/ المعدات الخاصة بإقامة الحواجز الجمركية،

4/ الأسلحة النارية في عمليات الملاحقة للمهربين،

5/ الكلاب المدربة للكشف عن المخدرات،

6/ أجهزة الإعلام الآلي،

7/ السيارات رباعية الدفع المستعملة في عمليات المتابعة.

---

[2] زايد مراد، المرجع نفسه، ص 245.

[2] عروج عبد الباسط، مرجع سبق ذكره، ص38.

[3] زايد مراد، مرجع سبق ذكره، ص 247.

[4] بوعون يحياوي نصيرة، مرجع سبق ذكره، ص 193.

[5] عروج عبد الباسط، مرجع سبق ذكره، ص 39.

الفرع الرابع: مجال عمل إدارة الجمارك

أولا: الإقليم الجمركي

عرف المشرع الجزائري الإقليم الجمركي في الفصل الأول – مجال تطبيق قانون الجمارك القسم الأول– أحكام عامة في المادة الأولى من قانون الجمارك كما يلي:

" **يشمل الإقليم الجمركي نطاق تطبيق هذا القانون، الإقليم الوطني والمياه الداخلية والمياه الإقليمية والمنطقة المتاخمة والفضاء الجوي الذي يعلوه**".[1]

ويتكون من:

1– الإقليم البري: هو جزء من اليابسة الذي يعيش عليه مواطني الدولة على وجه الدوام، والذي تمارس فيه سلطاتها، فهو يمثل نطاق سيادتها باعتبار قانون الجمارك أحد التشريعات التي تبرز ذلك والذي تنظم حركة البضائع من وإلى الإقليم، حيث حددت المادة 29، من قانون الجمارك بان المنطقة البرية تمتد هذه المسافة 30 كلم إلى غاية 60 كلم عند الضرورة، كما يمكن أن يمدد عمق هذه المسافة إلى 400كلم، بالنسبة إلى بعض الولايات بهدف قمع الجرائم الجمركية.[2]

2– المياه الداخلية: حسب المادة الثالثة من اتفاقية الأمم المتحدة فإن المياه الداخلية هي المياه الممتدة من خط الأساس إلى المياه الإقليمية، فهي المياه التي تقع بين خط الشاطئ في الساحل والخط القاعدي للبحر الإقليمي في عرض البحر، وتشمل هذه المنطقة على وجه الخصوص الموانئ والمراسي، المستنقعات المالحة التي تبقى على اتصال مع البحر.[3]

3– المياه الإقليمية: تقدر ب تقدر ب: 12 ميلا بحريا أي (22.239) كلم ابتداءا من الشاطئ و هو ما حدده المرسوم رقم 63–403 المؤرخ في 1963/10/12 حسب ما هو معمول به في الاتفاقيات الدولية و الأعراف الدولية. [4]

4 – المنطقة المتاخمة: وفيما يخص المنطقة المتاخمة، فهي تمتد على مسافة 50 كلم انطلاقا من المياه الإقليمية، أي انطلاقا من 12 ميلا بحريا في اتجاه عرض البحر(1 ميل بحري= 1.609 كلم).[5]

5– الإقليم الجوي:[6]هو الذي يعلو المجال البري و المياه الداخلية و الإقليمية و المنطقة المتاخمة بحيث يمكن للدولة طلب نزول الطائرات إذا كانت ملاحتها تشكل خرقا لتشريع الدولة فيما تعلق بالرقابة الجمركية للبضائع، كما تنص المادة الثانية من قانون الجمارك " **تطبق القوانين و الأنظمة الجمركية تطبيقا موحدا على كامل الإقليم الجمركي غير أنه يمكن إنشاء مناطق حرة في الإقليم الجمركي، على ألا تخضع هذه المناطق للتشريع والتنظيم الساريين كليا أو جزئيا حسب الشروط التي تحدد بموجب القانون**".

---

[1] نوري محمد وبوسماحة الشيخ، **التدابير الجمركية لحماية العلامة التجارية على ضوء قانون الجمارك المعدل 17-04**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 14، العدد 03، السنة 2021، ص143.

[2] نوري محمد وبوسماحة الشيخ، المرجع نفسه، ص 143.

[3] عروج عبد الباسط، مرجع سبق ذكره، ص 25.

[4] نوري محمد وبوسماحة الشيخ، المرجع السابق، ص 143.

[5] عروج عبد الباسط، المرجع السابق، ص 25.

[6] نوري محمد وبوسماحة الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص 143.

أي أن إدارة الجمارك تسهر على تطبيق مختلف القوانين والتنظيمات على كامل الإقليم الجمركي على جميع البضائع المستوردة والمصدرة والبضائع ذات المنشأ الجزائري الموضوعة تحت نظام جمركي موقف للحقوق الداخلية للاستهلاك.

ثانيا: النطاق الجمركي

النطاق الجمركي هو عبارة عن مساحة محددة من قبل المشرع داخل حدود الدولة تملك فيها إدارة الجمارك امتيازات خاصة وصلاحيات واسعة من رقابة وتفتيش وإقامة مراكز الحراسة والكمائن.[1]

ولقد ورد تعريف النطاق الجمركي في نص المادة **28** من قانون الجمارك الجزائري"**.... وتنظم منطقة خاصة للمراقبة على طول الحدود البرية والبحرية وتشكل هذه المنطقة النطاق الجمركي.**" وهو نفس التعريف الذي تبناه الأمر **05-06** المتعلق بمكافحة التهريب.[2]

1- المنطقة البحرية: وتتكون هذه المنطقة من المياه الإقليمية، والمنطقة المتاخمة لها والمياه الداخلية، ووضحناها عند حديثنا عن الإقليم الجمركي.[3]

وفي هذا المجال فقد أبرمت عدة اتفاقيات دولية لحل مختلف المشاكل التي قامت بين مختلف الدول، وتتمثل أساسا في الاتفاقية الدولية حول قانون البحار وكذلك اتفاقية الأمم المتحدة حول قانون البحار.

2- المنطقة البرية: حسب ما جاء في المادة 29 من قانون الجمارك فإن المنطقة البرية من النطاق الجمركي تمتد على الحدود البحرية من الساحل إلى خط مرسوم على بعد 30كلم منه وعلى الحدود البرية من حد الإقليم الجمركي إلى خط مستقيم على بعد 30كلم[4].

غير أنه بالنظر لطبيعة التضاريس وتسهيلا لعملية قمع الغش، يمكن تمديد هذه المسافة (30كلم) إلى غاية 60 كلم عند الضرورة.[5]

المطلب الثاني: عموميات حول الصادرات والتصدير

تلعب الصادرات دورا مهما واستراتيجيا في اقتصاديات الدول خاصة بالنسبة للدول النامية التي تعمل جاهدة على ترقية وتنويع صادراتها.

---

[1] شوقي رامز شعبان، **إدارة الجمارك**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1994، ص24.

[2] بن الطيبي مبارك، **التهريب الجمركي و وسائل مكافحته في التشريع الجزائري**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2009، ص63.

[3] بن الطيبي مبارك، مرجع سبق ذكره، ص64.

[4] أحسن بوسقيعة، **المنازعات الجمركية**، الطبعة الثامنة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2016، ص45.

[5] عروج عبد الباسط، المرجع السابق، ص 26.

الفرع الأول: مفاهيم حول الصادرات والتصدير، أنواعها ودوافعها

أولا: تعريف الصادرات والتصدير

هناك جملة من التعاريف الخاصة بالصادرات ولعل أن جميعها يتفق على تعريف الصادرات بأنها تلك المنتجات من السلع والخدمات التي تنتجها الدول وتقوم بتسويقها وبيعها لدول أخرى لأجل توسيع حصصها التصديرية في الأسواق الدولية، عادة ما تتم عملية التصدير بعد تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع محل التصدير.[1]

تتمثل الصادرات في القيام بعمليات تجارية لبيع السلع والخدمات من مراكز إنتاجها المحلية إلى مراكز تسويقها بالخارج، وحسب الموسوعة الاقتصادية فمفهوم الصادرات يتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها إحدى الدول وتبيعها لدولة أخرى في مقابل سلع أو خدمات تنتجها هذه الدول الأخرى، أو في مقابل الذهب والعملات الأجنبية التي تلقى قبولا عاما في التبادل الخارجي أو في مقابل دين سابق أو في مقابل تعويضات ومنح معينة.[2]

ثانيا: أنواع الصادرات

تنقسم الصادرات إلى نوعان صادرات منظورة من السلع والبضائع وصادرات غير منظورة تتمثل في صادرات الخدمات، وفي العرض التالي تفصيل لكل نوع كالتالي:[3]

1/ صادرات منظورة: الصادرات المنظورة أو البضائع المصدرة تعرف بأنها تلك السلع وعلى مختلف أصنافها، والتي يتم تصديرها بعد إنتاجها محليا عن طريق مؤسسات محلية، أو مؤسسات مختلطة، أو مملوكة للأجانب تنشط داخل الإقليم الاقتصادي الواحد، على أن توجه تلك البضائع إلى الأسواق الخارجية بغرض التصدير.

2/ صادرات غير منظورة (خدمات): هي مجمل الخدمات أو المنتجات غير الملموسة التي تستفيد منها المؤسسات المصدرة بغرض ضمان وصول الصادرات إلى الأسواق المستهدفة، وهي تشتمل على أنواع من الخدمات تتمثل في:

- خدمة أسواق التأمين.
- الخدمات المالية (البنوك، الأسواق المالية...).
- خدمات الاتصالات.
- خدمات النقل والشحن.

وتصنف أيضا إلى:[4]

---

[1] عائشة بن عطالله، **الصادرات والنمو الإقتصادي**، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2020، ص21.

[2] ناصر الدين قريبي، **أثر الصادرات على النمو الإقتصادي- دراسة حالة الجزائر-**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، وهران، 2013، ص83.

[3] عائشة بن عطالله، مرجع سبق ذكره، ص21.

[4] بن بوسف حسينة، **ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر (2000-2010)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر2011، ص26.

1. **صادرات مؤقتة:** هي تلك البضائع أو الأموال التي يتم تصديرها للخارج لمدة معينة من الزمن ثم يعاد شراؤها، ومن جملتها نجد:

- المنتجات التي يراد تقديمها في المعارض والمؤتمرات أو الصالونات الدولية.
- المواد، الأجهزة وآلات الأشغال الضرورية للقيام بمهمات عمل بالخارج أو في إطار عقود مقاولة.
- إرسال أجهزة أو آلات لإصلاحها بالخارج...الخ

2. **صادرات نهائية:** تضم السلع والخدمات التي يتم تصديرها بصفة نهائية أي لا رجعة فيها فتنقطع علاقتها بالمصدر بمجرد وفائه بالالتزامات المتعاقد عليها مع المستورد بتسليمها له، ومثال على ذلك نجد: سلع وخدمات مباعة للخارج والهبات المالية الممنوحة للخارج.

ثالثا: دوافع التصدير

تهدف سياسة التوجه للتصدير إلى التركيز بشكل رئيسي على التصدير للأسواق الخارجية، حيث تعتبر الصادرات في الدول النامية مسؤولة بشكا أساسي عن تمويل عملية التنمية الاقتصادية. لذلك لا بد من توفر حصيلة من الصادرات لتمويل الواردات. أيضا يمكن من خلال زيادة الصادرات زيادة الدخل القومي بكمية أكبر من زيادة الصادرات[1].

ومن أهم دوافع التصدير نذكر ما يلي[2]:

- يمثل التصدير الوسيلة الرئيسية للتخلص من العجز التجاري الذي تعاني منه العديد من الدول النامية خاصة.
- إن عملية تنمية الصادرات تتضمن أكثر من تنمية العملات الأجنبة وتحقيق التوازن الخارجي، بل هي أساسية لتنمية الدخل القومي الحقيقي في الأجل الطويل. فتنمية وترقية الصادرات حينما تعرف بدقة في إطار حرية التجارة، هي تغيير هيكلي في نشاط الإنتاج المحلي، لا يتم إلا بإعادة توزيع الموارد الإقتصادية المتاحة لصالح الأنشطة ذات الميزة النسبية. هذه الأخيرة هي الأنشطة الأكثر كفاءة والأكثر قدرة على النمو بمعدلات مرتفعة، وعلى ذلك فإن تنمية الصادرات تعبر في الواقع عن جوهر عملية التنمية الإقتصادية في إطار اقتصاد مفتوح.
- ازدادت أهمية تنمية الصادرات لأجل التنمية الإقتصادية في إطار التطورات التي حدثت في أواخر الثمانينات ثم التسعينات التي شهدت تحولا عالميا لصالح اقتصاد السوق وحرية التجارة الخارجية، فلقد كانت الدول النامية قبلا تعتمد على إستراتيجية إنمائية ذات توجه داخلي والتي تتمثل في إحلال الواردات ولم تعبأ بالصادرات. لكن مع برامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي أصبح مطلوبا التخلي عن هذه الإستراتيجية والعمل على تنمية الصادرات إلى الخارج في إطار آليات السوق.

وهناك دوافع أخرى نابعة من داخل المؤسسة منها[3]:

---

[1] إيمان محمد أحمد، **النمط الحالي للصادرات الصناعية ذات القدرة التنافسية في مصر**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 38، السنة 2007، ص30.

[2] بن يوسف حسينة، مرجع سبق ذكره، ص24.

[3] حمشة عبد الحميد، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012، ص56.

- عوامل تجارية: تتمثل في تشبع السوق، ركود السوق، موسمية السوق. تخصص المؤسسة.
- عوامل مالية: تتمثل في البحث عن غلة الحجم واسترجاع الاستثمارات من خلال التوسع في المبيعات .وتخفيض تكاليف الإنتاج وتخفيض الخطر من خلال التدويل والتواجد في عدة أسواق دولية.
- عوامل بيئية: تتمثل في طلب تلقائي من الزبائن الأجانب وتغير المحيط الدولي نتيجة إزالة القيود وكذلك رغبة المسير في تدويل المؤسسة لامتلاكه الخبرة وحبه على تحمل المخاطر.
- يمنح الدفاع عن وجود المؤسسة ومواجهة المنافسة الأجنبية حيث المؤسسات تخشى من فقدان الأسواق الخارجية التي تتعامل معها فهي تسعى دوما للاحتفاظ على هذه الأسواق عن طريق التصدير.
- عالمية الطلب على منتوجات المؤسسة وبالتالي تقوم المؤسسة بتلبية هذه الطلبات في الوقت المناسب.

الفرع الثاني: تصنيف السلع التصديرية

يتم تصنيف السلع المصدرة بحسب ما يتضمنه أنواع التصنيف التجاري المتعارف عليه دوليا، ونجد أن معايير التصنيف تضم النظام المتناسق لتصنيف السلع **(HS)** والصادر عن منظمة الجمارك العالمية، والتصنيف المعياري للتجارة الدولية **(SITC)** والصادر عن الأمم المتحدة، وفيما يلي عرض لكل صنف:

أولا: النظام المتناسق لتوصيف السلع (HS):

النظام المتناسق لتوصيف السلع **(Harmonized System)** هو جدول معتمد لتصنيف و تبويب السلع وفق أسس متفق عليها عالميا بموجب 8 إنفاق النظام المنسق لوصف و ترميز السلع، و هو نظام مقبول عالميا في مجال التصنيف التجاري، استحدث نظام **HS** لتصنيف السلع بتاريخ **01/01/1988**، يتم استخدامه من قبل **190** دولة أساس للتعاريف الجمركية و لتجميع البيانات و الإحصائيات حول التجارة الدولية، يشتمل تصنيف النظام المتناسق لتوصيف السلع **(HS)** على أكثر من **98%** من السلع التي يتم الاتجار بها عالميا، أي حوالي **5000** مجموعة من السلع، وضع هذا النظام لتحقيق أهداف إحصائية و اقتصادية و لتسهيل عملية التبادل التجاري.[1]

النظام المتناسق هو تصنيف دولي من ستة أرقام تم تطويره من قبل منظمة الجمارك العالمية **WCO Organization Customs World**وبعض الدول وسعته إلى تصنيف من ثمانية أرقام لأغراض التصدير وإلى تصنيف من عشرة أرقام لأغراض جمركية. يستخدم لغايات معرفة نسبة الرسم المطبق على أي سلعة من خلال الرجوع إلى الفهرسNomenclature ، يتم ترتيب السلع على درجة التصنيع التي لحقت بها وهي [2]:

- مواد خام.
- منتجات نصف مصنعة.
- منتجات جاهزة توزع ضمن المجموعات التالية: الحيوانية، النباتية، الثروات الطبيعية، المنتجات الصناعية.

[1] عائشة بن عطاالله، مرجع سبق ذكره، ص22.

[2] عائشة بن عطاالله، دراسة تحليلية لوضعية الصادرات الصينية خلال عامي 2001-2007، مجلة الباحث، العدد 11، السنة 2012، ص127.

ثانيا: التصنيف المعياري للتجارة الدولية (SITC):

يشتمل التصنيف المعياري للتجارة الدولية **(Standard International Trade Classification)** على عدد من الأبواب هي:[1]

1- الأغذية والحيوانات الحية.
2- المشروبات والتبغ.
3- المواد الخام (عدا النفط).
4- النفط الخام والمواد ذات الصلة.
5- الزيوت النباتية والحيوانية، الدهون والشمع.
6- المواد الكيميائية والمنتجات ذات الصلة.
7- السلعة المصنعة مبوبة حسب المادة.
8- المعدات وأدوات النقل.
9- سلع مصنعة مختلفة.
10-سلع غير مصنفة في أيمن الأقسام أعلاه.

الفرع الثالث: مؤشرات تنافسية الصادرات

تتمثل هذه المؤشرات التي تقيس تنافسية الصادرات لمختلف الدول فيما يلي:[2]

أولا: مؤشر التنوع (Diversification Index): يقيس انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة في إجمالي صادراتها عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية، ويتراوح هذا المؤشر بين 0 و1، بحيث كلما اقترب المؤشر من صفر كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، وعندما يصل المؤشر إلى صفر يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية.

ثانيا: مؤشر التركز(Concentration Index) : ويعرف بمؤشر هيرفندال– هيرشمان ويقيس مستوى التركز السوقي لحصة الدولة من الصادرات/ الواردات العالمية في سلعة أو مجموعة سلعية محددة أو تنوعها بين أكثر من سلعة ومجموعة سلعية، وتتراوح قيمة المؤشر ما بين 0 و1 وتشير القيم الدنيا للمؤشر إلى درجات تركز أقل لكل من الصادرات والواردات فيما تشري القيم الأعلى إلى درجات تركز أكبر.

ثالثا: مؤشر كفاءة التجارة (Trade Performance Index): وهو مؤشر مركب يرتكز احتسابه على عدد من المؤشرات الفرعية لتنافسية الصادرات الوطنية في الأسواق العالمية، مثل متوسط الفرد من الصادرات، الحصة السوقية،

---

[1] Standard International Trade classification **, Revision4** على الموقع الالكتروني: **https://unstats.un.org** ، تاريخ الإطلاع: 2024/05/07.

[2] صندوق النقد العربي، **التقرير الإقتصادي العربي الموحد**، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2012، ص171. على الموقع الالكتروني: https://www.amf.org.ae، تاريخ الإطلاع: 2024/05/07.

تنوع المنتجات المصدرة وتنوع أسواق التصدير العالمية ويؤدي احتساب مؤشر كفاءة التجارة إلى ترتيب عام لموقع الدولة المصدرة ضمن 184 دولة، وكذلك ترتيب فرعي للدول حسب السلع المصدرة، وذلك بالنسبة لـ 14 مجموعة سلعية رئيسية.

الفرع الرابع: أهمية ترقية الصادرات [1]

احتلت قضية التصدير حيزا هاما في الفكر الاقتصادي المرتبط بالتنمية الاقتصادية للدول النامية، خصوصا في ضوء ما يفسر عنه الواقع العلمي من الاتساع المتنامي للفجوة التي تربط بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية. وتنبع أهمية التصدير بالنسبة للدول النامية من واقع الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها موازين مدفوعاتها، أو نلاحظ تفاقم العجز في الميزان التجاري وزيادة حجم المديونية الخارجية وتزايد أعباءها، وبالتالي ضعف قدرتها على الاستيراد وذلك بسبب السياسات التي تنتهجها بعض الدول النامية، كسياسة احلال الواردات وسياسة الإقراض الخارجي.

لأجل هذا يعد التصدير خيارا مهما يمكن الاعتماد عليه لتوفير الاحتياجات من النقد الأجنبي بشكل منظم، خاصة أن المصادر الأخرى (صادرات مواد أولية) لا تتصف بالاستقرار والاستمرارية، مما يجعل قيام اقتصاد تصديري غير تقليدي من المهام الأولى لأجهزة التخطيط ورسم السياسات لكونه في الأساس عملية تنموية طويلة الأجل. وقد توصل الفكر الاقتصادي كما توصلت العديد من الدراسات التجريبية إلى أن النمو السريع للصادرات يعجل بالنمو الاقتصادي، وقد أثبتت تجارب الدول النامية التي تبنت سياسة ترقية الصادرات كخيار تنموي، أن هذا الخيار يوفر وسائل النمو الاقتصادي على نحو أسرع مما يتحقق في ظل سياسة احلال الواردات. ولقد تزايد اهتمام الاقتصاديين بإستراتيجية ترقية الصادرات، وتركزت جهودهم في بحث وتحليل العلاقة بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي، وتوضيح أسباب هذه الظاهرة.

ولقد توصلت هذه الدراسات إلى فعالية ترقية الصادرات في تحقيق النمو الاقتصادي للدول النامية مع الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الاقتصادية العالمية الحالية والمستقبلية.

المبحث الثاني: علاقة التسهيلات الجمركية عند التصدير بترقية الصادرات

من بين الاستراتيجيات التي تطبقها الدول لتنويع وتنمية الصادرات نجد الحوافز والتسهيلات الجمركية التي يطبقها قطاع الجمارك خلال عملية التصدير.

المطلب الأول: الإجراءات الجمركية المتعلقة بعملية التصدير

ويقصد بالإجراءات الجمركية، الخطوات الفعلية اللازمة لإنفاذ النظام الجمركي، إنطلاقا من أول خطوة إلى آخر خطوة وهي الإفراج الجمركي.[2]

---

[1] قدي عبد المجيد ووصاف سعيدي، **آليات ضمان الائتمان وتنمية الصادرات حالة الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 02، السنة 2002، ص218.

[2] بورويس عبد العالي، **التطوير الجمركي وأثره على التسهيل التجاري**، مجلة اقتصاد المال و الأعمال، المجلد 08، العدد01، السنة 2023، ص43.

وتخضع عملية التصدير لمجموعة من الإجراءات الجمركية، والتي من شأنها أن تدعم توجه حكومات الدول في تشجيع الصادرات وحتى تنويع صادراتها بدل الإعتماد على منتج وحيد.

أولا: إجراءات الإحضار والوضع أمام الجمارك

يجب إحضار كل البضائع الموجهة للتصدير أمام مكتب الجمارك المختص قصد إخضاعها للمراقبة الجمركية قبل تصديرها نحو الخارج. يمكن أن يكون مكتب الجمارك هو مكتب الخروج (المكتب الحدودي) أو المكتب الأقرب من مقر مؤسسة المصدر.[1]

ثانيا: إجراءات الجمركة

1- التصريح المفصل: كل البضائع الموجهة للتصدير يجب أن تكون موضوع تصريح مفصل، هذا الأخير يتضمن بيانات أساسية للنظام الجمركي للبضائع وعناصر تطبيق الضرائب والرسوم الجمركية.

- هذا الأخير يمكن تسجيله في أي مكتب جمارك (مركز الخروج، مقر الإقامة أو مكتب داخلي).[2]

2- ملف الجمركة: ويشمل ما يلي:

شهادة الإجراءات الجمركية: وتعتبر المستند الجمركي الذي يتم على أساسه الشحن سواء بالباخرة أو الطائرة وأهم البيانات التي يحتوي عليها :اسم المصدر، جنسيته، رقم سجل المصدرين، نوع البضاعة وكميتها، الوزن، الجهة المصدر إليها، وسيلة الشحن[3].

- **الفاتورة التجارية:** هي وثيقة تجارية يصدرها المصدر للمستورد، وهي تصدر من عدة صور بالإضافة إلى الأصل وأهم البيانات التي تحتوي عليها: رقم الفاتورة، اسم المصدر، إسم المستورد وعنوانه والبلد المصدر إليها، وصف البضاعة وكمياتها، سعر الوحدة و العملة المتعامل بها، القيمة الإجمالية للبضاعة، طريقة الدفع و في بعض الأحيان تتضمن الفاتورة عدد الطرود و الوزن الإجمالي و الوزن الصافي و في هذه الحالة تصبح قائمة العبوة غير ضرورية
- **قائمة العبوة:** تتضمن وصف السلعة والكمية، عدد الطرود، الوزن الإجمالي و الوزن الصافي.
- **ترخيص التصدير:** يطلب هذا الترخيص في بعض الحالات وليس جميع عمليات التصدير، حيث يحدد الكمية المصرح بتصديرها وقيمة البضائع المصدرة ونوع العملة والسعر وطريقة الدفع.
- **شهادة صحية:** وتصدرها هيئات تابعة للصحة بعد القيام بفحص السلع التي تستوجب شهادة صحية من طرف مختصين تابعين لهذه الهيئات والتحقق من أنها مطابقة لشروط التصدير، في الغالب تشمل هذه السلع المواد الغذائية.
- **شهادة بيطرية:** تصدر عن إدارة المخابر البيطرية بالنسبة للحيوانات أو المواشي وأيضا في حالة تصدير اللحوم وأهم ما تحتوي عليه أن هذه البضاعة خالية من الأمراض.

---

[1] المديرية العامة للجمارك، على الموقع: http:// www.douane.gov.dz، تاريخ الإطلاع: 2024/05/02.
[2] المديرية العامة للجمارك، على الموقع http:: // www.douane.gov.dz، تاريخ الإطلاع: 2024/05/02.
[3] فؤاد مصطفى محمود، **التصدير والاستيراد**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1993، ص411.

- **شهادة المنشأ:** وتكون ضرورية في حالة البضائع الموجهة للتصدير نحو المناطق التي تستفيد من الامتيازات الجبائية كدول الاتحاد الأوروبي UE، المنطقة العربية للتبادل الحر GZALE، المنطقة الإفريقية للتبادل التجاري الحر ZLECAF، تونس والأردن.[1]
- **بوليصة الشحن BILL OF LOADING:** هو إيصال يوقع عليه الناقل أو وكيله عند تسليم الشحنة على ظهر السفينة أو عند تسلمها لشحنها وهي في الواقع دليل كتابي على الشروط التي يتم بموجبها نقل البضاعة، وهي بمثابة إيصال عن البضاعة المشحونة (سند ملكية).[2]

3-فحص البضائع: يتم فحص البضائع موضوع تصريح للتصدير عن طريق مراقبة مادية انتقائية قبل الشحن. كما يمكن أن تتم هذه المراقبة داخل محلات المصدر.[3]

- تقوم الهيئة العامة للرقابة على الصادرات بالفحص وفقا لمواصفات الدول المستوردة، وذلك على النحو التالي: طبقا لمواصفات الجودة لدول الإتحاد الأوربي، أو لمواصفات الكودكس العالمية، وهي مواصفات متفق عليها في منظمة التجارة العالميةW.O. T، أو لمواصفات السعودية و دول الخليج أو للتعاقد بين المصدر و المستورد، بناء على اتجاه السلع المصدرة.[4]

3- الشحن عند التصدير: يمكن تصدير البضائع المرخص لها على الفور أو وضعها في مناطق مينائية أخرى خارج الميناء تحت الرقابة الجمركية، أي في انتظار تصديرها لاحقا.[5]

المطلب الثاني: دورالتسهيلات الجمركية في ترقية الصادرات.

هناك العديد من الأساليب والأنظمة الجمركية التي تستخدم لتشجيع الأنشطة التصديرية وترقية الصادرات:

أولا: تسهيلات متعلقة بالأنظمة الإقتصادية الجمركية:

هي عبارة عن جملة من الإعفاءات التي تستفيد منها البضائع والسلع سواء عند دخولها أو خروجها من الإقليم الجمركي، وهي موجهة لتشجيع بعض الأنشطة الإقتصادية باستخدام ميكانيزمات مختلفة كالإعفاءات والتخفيضات الجبائية المتعلقة بالتصدير وغيرها.

والمنظمة العالمية للتجارة سبق وأن أعطت تعريف للنظام الجمركي على أنه يتمثل في الإجراءات الجمركية التي تخضع لها البضائع الموجودة تحت مراقبة الجمارك.[6]

كما يعرفها "**كلود بار وهنري تريمو**" **(Claude.J.BERR et Henri.TREMEAU):** الأنظمة الجمركية الاقتصادية "بأنها أنظمة موجهة لتشجيع بعض الأنشطة الاقتصادية الاستيراد والتصدير عن طريق استعمال

---

[1] المديرية العامة للجمارك، على الموقع www.douane.gov.dz ://http، تاريخ الإطلاع: 2024/05/02.

[2] محمود حامد عبد الرزاق، **إقتصاديات الجمارك بين النظرية والتطبيق**، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2009، ص 139.

[3] المديرية العامة للجمارك، على الموقع www.douane.gov.dz ://: http، تاريخ ا الإطلاع: 2024/05/02.

[4] محمود حامد عبد الرزاق، المرجع السابق، ص 136.

[5] المديرية العامة للجمارك، على الموقع www.douane.gov.dz ://: http، تاريخ ا الإطلاع: 2024/05/02.

[6] مبارك بن الطيبي، **نظرة حول الأنظمة الاقتصادية الجمركية في التشريع الجزائري**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 19، 2018، ص 530.

ميكانيزمات معينة، تتغير حسب النشاط المعني كوقف أو الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية، منح مسبق للمزايا الجبائية والمالية للمؤسسات لتدعم وضعيتها التنافسية في الأسواق العالمية.[1]

وأشهرها:[2]

- **نظام الدروباك(Drawback)** : وهو نظام رد الرسوم الجمركية عن مستلزمات إنتاج السلعة المصدرة.
- **نظام السماح المؤقت:** أو الإعفاء التام للرسوم الجمركية على مستلزمات إنتاج السلعة المصدرة.
- **نظام الإيداع:** ويقصد به إيقاف تحصيل الرسوم الجمركية المقررة على مستلزمات إنتاج السلعة المصدرة لفترة زمنية محددة.

ثانيا: المناطق الحرة:

يهدف إنشاء المناطق الحرة إلى تشجيع إقامة الصناعات التصديرية ولأجل هذا الغرض تسعى الدول لجعلها جذابة للاستثمارات وذلك بمنح المشاريع الاستثمارية فيها العديد من الحوافز والمزايا والإعفاءات. وقد بدأت بعض الدول العربية مؤخرا كالأردن ومصر في توقيع اتفاقيات مع الولايات المتحدة الأمريكية لإنشاء ما يعرف بالمناطق الصناعية المؤهلة ((Qualified Industrial Zones التي تتمتع منتجاتها بتسهيلات كبيرة للوصول لأسواق الولايات المتحدة وبالتالي فرص إضافية لتنمية الصادرات الصناعية لهذه الدول.[3]

ثالثا: تسهيلات متعلقة بإجراءات التصدير:

وتمثل إجراءات التصدير واحدا من أخطر العقبات التي تواجه المصدرين فضلا عن أنها تشكل أحد الميادين التي يمكن أن يتحقق من ورائها نتائج مباشرة وسريعة، فإذا كان تبسيط الإجراءات أمرا هاما فينبغي أن يصدر ذلك عن تصور واضح عن دور الإجراءات والهدف من ورائها لأنه لا يمكن لقطاع التصدير أن يسهم بفعالية في عملية التنمية الاقتصادية إلا إذا ساندته أوضاع تنظيمية ملائمة توجه إجراءات.[4]على وجه يضمن الالتزام بتحقيق الأهداف المرجوة.

---

[1] شاطري عبد القادر، **النظم الجمركية الإقتصادية كآلية لتجسيد سياسة الإنفتاح التجاري في الجزائر**، مجلة دفاتر الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 03، العدد02، 2023، ص43.

[2] مصطفى بابكر، **الأساليب الحديثة لتنمية الصادرات**، سلسلة جسر التنمية، العدد 50، 2006، ص 5.

[3] مصطفى بابكر، المرجع نفسه، ص 6.

[4] وصاف سعيدي، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الإقتصادي في البلدان النمية الحوافز و العوائق**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص139.

المطلب الثالث: تجارب دولية في ترقية الصادرات غير النفطية

أولا: تجربة ماليزيا [1]

لقد نجحت ماليزيا في ترقية صادراتها بنسبة 17 % في المتوسط خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1987 – 1993 حيث وصلت إلى 47 مليار دولار، و قد استثمرت ماليزيا في انتهاجها لإستراتيجية التصنيع الأمر الذي أثر بشكل ايجابي على صادراتها، حيث شكلت المنتجات الصناعية 71 % من إجمالي هذه الصادرات سنة 1993، هذا بعد أن كان البترول الخام هو عمود الصادرات الماليزية بالإضافة إلى المطاط، وزيت النخيل، خشب الأشجار و من بين الصادرات الماليزية نجد الآلات الكهربائية حيث بلغت 60% من صادرات ماليزيا الصناعية و يليها كل من المنسوجات و الكيماويات والمعادن، و قد نجحت ماليزيا في تنويع أسواق صادراتها على مستوى العالم، حيث تصدر إلى اليابان 17%، الإتحاد الاوربي 16%، الو.م.أ 15%، و تعتبر صادرات الالكترونيات أهم أنواع صادرات ماليزيا إلى يومنا هذا.

إضافة إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي هناك عامل آخر أدى إلى تفعيل الصادرات الماليزية والمتمثل في نظام تزويد الشركات بالمساعدات والتمويل للإنتاج الموجه للصادرات، حيث قامت ماليزيا بتقديم حوافز لكل من المنتجين والمصدرين في المناطق الغير النامية، وللمستوردين للتكنولوجيا الجديدة وقدمت أيضا العديد من الخدمات والحوافز أهمها:

- استرداد قيمة الجمارك والرسوم على السلع الوسيطة المستخدمة في الصادرات.
- 50% إعفاء من الضرائب المرتبطة بالأنشطة التصديرية.
- إعفاء ضريبي يمثل ما نسبته 5 % من قيمة الصادرات.[1]

ثانيا: تجربة كوريا الجنوبية

كانت التجربة الكورية في تنمية الصادرات الصناعية تجربة يقتدى بها حيث ربطت الاستيراد بالتصدير عن طريق بعض الإجراءات الاقتصادية مع توفير خدمة من الحوافز الموجهة للإنتاج التصديري.

حيث استطاعت كوريا أن تقفز بنصيبها من التجارة الدولية من 0,15%إلى حوالي 2.6% خلال نهاية التسعينات، و يرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى اتباع حكومات كوريا المتتابعة لإستراتيجية التنمية الاقتصادية من خلال تنمية الصادرات الوطنية، وقد بدأت كوريا الجنوبية منذ استقلالها سنة 1947 التحول من إستراتيجية الإحلال محل الواردات في الخمسينات من القرن 20 إلى التصنيع من أجل التصدير في الستينات في نفس القرن، وقد كان هذا التحول تحضيرا و تمهيدا للانطلاق الاقتصادي في كوريا الجنوبية والذي أوصلها لأن تكون إحدى أقوى الاقتصاديات العالمية.[2]

---

[1] حمشة عبد الحميد، مرجع سابق الذكر، ص 79.

[2] سليمان دحو، مرجع سابق الذكر، ص 60.

ولقد أدى كل ذلك إلى زيادة الصادرات الكورية من 55 مليون دولار عام 1962 إلى 94مليار دولار عام 1994 وبمعدل نمو وصل إلى 16% بين 1980-1994. حيث بلغت نسبة تغطية الصادرات إلى الواردات عام 1994: 97%. ولقد ارتكزت إستراتيجية تنمية الصادرات الكورية على مجموعة من المحاور الرئيسية تتمثل في[1]:

- إصلاح السياسات المالية: قامت الدولة الكورية بتقديم العديد من الحوافز الضريبية مثل الإعفاء من الرسوم الجمركية على السلع الرأسمالية والإعفاء بنسبة 50% على ضرائب الدخل.
- تشجيع الاستيراد بهدف إعادة التصدير: قامت الدولة الكورية بالسماح باستيراد مستلزمات المنشآت التصديرية بهدف زيادة حصيلة الصادرات وتمويلها لهذه الواردات.
- لقيام بإجراء إصلاح إداري: قامت الحكومة بتبسيط إجراءات التصدير مع إلغاء تصاريح الاستيراد والعمل على تنظيم ندوات فكرية بين الخبراء الاقتصاديين لتبادل المعلومات بين صانعي القرار والمصدرين[2].
- معالجة المشاكل التي يواجهها المصدرون بحسم وسرعة وبالأخص فيما يتعلق باللوائح والقوانين التي تحكم رخص استيراد مستلزمات الإنتاج أو السلع الوسيطة، وبقواعد ولوائح الفحص والتفتيش والجمارك وبالأخص فيما يتعلق بالمنشآت التصديرية.[3]
- الإعتماد على أحدث التكنولوجيات في العمل الجمركي ورقمنه قطاع الجمارك والتبادل الالكتروني للبيانات وتعتمد جمارك كوريا الجنوبية على التخليص الجمركي الالكتروني وبالتالي سرعة وكفاءة عملية التخليص الجمركي.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة

المطلب الأول: الدراسات السابقة

اعتمدت هذه الدراسة على العديد من الأبحاث العلمية والدراسات الأكاديمية، التي اهتمت بدراسة نفس الموضوع أو تطرقت إلى جانب منه، نذكر من بينها:

1- **دراسة خديم كريم و حاكمي بوحفص:** تحت عنوان " **التسهيلات الجمركية في الجزائر ودورها في ترقية الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (2000-2018)**، مقال في مجلة آفاق علمية، المجلد 14، العدد01، 2022، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على التسهيلات الجمركية المتاحة لتشجيع الصادرات خارج المحروقات، الوقوف على واقع التصدير خارج المحروقات بالجزائر و تحديد المجالات التي يتركز فيها التصدير خارج المحروقات بالجزائر وكذا الشركاء الذين يتم التعامل معهم في مجال التصدير، بالاعتماد على المنهج التحليلي لدراسة هيكل الصادرات الجزائرية خارج المحروقات في الفترة 2000-2018، و قد خلصت الدراسة إلى أن إدارة الجمارك تتيح كل التسهيلات و التحفيزات من أجل مرافقة المؤسسات الإقتصادية و ذلك بمختلف الأنظمة الجمركية الإقتصادية التي تساعدهم على تقليص التكاليف و كذا آجال الجمركة.

---

[1] سليمان دحو، مرجع سابق الذكر، ص 60.
[2] حمشة عبد الحميد، مرجع سابق الذكر، ص 78.
[3] سليمان دحو، مرجع سابق الذكر، ص 62.

2- دراسة زايد مراد: تحت عنوان: " **دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق** "، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بن يوسف بن خدة، 2006، هدفت هذه الدراسة إلى محاولة معرفة تأثير التحولات الاقتصادية العالمية على الدور الذي يمكن أن تلعبه الإدارة الجمركية خصوصا بالنسبة للجزائر و محاولة التأكيد على الدور المتنامي لهذا القطاع كأحد الأدوات الأساسية للتحكم عن بعد في الاقتصاد الوطني، كما تناول الباحث دور الجمارك في ظل اقتصاد مخطط، ثم تطرق إلى إصلاح وتحديث الإدارة الجمركية الجزائرية، ، و نظرا لتعدد الجوانب المتعلقة بإشكالية هذا البحث، فقد اتبع الباحث عدة مناهج، حيث اتبع المنهج الوصفي عند استعراض الأساس النظري، و استخدم المنهج التحليلي الاستقرائي خلال تناوله لآثار أدوات السياسة التجارية وتحليلها وتقييمها في الجزائر، كما اعتمد المنهج التاريخي عند عرض التطورات التي مرت بها السياسة الجمركية الجزائرية، و خلصت الدراسة إلى أن تكييف إدارة الجمارك مع اقتصاد السوق، يتطلب تنظيم محكم و سياسة جمركية جيدة، تسمح لها بأن تؤدي بالدرجة الأولى دور اقتصادي من أجل تلبية متطلبات اقتصاد السوق، ثم يليه الدور الجبائي من أجل تحقيق إيرادات خزينة الدولة، كما يجب أن يكون لها تدخل سريع و مرن، بهدف المساهمة أكثر في تسهيل حركات السلع، و بالتالي السماح لقطاع التجارة الخارجية أن يلعب دوره بالتنمية الاقتصادية للبلاد.

3- دراسة مولاي عبد القادر: تحت عنوان: " **التصدير كاستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر**-"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة يوسف بن خدة، 2007، هدفت هذه الدراسة إلى محاولة التطرق لموضوع التصدير بطرح جديد بناء على معطيات حديثة، و البحث في الأسباب الفنية و التقنية لإشكال التصدير في الجزائر، اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي في وصف عملية التصدير في الجزائر و محاولة البحث و الكشف عن الأسباب التي تحول دون تنويع الصادرات الجزائرية، و خلصت الدراسة إلى أن التصدير محركا للنمو و قاطرة للتنمية مما يستوجب على الجزائر وضع الإصلاحات العميقة و الآليات الملائمة لتطوير الخدمات المساندة للتصدير و التركيز على هذا القطاع كأولوية وطنية.

4- دراسة عروج عبد الباسط: تحت عنوان: "**التسهيلات الجمركية في الجزائر كضرورة لتجسيد الالتزامات الدولية والاندماج في الاقتصاد العالمي :دراسة حالة المتعامل الاقتصادي المعتمد**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2023، هدفت هذه الدراسة إلى محاولة ابراز مجمل التسهيلات الجمركية في الجزائر، وذلك من خلال دراسة و تحليل أثرها على الأهداف الإستراتيجية، و مدى تأثيرها على أداء المتعاملين الاقتصاديين مع إبراز اهتمام إدارة الجمارك بهذه التسهيلات من خلال الاتفاقيات الدولية المبرمة و دورها في تسهيل التجارة الدولية، و خلق مناخ استثماري يسمح للشركات الجزائرية من تصدير بضائعها مع إظهار العلاقة بين الجمارك و المؤسسة، و قد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، لدراسة هذه الاجراءات كما هي في الواقع و وصفها وصفا دقيقا و توضيح أثر هذه التسهيلات الجمركية على تحسين أداء أفراد إدارة الجمارك و مرافقة المتعاملين الاقتصاديين، و خلصت الدراسة إلى أن التسهيلات الجمركية كفيلة بتشجيع الاستثمار وتسهيل المبادلات التجارية والانفتاح على الأسواق الخارجية وتوفير المناخ المناسب وفق التزامات الاندماج في الاقتصاد العالمي كما أن التطبيق والفهم الصحيح للإجراءات والشكليات الجمركية من شأنه زيادة فعالية أداء المتعاملين الاقتصاديين.

5- Zhang Shujie and Zhao Shilu, **the implication of customs modernization on export competitiveness in china**, world customs organization,2009.

هذه الدراسة عبارة عن ورقة بحثية، و قد هدفت إلى التعرف على الممارسات الجيدة في تعزيز القدرة التنافسية للصادرات من خلال تحديث الجمارك، و ذلك استنادا إلى تجارب الجمارك الصينية، حيث تناولت هذه الدراسة العلاقة بين العمليات الجمركية و القدرة التنافسية للصادرات، و المبادئ و الأنماط الشاملة لتحديث الجمارك، كما تم اقتراح نماذج ذات الصلة، و خلصت الدراسة من خلال تجربة الجمارك الصينية إلى أن إدارات الجمارك قادرة على القيام بهذا الدور المحوري في تشكيل القدرة التنافسية للصادرات الوطنية و أن تحديث الجمارك هو عملية طويلة الأمد ودائمة التطور تعمل على دعم التنمية الوطنية الاستراتيجية والاستجابة لاحتياجات أصحاب المصلحة، و أن تحديث الجمارك في الصين والتي ساهمت في تعزيز القدرة التنافسية للصادرات، يمكن أن تكون بمثابة مثال للدول النامية الأخرى في آسيا وخارجها.

المطلب الثاني: القيمة المضافة

بالنسبة لدراستنا، و بالرغم من أنها اعتمدت على هذه الدراسات كمنطلق لها، و تعتبر امتداد للبعض منها، فقد اختلفت عنها في بعض الجوانب، حيث قمنا في دراستنا بالجمع بين متغيرين و هما التسهيلات الجمركية و ترقية الصادرات خارج المحروقات، و من حيث المنهج قمنا بالجمع بين المنهج الوصفي التحليلي و المنهج التاريخي، و كذلك اختلفت من حيث فترة الدراسة حيث امتدت فترة دراستنا من سنة 2000 إلى سنة 2022 و بتسليط الضوء على أهم التعديلات خاصة التي شهدها قطاع الجمارك و بالخصوص خلال السنوات الأخيرة، حيث شهدت هذه الفترة العديد من الأزمات التي أثرت على الصادرات بنوعيها من المحروقات و خارجها، و من بينها جائحة كورونا و الحرب الروسية الأكرانية، كما سلطت الضوء على عصرنة القطاع الجمركي في الجزائر حيث تزامنت دراستنا مع التحول الرقمي للجمارك الجزائرية و معرفة الدور الذي يلعبه في تسهيلات إجراءات التصدير خارج المحروقات، كما اختلفت من حيث الدراسة الميدانية و التي كانت على مستوى مفتشية أقسام الجمارك سكيكدة للوقوف على واقع التسهيلات الجمركية في ميدان التصدير خارج المحروقات.

خلاصة الفصل:

تعتبر عملية تنمية الصادرات و تنويعها عملية مصيرية لأي دولة وخاصة الدول النامية كونها تتيح الفرصة في تحقيق التنمية الاقتصادية، نظرا للدور الهام الذي تلعبه في تشجيع الناتج المحلي و زيادة المدخرات الوطنية و جلب العملة الصعبة، و بالنظر إلى هذه الأهمية فقد قمنا في هذا الفصل بتسليط الضوء على قطاع التصدير من خلال عرض أنواع الصادرات و تصنيفاتها و مؤشراتها، و أهمية ترقيتها، و باعتبار قطاع الجمارك من بين القطاعات التي تمنحها الدول اهتماما كبيرا، نظرا للدور الهام الذي يلعبه هذا القطاع في اقتصاديات الدول، فإلى جانب المهمة الحمائية و الجبائية قد أوكلت إليه مهمة حديثة ألا وهي المساهمة في ترقية الصادرات و تنويعها من خلال الحوافز و التسهيلات التي يمنحها هذا القطاع للمتعاملين الاقتصاديين لتشجيعهم على التصدير و تنويع الصادرات، حيث أصبحت هذه المهمة من أوليات أهداف جهاز الجمارك، وقد تطرقنا في هذا الفصل لبعض المفاهيم الأساسية حول الجمارك و مختلف وظائفها سواء التقليدية منها أو الحديثة، و الوسائل التي تستخدمها للقيام بوظائفها بفعالية، و كذا التسهيلات و الامتيازات التي تمنحها لتشجيع التصدير و تنويع الصادرات.

ولمعرفة الدور الهام الذي تلعبه هذه التسهيلات في ترقية وتنويع الصادرات، استشهدنا ببعض التجارب الدولية التي انتهجت هذه الإستراتيجية لتنمية صادراتها الصناعية، حيث استنتجنا نظريا بالاعتماد على هذه التجارب أن التسهيلات الجمركية الممنوحة في مجال التصدير تساهم في ترقية الصادرات وتنويعها.

الفصل الثاني:

دور التسهيلات الجمركية في ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات

-دراسة تحليلية لصادرات الجزائر خلال الفترة 2000-2022-

-دراسة ميدانية بمفتشية أقسام الجمارك لولاية سكيكدة-

تمهيد الفصل:

تسعى الجزائر كباقي الدول النامية المصدرة للنفط إلى تنويع صادراتها خارج المحروقات، والتخلص من التبعية النفطية التي تجعل اقتصادها هشا و رهينا للأسواق الخارجية و تقلبات أسعار النفط. و باعتبار قطاع الجمارك من أهم الركائز التي يقوم عليها الاقتصاد الوطني، فقد تزايدت مساعي الحكومات المختلفة إلى تطوير أداء إداراتها الجمركية لمجاراة النمو الهائل للتجارة الدولية في وقتنا الراهن، وقد أدركت الجزائر على غرار هذه الدول الأهمية البالغة لهذا الجهاز و أولته اهتماما بالغا حتى يكون أداة فعالة في خدمة التنمية الاقتصادية، و إلى جانب مهامه التقليدية فقد أوكلت إليه مهمة جديدة ألا و هي دفع عجلة النمو من خلال ال مساهمة في ترقية الصادرات خارج المحروقات، عن طريق الإمتيازات و التسهيلات الجمركية التي تمنحها إدارة الجمارك للمتعاملين الاقتصاديين قصد تشجيعهم على التصدير، و لمعرفة الدور الأساسي الذي تلعبه إدارة الجمارك الجزائرية في تنويع و ترقية الصادرات خارج المحروقات، سيتم في هذا الفصل دراسة كل من:

المبحث الأول: نشأة إدارة الجمارك الجزائرية و مهامها.

المبحث الثاني: التسهيلات الجمركية وعلاقتها بترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات.

المبحث الثالث: دراسة ميدانية بمفتشية أقسام الجمارك لولاية سكيكدة.

المبحث الأول: نشأة إدارة الجمارك الجزائرية ومهامها

المطلب الأول: نشأة وتطور إدارة الجمارك الجزائرية

يختلف مفهوم إدارة الجمارك باختلاف مهامها، وحسب التغيرات التي حدثت في هيكلتها و قوانينها التشريعية، نتيجة التطورات الاقتصادية التي عرفتها البلاد، حيث نجدها تعمل جاهدة على مواكبة التغيرات الطارئة على الاقتصاد الوطني، و بصفتها هيئة تنفيذية، و باعتبارها وسيلة فعالة في تطبيق السياسة الاقتصادية المتبناة من قبل الدولة، و كذا السياسة الاقتصادية اتجاه التجارة الخارجية، فلهذا نجد المشرع الجزائري أولاها اهتماما في تحديد مجال تنظيمها و عملها مسايرا لكل التطورات الجديدة للاقتصاد العالمي و الوطني. و في هذا الإطار سوف نتعرض إلى أهم المراحل التاريخية التي شهدتها إدارة الجمارك.[1]

أولا: الفترة الاستعمارية

نظرا لأهمية الجزائر بالنسبة للسوق الفرنسية، عملت فرنسا على توجيه السياسة التجارية الخارجية للجزائر نحوها، وبدأت سنة 1835 في تطبيق القوانين الفرنسية في مجال الجمارك على علاقات الجزائر بلخارج، وأعفيت السلع ذات الأصل الفرنسي من الضرائب عند دخولها الجزائر، أما السلع الأجنبية الأخرى فأخضعت للضرائب المعمول بها في فرنسا، وبموجب القانون الصادر في 17 جويلية 1867 طبق الاتحاد الجمركي بين الجزائر و فرنسا، و بمقتضاه أصبحت السلع المنتجة بالجزائر و كأنها سلعا فرنسية.[2]

كان تنظيم إدارة الجمارك أثناء فترة الاستعمار يتكون من مديريتين عامتين ، حيث يعين المديران العامين للجمارك بقرار من رئيس الجمهورية، و تتمثل هاتين الأخيرتين في: [3]

مديرية عامة للجمارك بفرنسا.

- مديرية عامة للجمارك بالجزائر.

وكانت المديرية العامة للجمارك بالجزائر، تعمل تحت وصاية ورقابة المديرية العامة للجمارك بفرنسا.

كانت للمديرية العامة للجمارك بالجزائر، مديريات جهوية تسير من طرف مدراء جهويين معينين من قبل المدير العام، كما كان لها مكاتب جمارك تابعة للمديريات الجهوية، و التي تتمثل في:

- المديرية الجهوية للجزائر الوسطى: تشمل عمالات الوسط.
- المديرية الجهوية لوهران: تشمل عمالات الغرب.
- المديرية الجهوية لقسنطينة: تشمل عمالات الشرق.
- أما الصحراء، فكانت عبارة عن منطقة عسكرية.

كانت إدارة الجمارك في هذه الفترة تتشكل من فئة عملية وفئة إدارية. فالفئة العملية هي التي تقوم بالإجراءات الجمركية ويتم تكوينهم بمدرسة الجمارك بشرشال.

---

[1] زايد مراد، مرجع سبق ذكره، ص230

[2] أحمد بن يوسف، محاضرات في مقياس العمليات الجمركية والعبور، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2022/2021، ص 7.

[3] زايد مراد، مرجع سبق ذكره، ص231

أما الفئة الإدارية، تتمثل في العاملين في الإدارات المركزية أو الجهوية وتتمثل في أعوان إداريين، أعوان تحقيق، مراقبين ومفتشين، حيث يتم تكوين فئتي المفتشين والمراقبين في المدرسة الفرنسية بنوبي[1].

ثانيا: فترة ما بعد الاستقلال

قبل الوصول إلى تنظيمها الهيكلي الحالي، عرفت المديرية العامة للجمارك الجزائرية العديد من التغييرات والتعديلات الجوهرية على مستوى إدارتها المركزية، وبالضبط 08 تعديلات في ظرف 28 سنة، على الرغم من أن معدل التغييرات والتعديلات يبدو مقبولا في هذه الفترة الزمنية الطويلة نسبيا إلا أنه بمراجعة وتحليل تواريخ التعديل ومضمونها تجد أن هناك فترات شهدت افتقار واضح للاستقرار التنظيمي، يتجلى ذلك بوضوح خلال أول سنتين بعد الاستقلال التي عرفت ثلاث تغييرات في الهيكل التنظيمي، وكذلك الفترة من 1990-1998 التي أجريت فيها خمسة تغييرات مختلفة في الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للجمارك الجزائرية، و يوضح الجدول رقم 01 أهم التغييرات التنظيمية التي مرت بها الجمارك الجزائرية منذ الاستقلال إلى غاية يومنا الحالي.[2]

الجدول رقم 01:

أهم التغييرات التنظيمية للجمارك الجزائرية بعد الاستقلال

التاريخ	المراسيم والقوانين	التنظيم
أفريل 1963	صدور المرسوم المنظم لوزارة المالية	– الجمارك مدمجة ضمن مديرية تابعة لوزارة المالية تضم مصلحة التحويلات الخارجية والجمارك.
15 ماي 1963	قرار وزاري يحدد مهام المديرية المختلطة.	– انبثقت عنها مديريتان فرعيتان منفصلتان: • المديرية الفرعية للجمارك. • المديرية الفرعية للتحويلات الخارجية.
04 سبتمبر 1964	صدور المرسوم 279-64	تحويل الجمارك من مديرية فرعية إلى مديرية وطنية محدودة الاستقلالية إداريا و ماليا.
18 أكتوبر 1971	صدور المرسوم 254-71	تنظيم الجمارك كمديرية وطنية تشرف على أربعة مديريات فرعية.
1979	صدور قانون الجمارك 1979 كتشريع مرجعي.	بداية تكريس الاستقلالية الإدارية و المالية للجمارك الجزائرية.
17 جوان 1982	صدور المرسوم الرئاسي 238-82	ترقية الجمارك الجزائرية من مديرية وطنية إلى مديرية عامة ذات خمس مديريات مركزية.
20 أكتوبر 1990	صدور المرسوم التنفيذي رقم 324-90	تقسيم المديرية العامة إلى أربعة مديريات مركزية.
16 مارس 1991	صدور المرسوم التنفيذي رقم 91-76	- إضافة مدراء الدراسات و رؤساء المراكز الوطنية. - تنظيم المصالح الخارجية إلى 10 مديريات و 36 مفتشية قسم.

[1] زايد مراد، مرجع سبق ذكره، ص 231.
[2] أسامة غزلاني، مرجع سبق ذكره، ص176.

التاريخ	المراسيم و القوانين	التنظيم
27 ديسمبر 1993	صدور المرسوم التنفيذي رقم 93-329	تقسيم المديرية العامة إلى 7 مديريات مركزية.
26 أوت 1995	صدور المرسوم التنفيذي رقم 95-25 المعدل و المتمم للمرسوم التنفيذي رقم 93-329	ادراج مديريتين مركزيتين جديدتين: - مديرية التكوين - مديرية المراقبة الجمركية للمحروقات.
1998	صدور القانون رقم 10-98 المعدل و المتمم لقانون الجمارك 1979	تعديل و إلغاء العديد من المواد لتتناسب مع تغير الإقتصاد الجزائري.
2008	المرسوم التنفيذي 08-63	أصبحت المديرية العامة للجمارك تتكون من: - 11 مديرية مركزية - 05 مدراء دراسات - 07 رؤساء دراسات
2011	صدور المرسوم التنفيذي رقم 11-421	تنظيم المصالح الخارجية للمديرية العامة للجمارك.
20 فيفري 2017	صدور المرسوم التنفيذي رقم 17-90	أصبحت المديرية العامة للجمارك تتكون من: - 10 مديريات مركزية - 02 مديري دراسات - 06 رؤساء دراسات.

المصدر: أسامة غزلاني، **دور رقمنة قطاع الجمارك تسهيل عمليات التجارة الخارجية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2024، ص176.

من خلال الجدول رقم 01 نلاحظ أن التغييرات التنظيمية التي طرأت على الجمارك الجزائرية منذ الاستقلال يمكن تقسيمها على ثلاثة مراحل كالتالي:

- **المرحلة الأولى 1963:** غداة الاستقلال، لم تكن الجمارك سوى مصلحة من المصالح التابعة للهيئة التنفيذية المؤقتة للحكومة الجزائرية، مكلفة بمراقبة التجارة الخارجية، إلى غاية صدور المرسوم المنظم لوزارة المالية في أفريل 1963، حيث تضمت مديرية تضم مصلحة التحويلات الخارجية و الجمارك التي انبثقت عنها فيما بعد مديريتان فرعيتان بموجب القرار الوزاري الصادر بتاريخ 15 ماي 1963 و هما: المديرية الفرعية للتحويلات الخارجية و المديرية الفرعية للجمارك لتترقى فيما بعد و تصبح المديرية الوطنية للجمارك الجزائرية بموجب للمرسوم 279-64 و لكن بقاءها محدودية الاستقلالية في التسيير و الاعتمادات ثم تم تدعيم دور الجمارك بإعادة تنظيمها لتشمل أربعة مديريات فرعية بصدور المرسوم 254-71.
- **المرحلة الثانية 1979:** أهم ما ميز هذه المرحلة هو صدور قانون الجمارك سنة 1979 حيث أصبحت الجمارك الجزائرية مستقلة إداريا و ماليا، و في هذه المرحلة أيضا تم ترقيتها من مديرية وطنية إلى مديرية عامة تبعا للمرسوم 238-82 تضم خمسة مديريات مركزية، وفيما بعد تم تقسيمها إلى سبعة مديريات مركزية بموجب المرسوم التنفيذي 93- 329 الصادر بتاريخ 27 ديسمبر 1993، و بموجب المرسوم التنفيذي رقم95-25 المعدل و المتمم للمرسوم

التنفيذي رقم 93-329 تم إدراج مديريتين مركزيتين جديدتين هما : مديرية التكوين و مديرية المراقبة الجمركية للمحروقات، و شهدت هذه المرحلة انتقال الدولة إلى نظام اقتصادي جديد و المتمثل في اقتصاد السوق مما تطلب رفع الحواجز أمام السلع و الخدمات و رؤوس الأموال و هذا ما استدعى إعادة هيكلة هذا القطاع و إيلائه أهمية أكبر ليتماشى مع هذا النظام الجديد.

- **المرحلة الثالثة 1998:** تميزت هذه المرحلة بإدخال العديد من التعديلات على قانون الجمارك بما يتماشى مع الوضع الاقتصادي السائد، بداية بصدور القانون 98-10 سنة 1998 الذي جاء ليعدل و يتمم قانون الجمارك الصادر سنة 1979 حيث عدلت الكثير من المواد و ألغيت البعض، كما تم إدخال العديد من التعديلات سنة 2008 بموجب المرسوم التنفيذي 08-63 حيث أصبحت المديرية العامة للجمارك تتكون من 11 مديرية مركزية، كما تم تنظيم المصالح الخارجية للمديرية العامة للجمارك بصدور المرسوم التنفيذي رقم 11-421 سنة 2011، أما في الوقت الحالي و بموجب المرسوم التنفيذي 17-90 الصادر بتاريخ 20 فيفري 2017 تضم المديرية العامة للجمارك 10 مديريات مركزية و 02 مديري دراسات و 06 رؤساء دراسات، كما هو موضح في الشكل رقم 01 الذي يبين الهيكل التنظيمي الحالي للمديرية العامة للجمارك الجزائرية.

الشكل رقم 01: الهيكل التنظيمي الحالي للمديرية العامة للجمارك الجزائرية

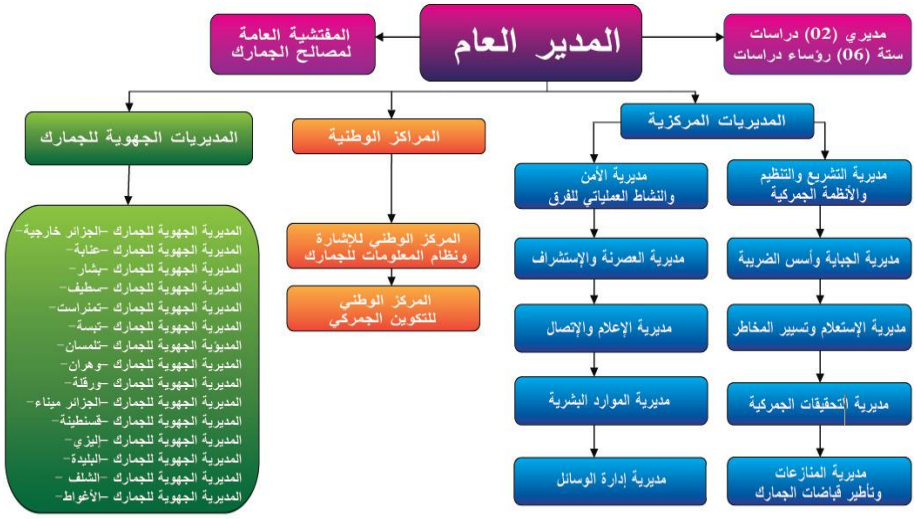

(1) مرسوم تنفيذي رقم 90-17 مؤرخ في 23جمادى الأولى عام 1438 هجرية الموافق 20 فبراير سنة 2017 .يتضمن تنظيم الإدارة المركزية للمديرية العامة للجمارك و صلاحياتها.

المصدر: المديرية العامة للجمارك، الموقع الالكتروني: https://www.douane.gov.dz ، تاريخ الإطلاع: 2024/05/19.

من خلال الشكل رقم 01، الذي يبين الهيكل التنظيمي الحالي للمديرية العامة للجمارك الجزائرية، فهذا الأخير يتكون من عدة هياكل تنظيمية ضمن هيكل واحد يرأسه المدير العام للجمارك، حيث يتكون من مديريات مركزية، تختص كل واحدة بمهام معينة، و يتكون أيضا من مديريات جهوية، تمثل كل واحدة منها منطقة جغرافية

محددة، تمتلك مواردها الخاصة و الإدارة الخاصة بها، و تتشابه كل المديريات الجهوية في الهيكل التنظيمي، أما باقي الهياكل فيعمل كل واحد ضمن تخصصه و تحت إشراف المدير العام للجمارك، حيث يختص المركز الوطني للإشارة و نظام المعلومات بالجانب التكنولوجي لقطاع الجمارك، أما المركز الوطني للتكوين الجمركي فيختص بتكوين العنصر البشري لقطاع الجمارك، و هو في مجمله عبارة عن هيكل هرمي، مما يجعل المسؤوليات محدودة خلال تدفق الأوامر من رأس الهرم إلى قاعدته.

المطلب الثاني: مهام إدارة الجمارك الجزائرية

"المادة 3: تتمثل مهمة إدارة الجمارك على الخصوص فيما يأتي:[1]

– تنفيذ الإجراءات القانونية والتنظيمية التي تسمح بتطبيق موحد للتشريع والتنظيم الجمركي،

– تحصيل الحقوق والرسوم والضرائب المستحقة عند استيراد وتصدير البضائع والعمل على مكافحة الغش والتهرب الجبائيين،

– مكافحة المساس بحقوق الملكية الفكرية والاستيراد والتصدير غير المشروعين للممتلكات الثقافية،

– المساهمة في حماية الاقتصاد الوطني وضمان مناخ سليم للمنافسة بعيدا عن كل ممارسة غير شرعية،

– ضمان إعداد إحصائيات التجارة الخارجية وتحليلها ونشرها،

– السهر، طبقا للتشريع والتنظيم الساري المفعول، على:

*حماية الحيوان والنبات،

*المحافظة على المحيط،

– القيام، بالتنسيق مع المصالح المختصة على مكافحة:

*التهريب وتبييض الأموال والجريمة العابرة للحدود،

*الاستيراد و التصدير غير المشروعين للبضائع التي تمس بالأمن والنظام العموميين،

–التأكد من أن البضائع المستوردة أو الموجهة للتصدير قد خضعت لإجراءات مراقبة المطابقة، وذلك طبقا للتشريع والتنظيم اللذين تخضع لهما".

المطلب الثالث: ضرورة تكييف إدارة الجمارك من أجل تفعيل دورها في ترقية الصادرات خارج المحروقات

تسعى إدارة الجمارك الجزائرية جاهدة في إطار مسعى النهوض بالاقتصاد الوطني من خلال تشجيع الصادرات خارج المحروقات، و هذا بتكييف منظومتها القانونية لكي تتماشى مع هذا التحدي الجديد، حيث أصبح دور المؤسسة الجمركية في تحقيق التنمية الإقتصادية من خلال دعم الصادرات خارج المحروقات له مكانة استراتيجية حساسة، و هذا ما استوجب إدخال تعديلات في نهجها من خلال رسم استراتيجية جديدة على المستوى الجمركي و اعتماد آليات

[1] المادة 3 من قانون الجمارك، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 11، 19 فيفري 2017، ص 5.

جديدة ونظم جمركية مستحدثة، و في هذا الإطار قامت الجمارك بالانضمام إلى مجموعة من الاتفاقيات ، من بين هذه الاتفاقيات نجد:

- **اتفاقية "كيوتو"**[1] المتعلقة بتبسيط و تنسيق الأنظمة الجمركية التي تضم معظم التسهيلات الجمركية المطبقة، حيث صادقت الجزائر على محتوى هذه الاتفاقية بالمرسوم الرئاسي 2000-447 المؤرخ في 23 ديسمبر 2000، فطبقا لما هو منصوص فإنه يتوجب على الجزائر تطبيق القواعد ابتداء من جانفي 2004، حيث تنص المادة 13 من اتفاقية كيوتو على ما يلي: " **يلتزم كل طرف متعاقد بتنفيذ الأحكام الأساسية الواردة في الملحق العام والملاحق الخاصة أو الفصول الواردة فيها التي قبل بها خلال 36 شهر من دخول ذلك الملحق/الملاحق أو الفصل/الفصول حيز التنفيذ بالنسبة لذلك الطرف المتعاقد.**"[2]

وعليه يجب تعديل قانون الجمارك و تطبيق الأحكام الجديدة المتضمنة وإدخالها في القوانين الداخلي خاصة قانون الجمارك، و يتجلى ذلك واضحا في آخر تعديل لقانون الجمارك، و المتمثل في القانون 17-04 المؤرخ في 16 فيفري 2017 الذي يتضمن تعديلات هامة تتماشى مع ما تقتضيه مبادئ الاتفاقية.

ودائما في إطار تقديم التسهيلات الجمركية، قامت إدارة الجمارك الجزائرية بمجموعة من الاجراءات:[3]

- التوقيع على اتفاقية شراكة لتبسيط وتسهيل الإجراءات الجمركية بالاشتراك مع المديرية العامة للجمارك والغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة والوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية في 04 مارس 2010، وهذا في إطار ترقية التجارة الخارجية حيث اتخذت إدارة الجمارك إجراءات تهدف إلى مسايرة الإنعاش الاقتصادي الوطني وتشجيع الاستثمار وتقديم الدعم للمؤسسات.
- تقييم الاحتياجات في مجال تسهيل المبادلات بالتعاون مع الهيئات المعنية بعمليات التجارة الخارجية.[3]
- فك الاختناق عن الموانئ خاصة ميناء الجزائر (بتهيئة بنى قاعدية خارج الموانئ موجهة لاستقبال الحاويات العالقة: مستودعات سيدي موسى، وهران وعنابة) .

وفي نفس السياق، سعت الإدارة الجمركية الجزائرية على غرار الإدارات الجمركية في العالم إلى التعزيز التكنولوجي للعمل الجمركي، حيث تلعب وسائل التكنولوجيا الحديثة دورا أساسيا في تسهيل التجارة من خلال أتمتة العمليات الجمركية، مما يؤدي إلى توفير الجهد وربح الوقت وتخفيض التكاليف بالنسبة للمتعامل الاقتصادي.[4]

والشكل الموالي يبين الدور الذي تلعبه عصرنة القطاع الجمركي في تعزيز تنافسية الصادرات.

---

[1] المديرية العامة للجمارك، الموقع الالكتروني: https://www.douane.gov.dz، تاريخ الاطلاع: 2024/05/21.

[2] المادة 13 من **الاتفاقية الدولية لتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية (إتفاقية كيوتو)**.

[3] بلغنامي نبيلة وسحنون جمال الدين، **إصلاح النظام الجمركي الجزائري في ظل تحرير التجارة والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد 09، 2017، ص 45.

[4] غمشي سعيد ومهدي العربي، **الإصلاح الجمركي مجالاته وأدواته-حالة الجزائر-**، مجلة دراسات انسانية واجتماعية، المجلد 09، عدد 02، 2020، ص341.

الشكل رقم 02: دور عصرنة الجمارك في تعزيز القدرة التنافسية للصادرات

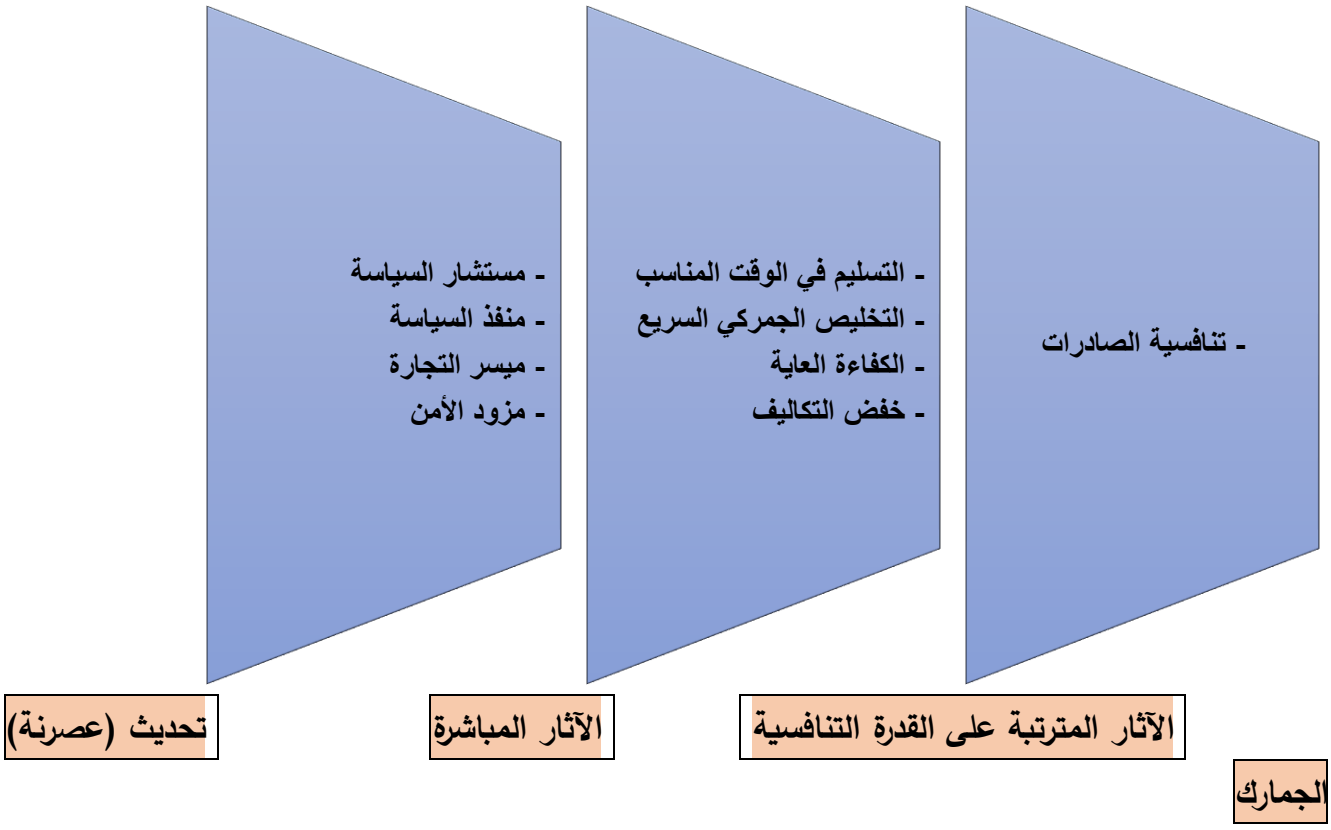

المصدر: Zhang Shujie and Zhao Shilu, **the implication of customs modernization on export competitiveness in china customs organization**, , world customs organization, 2009, p 122

من خلال الشكل رقم 02، يمكن القول أن هناك ارتباط وثيق بين الإدارة الجمركية و تنافسية الصادرات، حيث أن الإدارة الجمركية هي المسؤولة عن تيسير التجارة الخارجية و هي أيضا مسؤولة عن شرعية التجارة الدولية، كما أن عصرنة هذه الإدارة و تنظيم مهامها بما يتماشى مع الدور المهم الذي تؤديه، يزيد من كفاءة العمل الجمركي و بالتالي سرعة التخليص الجمركي الذي ينتج عنه خفض التكاليف مما يزيد من القدرة التنافسية للصادرات.

المبحث الثاني: التسهيلات الجمركية وعلاقتها بترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات

المطلب الأول: التسهيلات الممنوحة من طرف إدارة الجمارك الجزائرية في مجال التصدير

تبنت الجزائر استراتيجية التسهيلات الجمركية لترقية الصادرات خارج المحروقات، نظرا للدور الأساسي والفعال الذي يلعبه القطاع الجمركي في التأثير على الصادرات وتنشيطها، وبالتالي كان لابد من التنظيم الجيد لهياكل هذا القطاع بالكيفية التي تجعله مرنا وقادرا على التكيف مع مختلف الظروف الاقتصادية،

ويتم منح هذه التسهيلات على عدة مستويات:

أولا: فيما يخص التصريح والإجراءات الجمركية

وتشمل هذه التسهيلات ما يلي:[1]

1. **التصريح المؤقت:** يجوز للمصرح، أن يودع تصريحا غير كامل يدعى (التصريح المؤقت). عندما لا تتوفر لديه كل المعلومات الضرورية أو لا يتسنى له تقديم الوثائق المطلوبة (باستثناء الفاتورة الموطنة، والإجراءات الإدارية الخاصة) التي تسمح له بإيداع تصريح نهائي.

يمنح هذا الإجراء المبسط من طرف المصلحة، بعد تقديم طلب من طرف المصدر.

يجب أن يتم استكمال التصريح المؤقت بتصريح تكميلي في الآجال المحددة من طرف المصلحة.

يشكل التصريح التكميلي مع التصريح الابتدائي فعل واحد غير منفصل، ويسري مفعوله ابتداء من تاريخ تسجيل التصريح الأصلي.

2. **التصريح المبسط:** يحتوي التصريح المبسط على جزء من المعلومات المدونة في التصريح المفصل. يجب أن تكون هذه الأخيرة كافية من أجل تحديد البضائع المعنية بالتصدير و قبول النظام الجمركي المطلوب.

يتم تسويته عن طريق إيداع تصريح تكميلي خلال المدة الممنوحة من طرف المصلحة.

3. **التصدير عن طريق دفتر القبول المؤقت:** يعد دفتر القبول المؤقت وثيقة دولية تسمح للمهنيين بالتصدير المؤقت لبضائعهم مع الوقف الكلي للحقوق والرسوم و كذا الإعفاء من الكفالة.

حيث يعوض هذا الدفتر التصريحات التي يجب القيام بها عادة عند عبور الحدود.

4. **البيع بالإيداع:** تتم عملية التصدير عن طريق البيع بالإيداع باكتتاب تصريح التصدير المؤقت، مرفق بتعهد لاكتتاب التصريح التكميلي لإعادة الاستيراد.

تتم تصفية التصريح المؤقت بواسطة إحدى التصريحات الثلاث التالية:

- التصريح التكميلي للتصدير النهائي، بالنسبة للبضائع المباعة نهائيا.
- التصريح بإعادة الاستيراد بعد البيع بالإيداع، للبضائع الغير مباعة.
- التصريح التكميلي عند التصدير النهائي، للبضائع الفاسدة أو المتلفة في الخارج (إلحاق محضر الإتلاف).

(يمكن للتصفية أن تتم عن طريق اكتتاب نوع واحد من التصريح، كما يمكن أن تتم بواسطة اكتتاب نوعين أو حتى الأنواع الثلاثة للتصريح في نفس الوقت).

5. **تأجيل معالجة النزاعات:** يؤجل معالجة النزاعات المحتمل أن تنشأ بعد اكتتاب التصريح إلى ما بعد الشحن الفعلي للبضائع حيث يتم تحرير البضائع موضوع هذه العمليات. الهدف من ذلك يتمثل في تسريع وتبسيط سير العمليات، ولكن هذا التأجيل في المعالجة لا يخص النزاعات المتعلقة بالبضائع المحظورة عند التصدير المذكورة في المادة 21 من قانون الجمارك، أو عندما تكون البضاعة موضوع التصدير، تشكل محل الجريمة.[2]

---

[1]- المديرية العامة للجمارك، التسهيلات الجمركية الممنوحة عند التصدير، الموقع الالكتروني: https://www.douane.gov.dz، تاريخ الاطلاع : 2024/05/22.

[2]- المديرية العامة للجمارك، **التسهيلات الجمركية الممنوحة عند التصدير**، الموقع الالكتروني: https://www.douane.gov.dz، تاريخ الاطلاع: 2024/05/22.

6. الإعفاء من الكفالة:[1] وقد نصت على هذا الإعفاء المادة 104 من قانون المالية لسنة 1997 و يمس النشاطات التالية:

- السلع المخصصة لإعادة التصدير بعد التحويل.
- السلع الخاضعة لعمليات التحسين بغرض إعادة التصدير.
- التصدير والصادرات من مواد التغليف المخصصة للسلع المصدرة.

ثانيا: فيما يخص الأنظمة الاقتصادية الجمركية

تهدف الأنظمة الجمركية إلى تخفيف خزينة المؤسسات و تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات المراد تصديرها، كذلك الاستفادة من بعض التقنيات الناتجة عن استخدام المدخلات و التغليفات[2]. و هي موجهة لتشجيع بعض الأنشطة الاقتصادية عن طريق استعمال آليات (ميكانيزمات) تتعزى حسب النشاط المعني (إعفاء من الضرائب و الرسوم الجمركية، منح مسبق للمزايا الجبائية و المالية المتعلقة بالتصدير..... الخ)، كذلك إن مثل هذه الإعفاءات الجمركية تتخذ عادة إحدى الأشكال التالية:

- إعفاء من إجراءات الرقابة، تطبيقا لما تنص عليه تشريعات التجارة الخارجية أو أحكام قانون الجمارك.
- إعفاء كلي أو جزئي من بعض الضرائب و الرسوم الجمركية على اختلاف أنواعها طبقا للأحكام الواردة في قانون الجمارك الجزائري أو قوانين المالية الجاري العمل بها أو أحكام الاتفاقيات و المعاهدات الدولية التي تلتزم بها الجزائر.
- إعفاء من الضمان الجمركي بناء على الاتفاقيات أو المعاهدات الدولية أو بناء على النصوص التشريعية الجزائرية.

1. نظام العبور: حسب المادة **125** من قانون الجمارك فإن: "العبور هو النظام الجمركي الذي توضع فيه البضائع تحت المراقبة الجمركية المنقولة، في نفس دائرة اختصاص نفس المكتب أو من مكتب جمركي إلى مكتب جمركي آخر برا أو جوا مع وقف الحقوق والرسوم وتدابير الحظر ذات الطابع الاقتصادي".[3] كما تنص المادة **127** من قانون الجمارك على ما يلي:" للاستفادة من العبور، يجب على الملتزم اكتتاب تصريح مفصل يحتوي على التزامكفول يلتزم بموجبه، نحت طائلة العقوبات، بتقديم البضائع المصرح بها إلى المكتب المحدد وبترصيص سليم محتمل وضعه في الآجال المحددة وعبر الطريق المعين".[4]

2. نظام المستودع الجمركي: الأجراء الجمركي الذي يتم بموجبه تخزين البضائع المحلات التي تعتمدها إدارة الجمارك المعدة لتخزين البضائع تحت المراقبة الجمركية مع توقيف الضرائب والرسوم الجمركية وتدابير الحظر وغيرها من الإجراءات الجبائية أو الجمركية الأخرى.[5]

---

[1] بومعزة حليمة، **دراسة تحليلية لواقع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات للفترة الممتدة بين (2000-2015) في ظل دعم و مرافقة الدولة**، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، العدد 18، 2017، ص 96.

[2] المديرية العامة للجمارك، المرجع السابق

[3] المادة 125 من قانون الجمارك، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 11، 19 فيفري 2017، ص 24.

[4] المادة 127 من قانون الجمارك، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 11، 19 فيفري 2017، ص 24

[5] مقنعي فتيحة، **اتجاهات تطوير و تحديث إدارة الجمارك في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة – دراسة حالة الجزائر -**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009، ص 69.

وتوجد ثلاثة أصناف من المستودعات الجمركية تتمثل في: [1]

- **المستودع العمومي** : وهو مستودع الادخار العمومي والمخصص للاستجابة للحاجيات العامة، فطبقا للمادة 139 من قانون الجمارك فإن المستودع العمومي يفتح لجميع المستعملين، لإيداع مختلف أنواع البضائع ما عدا تلك المستثناة في المادتين 116 و 130 من قانون الجمارك، وإنتاج المحروقات وما شابهها والمنتوجات الخطيرة إلا بترخيص بقرار من الوالي بعد أخذ رأي إيجابي من لجنة الأمن والصحة والملائمة الصحية، غير أنه يدعى المستودع العمومي مستودعا خصوصيا عندما يكون معدا لتخزين البضائع التالية: البضائع التي يشكل وجودها خطرا أو من شأنها أن تفسد نوعية البضائع الأخرى أو البضائع التي يتطلب حفظها تجهيزات خاصة. وينشأ عندما تبرره ضرورات التجارة من طرف كل شخص طبيعي أو معنوي مقيم في الإقليم الجمركي، ويتمثل نشاطه الرئيسي أو الثانوي في تقديم الخدمات في ميدان تخزين البضائع ونقلها وتداولها.
- **المستودع الخاص:** يمنح المستودع الخاص لكل شخص طبيعي أو معنوي، لاستعماله الشخصي من أجل إيداع بضائع مرتبطة بنشاطه وذلك في انتظار إلحاقها بنظام جمركي آخر مرخص به، وهو يفتح في مخازن المودع سواء كان مستوردا أو مصدرا في أي نقطة من الإقليم الجمركي عند توفر الشروط المطلوبة لإنشاء المستودعات، قصد استعمالهم المباشر وتخزين بضائعهم باستثناء المحروقات السائلة والغازية ويدعى المستودع الخاص مستودعا خصوصيا عندما يوجه إلى تخزين بضائع يستلزم حفظها منشآت خاصة.
- **المستودع الصناعي:** هو المحل الخاضع للرقابة الجمركية حيث يرخص لمؤسسة ما بتهيئة البضائع المعدة للإنتاج قصد التصدير مع وقف الحقوق والرسوم التي تخضع لها هذه البضائع، والبضائع التي يمكن أن تهيأ ضمن نظام المستودع الصناعي هي إحدى البضاعتين:

❖ إما التي تجرى عليها عمليات تحويلات أو تصنيع، أو معالجة إضافية،

❖ إما التي يجري استخدامها على حالها في وضع المستودع الصناعي.

3. نظام التصدير المؤقت: يقصد به ذلك النظام الجمركي الذي يسمح بالتصدير المؤقت للبضائع المعدة لإعادة استيرادها لهدف معين في أجل محدد دون تطبيق الحظر ذات الطابع الاقتصادي، وللاستفادة من هذا النظام لابد من تقديم طلب لإدارة الجمارك يحتوي على جميع المعلومات منها نوع الاستعمال أو التصنيع أو التصليح أو التحويل الذي ينبغي أن يمس هذه البضائع في الخارج، وتجدر الإشارة إلى أنه ما يدخل تحت هذا النظام هو تلك البضائع التي ترسل لغاية المشاركة في تظاهرة إنتاجية عن طريق المعارض الدولية أو تظاهرات مماثلة كما تدخل تحته ما يعرف بالتصدير لغاية تحسين الصنع وذلك بالسماح للمتعامل الاقتصادي بإجراء تحويل أو تصنيع جزئي أو معالجة إضافية أو تصليح للبضائع الموضوعة تحت هذا النظام في الخارج.[2]

[1] مبارك بن الطيبي، **نظرة حول الأنظمة الاقتصادية الجمركية في التشريع الجزائري**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 19، 2018، ص 533.

[2] شاطري عبد القادر، النظم الجمركية الاقتصادية كآلية لتجسيد سياسة الانفتاح التجاري في الجزائر، مجلة دفاتر الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 03، العدد02، 2023، ص49.

ويتوقف تعيين نظام التصدير المؤقت على اكتتاب تصريح لدى الجمارك بالتصدير المؤقت يتضمن تعهدا بإعادة الاستيراد.[1]

4.نظام القبول المؤقت:[2] يقصد بعبارة القبول المؤقت، الإجراء الجمركي الذي يمكن بمقتضاه إدخال بضائع معينة إلى المنطقة الجمركية بإعفاء مشروط من رسوم وضرائب الاستيراد كليا أو جزئيا، يجب أن تستورد تلك البضائع لغرض معين بقصد إعادة تصديرها، خلال مدة محددة ودون أن تخضع لأي تغيير عدا الاستهلاك العادي في القيمة بسبب استعمالها.

إن نظام القبول المؤقت المتعلق بالأنشطة التجارية، نظام يسمح في ظل شروط معينة استيراد بضائع داخل الإقليم الجمركي بإعفاء كلي أو جزئي من دفع الحقوق والرسوم الجمركية وتدابير الحظر ذات الطابع الاقتصادي، مع الالتزام بإعادة تصديرها في أجل معين ومحدد مسبقا وذلك يتم على حالتها دون أن تطرأ عليها تغييرات باستثناء النقص العادي للبضائع نتيجة استعمالها ونفس هذا المعنى يستنتج من مفهوم المادة الأولى فقرة 1 من اتفاقية اسطنبول 1990.

5.نظام إعادة التموين بالإعفاء:[3] يقصد به النظام الجمركي الذي يعفي تماما أو جزئيا من الضرائب و الرسوم الجمركية، استيراد بضائع متجانسة من حيث جنسها و نوعيتها و خصائصها التقنية مع البضائع التي طبقت في السوق الداخلية و استعملت للحصول على منتوجات سبق تصديرها و يسمى هذا النظام كذلك نظام التصدير المسبق.

ويكون تعيين البضائع التي تمنح نظام إعادة التموين بالإعفاء بمقتضى قرار صادر عن وزير المالية مع مراعاة الشروط التالية:

- تبرير التصدير المسبق.
- الوفاء بالالتزامات الخاصة المحددة من قبل إدارة الجمارك.
- مسك مستفيد الدفاتر أو محاسبة المواد التي تم التحقق من صحة طلب الإعفاء الكلي أو الجزئي من الضرائب والرسوم الجمركية.

أما بخصوص الإجراءات المتعلقة بالتصريح والضمان والمراقبة و القواعد المحددة لنظام إعادة التموين بالإعفاء فتسري عليها نفس الإجراءات و القواعد المحددة لنظام القبول المؤقت طالما يهدفان معا لمساعدة المؤسسات الوطنية في التصدير.[4]

- يسمح هذا النظام للمصنعين بإعادة التموين بالإعفاء من الحقوق والرسوم الجمركية، عن طريق إستيراد (المواد الأولية والمنتجات النصف مصنعة) لاستبدال تلك المعروضة للاستهلاك والمستعملة للحصول على منتجات سبق تصديرها بشكل نهائي.[5]

---

[1] مبارك بن الطيبي، مرجع سبق ذكره، ص 535.
[2] مبارك بن الطيبي، المرجع نفسه، ص 533.
[3] مقنعي فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 72.
[4] مقنعي فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 72
[5] المديرية العامة للجمارك، **التسهيلات الجمركية الممنوحة عند التصدير**، الموقع الالكتروني: https://www.douane.gov.dz ، تاريخ الاطلاع: 2024/05/24.

والجدول التالي يمثل نسبة التصريحات في إطار الأنظمة الاقتصادية الجمركية من إجمالي التصريحات الجمركية في الفترة 2017-2021.

الجدول رقم 02: نسبة التصريحات في إطار الأنظمة الاقتصادية الجمركية خلال الفترة 2017-2021

السنة	إجمالي التصريحات الجمركية	عدد التصريحات في إطار الأنظمة الاقتصادية الجمركية	النسبة%
2017	326430	44786	13,72
2018	310071	37084	11,96
2019	318449	32354	10,16
2020	265986	23885	8,98
2021	266318	23249	8,73

المصدر: عروج عبد الباسط، **تقييم ورقمنة التسهيلات الجمركية و آثارها على أداء المتعاملين الاقتصاديين**، مجلة اقتصاد المال و الأعمال، المجلد 08، العدد 01، 2023، ص 599.

من خلال الجدول رقم 02، نلاحظ أن نسبة التصريحات الجمركية في إطار الأنظمة الاقتصادية ضئيلة طيلة فترة الدراسة، بالرغم من الامتيازات والتسهيلات التي تمنحها هذه الأنظمة للمتعاملين الاقتصاديين كما سبق ذكره، و يمكن ارجاع ذلك لعدم علم عديد كبير من المتعاملين الاقتصاديين بالامتيازات و المزايا التي تمنحا لهم هذه النظم، و هذا نتيجة لضعف الاتصال مع الإدارة الجمركية، و نقص البرامج الإعلامية التي تهدف إلى توعية المتعاملين الاقتصاديين بالأهمية القصوى و الامتيازات التي تمنحها لهم هذه الأنظمة الجمركية.

ثالثا: التسهيلات الجمركية الهادفة إلى مرافقة المؤسسات للبحث عن أسواق خارجية

بالإضافة إلى الأنظمة الجمركية الإقتصادية، فإن إدارة الجمارك تسعى إلى مرافقة المؤسسات و المتعاملين الاقتصاديين عن طريق تسهيلات أخرى تهدف إلى البحث عن أسواق خارجية .ومن جملة هذه التسهيلات الجمركية نجد السماح للمتعاملين الاقتصاديين بتصدير عينات معقولة ونماذج من أجل عرضها و تجربتها.[1]

رابعا: فيما يخص الرقابة الجمركية

تخضع عمليات التصدير إلى رقابة جمركية جد مخففة. نظام تسيير المخاطر مصمم بطريقة تسهل عملية التصدير. وفي حالة الاضطرار إلى القيام بالرقابة، فإنه يتم تنظيم هذه الأخيرة بطريقة لا تعرقل عمليات التصدير.[2]

1. التسهيلات المعتمدة بواسطة المسار الأخضر: إن المسار الأخضر **(circuit vert)** إجراء يسمح للمتعامل الاقتصادي بالرفع المباشر للبضائع بعد إيداع التصريح المفصل لدى الجمارك، حيث أن مرحلة الرقابة السابقة على التصريح ، و الفحص المادي للبضائع تعوض بالرقابة البعدية المرتكزة أساسا على المحاسبة الفعلية للمؤسسة المستفيدة من المسار الأخضر، و في هذا الصدد ، تجدر بنا الإشارة إلى أن المسار الأخضر كإجراء تسهيلي تناولته اتفاقية

[1] خديم كريم و حاكمي بوحفص، التسهيلات **الجمركية في الجزائر ودورها في ترقية الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (2000-2018)**، مجلة آفاق علمية، المجلد 14، العدد 01، 2022، ص 733.

[2] المديرية العامة للجمارك، المرجع السابق.

كيوتو المتضمنة تبسيط وتنسيق الأنظمة الجمركية التي تمت مراجعتها من طرف المنظمة العالمية للجمارك **(OMD)** في جوان 1999 و وقعت عليها الجزائر في ديسمبر 2000.[1]

وتستفيد عمليات تصدير الخضر والفواكه، والمواد سريعة التلف من المسار الأخضر، مع الإعفاء من الرقابة الجمركية الآنية، كما يتم القيام بالإجراءات الجمركية في نفس اليوم الذي اكتتب فيه التصريح. وتتم معالجة المنتجات الأخرى المصدرة خلال مدة زمنية لا تفوق 48 ساعة.[2]

2. التفتيش في الموقع: يمكن للمصدر اكتتاب تصريح التصدير على مستوى أقرب مكتب جمركي لموقع إنتاجه أو المقر الاجتماعي. في هذه الحالة تتم الرقابة الجمركية في الموقع.[3]

خامسا: صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد

تبنت الجزائر صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد لدى الجمارك ، فأصبح للمتعامل الاقتصادي حرية اختيار هذه الصفة التي تمنح المزيد من الامتيازات بعد اتخاذ الإجراءات الإدارية المنصوص عليها في إطار المرسوم التنفيذي رقم 12-93 ، يتم منح المتعامل الاقتصادي الاعتماد الذي يعتبر بالنسبة إليه بمثابة رخصة للحصول على مجموعة من المزايا و التسهيلات الجمركية التي لا تقل أهمية عن الامتيازات التي يمنحها له المشرع الجمركي بمناسبة إجراءات الجمركة أو النظم الجمركية ، و هذا يعني بالدرجة الأولى سرعة في جمركة السلع ، اكتساب وقت لمرور السلع و بالتالي التخفيض من النفقات.[4]

اتخذت مصالح الجمارك الجزائرية ترتيبات تكرس فيها صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد ضمن نص المادة 38 من القانون رقم 09-09 المؤرخ في 30 ديسمبر 2009 المتضمن قانون المالية 2010 الذي عدل المادة 89 مكرر 1 من قانون الجمارك 79-07 المؤرخ في 21 يوليو1979 المعدل و المتمم بمعالجة مشخصة لفائدة المتعاملين الاقتصاديين في مجال التجارة الخارجية، و التي أحالت تحديد شروط و كيفيات الاستفادة من صفة المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين و التدابير التسهيلية الممنوحة لهم في إطار الجمركة، إلى التنظيم، و عليه تم صدور المرسوم التنفيذي رقم 12-93 المؤرخ في أول مارس 2012 المحدد لشروط و كيفيات الاستفادة من صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد لدى الجمارك[5].

سادسا: فيما يخص استخدام التكنولوجيا الحديثة والتوجه نحو رقمنة قطاع الجمارك

تستمر الجمارك الجزائرية في عصرنة إدارتها وتحرص على تطوير وتحسين أساليب عملها والسمو بها إلى مستويات ترقى إلى معايير الدولية، لا سيما من خلال مواصلة عملية رقمنة الإجراءات الجمركية لتحسين كفاءة

---

[1] خديم كريم و حاكمي بوحفص، المرجع السابق، ص 735

[2] المديرية العامة للجمارك، **التسهيلات الجمركية الممنوحة عند التصدير**، الموقع الالكتروني: https://www.douane.gov.dz ، تاريخ الاطلاع: 2024/05/24.

[3] المديرية العامة للجمارك، المرجع نفسه.

[4] اللحياني ليلى، **صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد لدى الجمارك آلية مرافقة لتشجيع التصدير خارج قطاع المحروقات**، مداخلة في ملتقى وطني حول ترقية الصادرات خارج المحروقات كخيار للانتقال من اقتصاد المحروقات إلى الاقتصاد المتنوع، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، يوم 21 سبتمبر 2022، ص 163.

[5] اللحياني ليلى، المرجع نفسه، ص 169

خدماتها وتوفيرها للمتعاملين الاقتصاديين بما يتناسب مع مستلزماتهم، نظرا لحجم التحديات التي تواجهها إدارة الجمارك الجزائرية ضمن وظيفتها الحديثة في المساهمة في تشجيع الصادرات غير النفطية.

و باعتبار الرقمنة أحد المكونات الرئيسية لخطة إصلاح الجمارك و تحديثها التي انتهجتها الجمارك الجزائرية منذ أواسط التسعينات، و قصد تعويض نظام الإعلام و التسيير الآلي للجمارك (SIGAD) الذي تم إطلاقه سنة 1995 حيث عملت الإدارة الجمركية الجزائرية في كل مرة على زيادة توسيع و ربط هذا النظام بكل الإدارات الجمركية، و قصد رقمنة الإجراءات الجمركية و تبسيطها إلى أقصى حد ممكن، فقد تبنت الجمارك الجزائرية نظام معلوماتي جديد و متكامل بالتعاون مع الجمارك الكورية الجنوبية حيث تم التوقيع على اتفاق بين الطرفين في 18 ديسمبر 2018 أي الانتقال من نظام (SIGAD) إلى نظام (ALCES): الملحق رقم 03،

وسيساهم هذا النظام المعلوماتي الجديد في منح عدة تسهيلات: [1]

- سيبسط إجراءات الجمركة ويسرع من وتيرتها، ويكشف وبصفة دقيقة عن المداخيل الجمركية.
- سيخفض وبشكل كبير من التكاليف الجمركية التي كانت تثقل كاهل المتعاملين الاقتصاديين والناجمة من مكوث الحاويات لمدة زمنية طويلة في الموانئ، كذلك سيلغي المراقبة اليدوية للحاويات والسلع التي تستغرق وقتا طويلا، وتعويضها بنظام أوتوماتيكي يشرف عليه مفتش جمركي.
- سيعمل على تقليص آجال الجمركية إلى فترة تتراوح ما بين ستين دقيقة وأربعة وعشرين ساعة.
- ستتم عملية جمركة السلع عن بعد من خلال ملأ استمارة عبر الموقع الالكتروني عن طريق نسخ الوثائق، ليتم دراستها من قبل أعوان الجمارك والموافقة عليها عن بعد.
- سيوفر هذا النظام موقع الكتروني جديد، يمكن من خلاله الحصول على كافة الاحصائيات الرسمية لصادرات وواردات السلع وقيمتها.
- سيضمن درجة عالية من الشفافية في التعاملات الجمركية.

المطلب الثاني: دراسة تحليلية للصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة 2000-2022

الفرع الأول: تطور التجارة الخارجية في الجزائر في الفترة 2000-2022

تعتبر التجارة الخارجية أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة الاعتماد المتبادل بين دول العالم، فهي تعد مؤشرا جوهريا على قدرة الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي، وذلك لارتباط هذا المؤشر بقدرة الدولة على التصدير ومستويات الدخول فيها وقدرتها كذلك على الاستيراد، و انعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية و ماله من آثار على الميزان التجاري. وبما أن العالم اليوم يسعى بكافة الطرق إلى التوسع في التجارة الخارجية نظرا للأهمية البالغة التي تكتسبها، إضافة إلى أن المناخ الاقتصادي الدولي في تطور مستمر، مما استوجب على الدول النامية ومن بينها الجزائر مواكبة هذا التطور الحاصل.[2]

---

[1] فراح فريال، **رقمنة إدارة الجمارك الجزائرية و حتمية الانتقال من SIGAD إلى E-DOUANE**، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 04، العدد02، 2021، ص 195.

[2] -حملاوي ليندة وبودرامة مصطفى، **واقع التجارة الخارجية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط العالمية-أزمة 2014 نموذجا-**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 18، العدد01، 2024، ص 321.

وفيما يلي الجدول رقم 03 الذي يوضح تطور التجارة الخارجية في الجزائر في الفترة 2000-2022.

الجدول رقم 03:

تطور الصادرات والواردات في الجزائر في الفترة 2000-2022 **الوحدة: مليون دولار**

السنة	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	معدل التغطية %
2000	22031	9173	12858	240
2001	19132	9940	9192	192
2002	18825	12009	6816	157
2003	24612	13534	11078	182
2004	32083	18308	13775	175
2005	46001	20357	25644	226
2006	54613	21456	33157	255
2007	60163	27631	32532	218
2008	79298	39479	39819	201
2009	45194	39294	5900	115
2010	57053	40473	15580	141
2011	73489	47247	26242	156
2012	71866	50376	21490	143
2013	64974	55028	9946	118
2014	62886	58580	4306	107
2015	34668	51702	-17034	67
2016	30026	47089	-17063	64
2017	35191	46059	-10868	76
2018	41797	46330	-4533	90
2019	35824	41934	-6110	85
2020	23797	35421	-11624	67
2021	35040	37739	-2699	93
2022	63153	39007	24146	162

المصدر:

- شليحي الطاهر، التجارة الخارجية للجزائر وأهم تحدياتها خلال الفترة (2000-2018)، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، المجلد 21، العدد01، 2020، ص 92.

- بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 64، الثلاثي الثالث 2023، ص27.

-Ministère des Finances, direction générale des douanes, Les réalisations des échanges extérieurs de l'Algérie Période 1963-2020.

من خلال معطيات الجدول رقم 03 الذي يوضح تطور الصادرات و الواردات الجزائرية و رصيد الميزان التجاري في الفترة 2000-2022، نلاحظ تراجع في الصادرات خلال سنتي 2001 و 2002 ، و يعود هذا التدهور في الصادرات إلى تراجع أسعار النفط في تلك الفترة باعتبار أن الصادرات الجزائرية تتوقف أساسا على قطاع المحروقات، حيث انخفض سعر النفط من 28,5 دولار للبرميل سنة 2000 إلى 24,5 دولار للبرميل سنة 2001، أما بالنسبة للواردات فاستمرت في الارتفاع في تلك الفترة مما نتج عنه انخفاض في معدل التغطية من 240% سنة 2000 إلى 157% سنة 2002.

وفي سنة 2003 ارتفع معدل التغطية إلى 182%، بفائض تجاري قدره 11078 مليون دولار، حيث ارتفعت قيمة الصادرات الجزائرية إلى 24612 أي بنسبة ارتفاع في الصادرات فاقت 32% مقارنة بالقيمة المسجلة سنة 2002، و استمرت الصادرات الجزائرية في الارتفاع إلى غاية سنة 2008 و قابلها ارتفاع في معدل التغطية و تحسن في الميزان التجاري ، عدا سنة 2004 أين لاحظنا تراجع في معدل التغطية بسبب ارتفاع الواردات الجزائرية بوتيرة أكبر من الصادرات، و هذا الارتفاع في قيمة الصادرات في هذه الفترة يرجع للارتفاع في أسعار البترول، حيث تحتل المحروقات الصدارة في قائمة الصادرات الجزائرية أما الصادرات من المواد الأخرى فظلت هامشية في تلك الفترة، حيث استمر سعر البترول في الارتفاع ليبلغ مستويات قياسية، حيث ارتفع إلى 100 دولار للبرميل في نهاية سنة 2007 ، كل هذا يفسر ارتفاع الصادرات الجزائرية في تلك الفترة.

وبالمقابل نلاحظ ارتفاع مستمر في الواردات في نفس الفترة، حيث أنه نتيجة لتوفر موارد مالية معتبرة ناتجة عن الزيادة المستمرة في قيمة الصادرات اتجهت الجزائر إلى تبني سياسة الإنعاش الاقتصادي، و تم تجسيد هذه السياسة من خلال ثلاث برامج تنموية هي برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة **(2001-2004)**، والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي **(2005-2009)**، وبرنامج التنمية الخماسي للفترة**(2010-2014)**، و هذا ما يفسر التزايد المستمر في قيمة الواردات، حيث ارتفعت الواردات من التجهيزات و المعدات الصناعية و الفلاحية لإنجاز المشاريع الضخمة في إطار هذه السياسة التنموية، و أيضا يمكن إرجاع هذا الارتفاع في الواردات إلى الزيادة في عدد السكان و بالتالي زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية و عجز القطاع الفلاحي على تلبية الحاجيات المتزايدة للسكان، حيث لجأت الدولة إلى الاستيراد لسد العجز.

رجوعا للصادرات نلاحظ أن هناك تدهور في قيمة الصادرات الجزائرية سنة 2009 حيث تراجعت إلى 45194 مليون دولار بعدما كانت 79298 مليون دولار سنة 2008 حيث انخفضت بنسبة 43% ، و يعود ذلك إلى انفجار أزمة 2008 التي تسببت في إفلاس المؤسسات والبنوك وكذلك حالة الكساد التي دخلها الاقتصاد، منعكسة بذلك على السوق النفطية التي كانت في أعلى مستوياتها حيث بلغ سعر البرميل من النفط 140 دولار، ليتهاوى إلى 35 دولار للبرميل نهاية سنة 2008، و مع التحسن التدريجي في أسعار البترول ابتداء من سنة 2010، نلاحظ عودة الصادرات الجزائرية إلى الارتفاع و بالمقابل أيضا لاحظنا ارتفاع في معدل التغطية الذي بلغ 156 % سنة 2011، و تم تسجيل فائض في الميزان التجاري بقيمة 26242 مليون دولار سنة 2011 و 21490 مليون دولار سنة 2012 حيث حققت الصادرات الجزائرية أرقاما قياسية في هذه المرحلة، نتيجة لارتفاع الطلب على النفط جراء التخوف من قطع الامدادات

النفطية العربية، حيث شهدت تلك الفترة اضطرابات سياسية في الدول العربية أو ما يسمى بأحداث الربيع العربي، و استمر الفائض في الميزان التجاري إلى غاية سنة 2014 كما هو مبين في الشكل رقم 03، و قابلها أيضا ارتفاع في قيمة الواردات التي ارتفعت أيضا بشكل قياسي خاصة خلال سنتي 2013 و 2014 مما أدى إلى تراجع الفائض في الميزان التجاري، هذه الزيادة في الواردات ترجع إلى ضخامة الإنفاق على المشاريع التنموية ضمن برنامج التنمية الخماسي في الفترة 2010-2014، كتكملة للسياسة التنموية المطبقة في الجزائر منذ سنة 2001.

سنة 2015 شهدت تدهورا كبيرا في قيمة الصادرات التي تراجعت بنسبة 45% تقريبا، هذا التراجع في الصادرات الجزائرية صاحبه عجز في الميزان التجاري قدره 17034 مليون دولار و تراجع معدل التغطية من 107% سنة 2014 إلى 67% سنة 2015، و هذا راجع لانهيار أسعار النفط حيث تراجع سعر البرميل من 110 دولار في جوان 2014 إلى أقل من 50 دولار في جانفي 2015، و هذا راجع لعدة أسباب سياسية و اقتصادية، من بينها صعود الو.م.أ كمصدر للبترول مما زاد في المعروض العالمي من النفط و ظهور منتجات بديلة للنفط، مما أدى إلى التخوف من المخاطر التي يمكن أن تمس الاقتصاد الوطني، و تواصل التراجع في قيمة الصادرات الجزائرية سنة 2016 بسبب التراجع المستمر في أسعار النفط و تعمق العجز في الميزان التجاري ليصل إلى 17063- مليون دولار، و شهدت سنتي 2017 و 2018 تحسنا نوعا ما في قيمة الصادرات بسبب التحسن الطفيف في أسعار النفط، و مع التراجع مجددا في الأسعار نلاحظ تراجع قيمة الصادرات سنة 2019، أما بالنسبة للواردات و في ظل الوضع الغير مستقر منذ سنة 2015 و تراجع الموارد المالية في الجزائر نتيجة لتراجع قيمة الصادرات، و بهدف التقليل من العجز في الميزان التجاري، قامت الدولة الجزائرية بإصدار عدة مراسيم و قوانين لتنظيم التجارة الخارجية و تقليص فاتورة الاستيراد. فقامت بإصدار المرسوم التنفيذي رقم 15-306 المؤرخ في 06 ديسمبر 2015 الذي يحدد شروط و كيفيات تطبيق أنظمة رخص الاستيراد و التصدير للمنتوجات و البضائع و هذا ما يفسر تراجع قيمة الواردات حيث انخفضت من 51702 مليون دولار سنة 2015 إلى 46059 مليون دولار سنة 2017، وفي جانفي 2018 تم إصدار المرسوم التنفيذي رقم 18-02 [1] المؤرخ في 07 جانفي 2018 الذي ألغى نظام رخص الاستيراد المطبق منذ سنة 2016 الذي أثبت محدوديته فضلا عن تسببه في تذبذب السوق من حيث التموين بالسلع، فجاء المرسوم الجديد الذي قام بتعليق استيراد تقريبا 900 منتج ابتداء من جانفي 2018، و أصدرت المرسوم التنفيذي رقم 19-12 [2] المؤرخ في 24 جانفي 2019 الذي يعدل المرسوم التنفيذي رقم 18-02، و الذي يحدد قائمة تضم 1095 منتج، التي يمكن استيرادها لكنها خاضعة للرسم الإضافي الذي يتراوح بين 30 % و 200%.

ورغم كل هذه القوانين و الاجراءات لتقليص فاتورة الاستيراد، إلا أن قيمة الواردات تراجعت بشكل طفيف، حيث تراجعت من 47089 مليون دولار سنة 2016 إلى 46330 مليون دولار سنة 2018 أي بنسبة تراجع قدرها 1,5% و هي نسبة ضئيلة جدا، و هذا يمكن ارجاعه إلى ارتفاع فاتورة الاستيراد من التجهيزات الصناعية في إطار

[1] **المرسوم التنفيذي رقم 18-02 مؤرخ في 07 جانفي 2018**، الجريدة الرسمية للجزائر، العدد 01، 07 جانفي 2018، ص 03.
[2] **المرسوم التنفيذي رقم 19-12 مؤرخ في 24 جانفي 2019**، الجريدة الرسمية للجزائر، العدد 06، 27 جانفي 2019، ص 03.

تجسيد الإستراتيجية الجديدة لإنعاش الصناعة الوطنية و خاصة بما يتعلق بمصانع تركيب السيارات و مصانع الأجهزة الكهرومنزلية.

اتسع العجز في الميزان التجاري ليصل إلى 11624 مليون دولار سنة 2020 بعدما كان بقيمة 6110 مليون دولار سنة 2019، كما انخفض معدل تغطية الصادرات للواردات إلى 67%، و هذا بسبب انخفاض قيمة الصادرات التي تهاوت إلى 23797 مليون دولار سنة 2020 أي بنسبة انخفاض قدرها 34% تقريبا مقارنة بقيمة الصادرات الجزائرية لسنة 2019، هذا الانخفاض في قيمة الصادرات يعود إلى الانخفاض في أسعار النفط عالميا و انخفاض الصادرات الجزائرية منه بسبب انكماش الطلب العالمي نتيجة لتفشي فيروس **COVID-19** (جائحة كورونا)، و تطبيق العديد من القيود وإجراءات الإغلاق الاقتصادي من قبل الدول لمواجهة الفيروس، مما انجر عنه حالة ركود في الاقتصاد العالمي، بالمقابل نلاحظ انخفاض في قيمة الواردات سنة 2020، و يمكن إرجاع ذلك إلى تراجع الصادرات من التجهيزات الصناعية و المواد النصف مصنعة، حيث تم التركيز فقط على المنتجات الصحية و المعدات الطبية في إطار التصدي لفيروس كوفيد-19، حيث تم اتخاذ إجراءات استثنائية في هذا المجال من قبل المديرية العامة للجمارك، واستيراد المواد الغذائية الأساسية ذات الاستهلاك الواسع لسد حاجيات المواطنين.

وفي سنة 2021، أدى ارتفاع سعر البترول نتيجة للتعافي التدريجي من COVID-19 إلى الارتفاع في قيمة الصادرات إلى 35040 مليون دولار مقارنة بسنة 2020 أين سجلت قيمة 23797 مليون دولار، هذا الارتفاع في قيمة الصادرات أدى إلى تراجع العجز في الميزان التجاري كما هو موضح في الشكل رقم 03 بالرغم من الارتفاع الطفيف في قيمة الواردات.

أما بالنسبة لسنة 2022، فسجلت الصادرات رقما قياسا بارتفاع فاق نسبة 80% مقارنة بسنة 2021 حيث وصلت قيمة الصادرات الجزائرية سنة 2022 إلى 63153 مليون دولار، مع معدل تغطية قدره 162%، و تعافي في الميزان التجاري بعد عجز دام 07 سنوات، حيث حقق فائضا بقيمة 24146 مليون دولار، يرجع هذا إلى ارتفاع في سعر النفط جراء الحرب الروسية على أوكرانيا بتاريخ 24 فيفري 2022، حيث ارتفع سعر البرميل من النفط إلى 116 دولار في مارس 2022، إلى جانب ارتفاع الصادرات إلى الدول الإفريقية، بعد تصديق الجزائر على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية بالمرسوم الرئاسي رقم 21-133 المؤرخ في 05 أفريل 2021. وبصفة عامة، ومما سبق ذكره نستنتج بأن التجارة الخارجية للجزائر تعاني بشكل كبير من التبعية لتقلبات أسعار النفط.

الشكل رقم 03:تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة: (2000-2022)

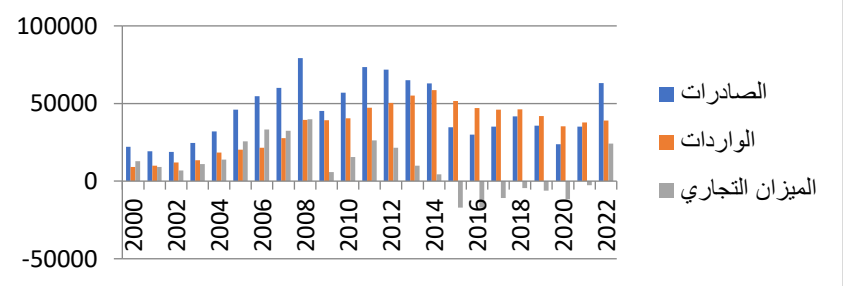

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الجدول رقم 03.

من خلال الشكل رقم 03، نلاحظ أنه طيلة السنوات الأولى من فترة الدراسة شهد رصيد الميزان التجاري ارتفاعا ملحوظا، حيث حقق رصيدا قيمته 39819 مليون دولار سنة 2008، و هذا راجع للانتعاش الذي عرفته أسعار النفط في تلك الفترة، لتأتي الأزمة العالمية للرهان العقارية سنة 2008، والتي تسببت في حالة ركود في الإقتصاد العالمي، نتج عنه انهيار في أسعار النفط، حيث سجل 35 دولار نهاية سنة 2008، و هذا ما يفسر الانخفاض في رصيد الميزان التجاري حيث تراجع إلى 5900 مليون دولار سنة 2009.

مع الارتفاع التدريجي لأسعار النفط، نلاحظ تحسن في رصيد الميزان التجاري حيث حقق رصيدا قيمته 26242 مليون دولار سنة 2011، لتأتي الأزمة النفطية لسنة 2014، و نتيجة لذلك فقد حقق عجزا قيمته 17034 – مليون دولار سنة 2015، استمر العجز بالرغم من اتخاذ الدولة لعدة اجراءات تهدف إلى ترشيد الواردات، حيث نلاحظ تراجع في قيمتها، و لكن التراجع في قيمة الصادرات الناتج عن انخفاض أسعار النفط، ساهم في استمرار العجز في الميزان التجاري، ليتعمق العجز إلى 2699– مليون دولار سنة 2021 و ذلك بسبب الركود الإقتصادي الذي شهده العالم جراء جائحة كورونا (COVID-19) و الذي سبب انهيارا كبيرا في أسعار النفط، و في سنة 2022، نلاحظ تعافي و تحسن كبير في الميزان التجاري حيث حقق رصيدا قيمته 24146 مليون دولار و هذا راجع للانتعاش الكبير الذي شهدته أسعار النفط، وهذا كنتيجة للحرب الروسية الأكرانية التي انطلقت بتاريخ 24 فيفري 2022.

الفرع الثاني: تحليل الصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة 2000-2022

شهدت الفترة 2000-2022، عدة أحداث وأزمات أثرت على قيمة الصادرات الجزائرية، مما أدى إلى اتخاذ الدولة الجزائرية لعدة إجراءات لتشجيع الصادرات خارج المحروقات.

أولا: تطور الصادرات الجزائرية من المحروقات وخارج المحروقات خلال الفترة 2000-2022

نحاول من خلال الجدول الآتي عرض وتحليل واقع الصادرات الجزائرية في الفترة من سنة 2000 إلى سنة 2022

الجدول رقم 04:

هيكلة الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2022 الوحدة: مليون دولار

السنة	صادرات المحروقات		صادرات خارج المحروقات		المجموع
	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	
2000	21419	97,22	612	2,78	22031
2001	18484	96,61	648	3,39	19132
2002	18091	96,10	734	3,9	18825

السنة	صادرات المحروقات		صادرات خارج المحروقات		المجموع
	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	
2003	23489	95,44	1123	4,56	24612
2004	31302	97,56	781	2,44	32083
2005	45094	98,03	907	1,97	46001
2006	53429	97,83	1184	2,17	54613
2007	58531	97,29	1632	2,71	60163
2008	77361	97,56	1937	2,44	79298
2009	44128	97,64	1066	2,36	45194
2010	55527	97,32	1526	2,68	57053
2011	71427	97,19	2062	2,81	73489
2012	69804	97,13	2062	2,87	71866
2013	62960	96,90	2014	3,1	64974
2014	60304	95,89	2582	4,11	62886
2017	33261	94,51	1930	5,49	35191
2018	38872	93	2925	7	41797
2019	33243	92,79	2581	7,21	35824
2020	21541	90,52	2256	9,48	23797
2021	29 991	85 ,59	5049	14,41	35040
2022	56 581	89,59	6572	10,41	63153

المصدر: – مروة مومن، أثر تنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة قياسية للفترة 2000–2020، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2023، ص246.

–Ministère des Finances, direction générale des douanes, Les réalisations des échanges extérieurs de L'Algérie Période 1963–2022

Office nationale des statistique, évolution des échanges extérieurs des marchandises de 2017 à 2022

من خلال الجدول رقم 04، يتضح لنا أن الصادرات الجزائرية تتوقف أساسا على قطاع المحروقات، حيث يتضح الاعتماد الكلي على هذا القطاع وهذا بقيمة تكاد تتطابق كليا مع إجمالي الصادرات، والذي يتجلى بوضوح في الشكل رقم 04، متأثرة بذلك بالتقلبات في أسعار النفط، وهذا رغم جهود الدولة في تنويع صادراتها والتخلص من التبعية النفطية. فنلاحظ من الجدول رقم 03 أن الصادرات الجزائرية عرفت انخفاضا وعدم استقرار في الثلاث سنوات الأولى، هذا الانخفاض في اجمالي الصادرات قابله تراجع في قيمة الصادرات من المحروقات في نفس الفترة، وهذا راجع لتراجع أسعار النفط، حيث بلغ متوسط سعر البرميل من النفط 28,5 دولار سنة 2000 لينخفض إلى 24,8 دولار سنة 2001، وفي سنة 2002 بلغ 225, دولار.

ابتداء من سنة 2003، بدأت الصادرات الجزائرية في الارتفاع تدريجيا، قابلها ارتفاع في حصة الصادرات من المحروقات، حيث حقق إجمالي الصادرات رقما قياسيا بتسجيل قيمة قدرها 79298 مليون دولار سنة 2008، فقد بلغ متوسط سعر البرميل من النفط 99,9 دولار، و بالمقابل فإن حصة الصادرات خارج المحروقات بقيت هامشية، حيث شغلت نسبة ضئيلة جدا من إجمالي الصادرات ، و يمكن إرجاع ذلك إلى تحرير التبادلات التجارية والتوجه إلى اقتصاد السوق، حيث أدت سياسة الانفتاح إلى الارتفاع السريع في الواردات منذ سنة 2000 كما هو مبين في الجدول رقم 03، بتوجه المتعاملين الاقتصاديين إلى الاستيراد لتغطية الحاجيات المحلية، حيث تأثرت عملية الإنتاج المحلي بمنافسة المنتوج الأجنبي، مما أدى إلى ضعف الإنتاج المحلي و تراجع المؤسسات التصديرية، و التركيز أكثر على الصادرات النفطية.

وفي سنة 2009، نلاحظ تراجع كبير في الصادرات الجزائرية حيث تراجعت بنسبة 43 % مقارنة بسنة 2008، فقد انخفض إجمالي الصادرات إلى 45194 مليون دولار سنة 2009 بعدما سجل قيمة 79298 مليون دولار سنة 2008، وهذا راجع للأزمة المالية العالمية المرتبطة بالقروض العقارية الرهنية والتي تسببت في إفلاس العديد من البنوك العالمية والدخول في حالة ركود اقتصادي عالمي، صاحبه انخفاض شديد في سعر النفط على غرار المواد الأولية الأخرى، فبعد أن سجل 140 دولار للبرميل في جوان 2008 تهاوى إلى 35 دولار في نهاية نفس السنة. و بمعاودة ارتفاع أسعار النفط ارتفع إجمالي الصادرات ابتداء من سنة 2010 نتيجة لارتفاع قيمة الصادرات النفطية، و استمر هذا الارتفاع في قيمة الصادرات الجزائرية إلى غاية سنة 2014، وبالمقابل نجد أن الصادرات خارج المحروقات بدأت بالارتفاع تدريجيا منذ سنة 2010، حتى و لو كانت تساهم بنسبة ضئيلة في إجمالي الصادرات، حيث تم اتخاذ عدة اجراءات بهدف تنويع الاقتصاد و تشجيع التصدير و الصادرات خارج المحروقات، فقد تم تقديم ملف انضمام الجزائر للمنطقة العربية للتبادل الحر في 31 ديسمبر 2008، حيث صادقت الجزائر على اتفاقية تسهيل و تنمية المبادلات التجارية بين البلدان العربية في شهر أوت 2004 من خلال المرسوم الرئاسي رقم 223[1]، و دخلت حيز التطبيق في 01 جانفي 2009 حيث بدأت تستفيد من الإعفاء الكامل من الحقوق الجمركية في المبادلات التجارية بين الجزائر و البلدان العربية، كما تم تبني نظام المتعامل الاقتصادي المعتمد في قانون

[1] **المرسوم الرئاسي رقم 04-223 مؤرخ في 03 أوت 2004**، المتضمن التصديق على اتفاقية تيسير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية المحررة، الجريدة الرسمية للجزائر، العدد 49، 08 أوت 2004، ص 05.

المالية 2010 الذي عدل المادة 89 [1] مكرر 1 من قانون الجمارك 79-07 المؤرخ في 21 جويلية 1979 المعدل و المتمم بمعالجة مشخصة لفائدة المتعاملين الاقتصاديين في مجال التجارة الخارجية، وتم صدور المرسوم التنفيذي رقم 12-93 [2]المؤرخ في أول مارس 2012 المحدد لشروط و كيفيات الاستفادة من صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد لدى الجمارك، و الذي يستفيد من الإجراءات الجمركية المبسطة من خلال المرسوم التنفيذي رقم 13-321 المتعلق بإجراءات الجمركة المبسطة في شكل تصريحات تقديرية أو مبسطة أو إجمالية، و تم تعميم الرواق الأخضر ابتداء من ديسمبر 2011 على عمليات التصدير في الموانئ و المطارات، كما تم تبني نظام استرداد الحقوق والرسوم الجمركية **(drawback)**[3]، بموجب المادة 24[4] من قانون المالية لسنة 2013 التي أنشأت مادتين جديدتين في قانون الجمارك وهما المادتين رقم 192 مكرر و192 مكرر 1، حيث يسمح هذا النظام باسترداد الحقوق والرسوم الجمركية المدفوعة عند التصدير بصفة كلية أو جزئية، المفروضة على البضاعة المصدرة أو على إحدى مكوناتها(المواد الأولية) عند استيرادها، لفائدة المتعامل الاقتصادي المعتمد لدى الجمارك، و رغم كل التدابير و الاجراءات المتخذة من طرف الدولة، لاحظنا أن قيمة الصادرات خارج المحروقات بقيت ضعيفة و هامشية، حيث و إلى غاية سنة 2014، لم تتعدى نسبة 4% من إجمالي الصادرات، حيث اتجه معظم المتعاملون الاقتصاديون في تلك الفترة إلى الاستيراد، و كان هذا تزامنا مع تنفيذ البرنامج التنموي في الجزائر و تسهيل الاستيراد. و في نهاية سنة 2014 تراجع سعر البترول إلى النصف مقارنة بمنتصف السنة ذاتها ، واستمر هذا الانخفاض ليتدهور إلى 33,6 دولار للبرميل في نهاية سنة 2015 ،و هذا بسبب التخمة في المعروض العالمي من النفط ، وهو أكبر تراجع له منذ الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، مما أثر على العائدات النفطية في الجزائر و انعكس ذلك على إجمالي الصادرات، ليتراجع سنة 2015 بأكثر من 52% مقارنة بسنة 2014، حيث سجلت الصادرات الجزائرية 34668 مليون دولار سنة 2015 بعد تسجيل قيمة 62886 مليون دولار سنة 2014، وتراجعت إلى 30026 مليون دولار سنة 2016، مما أجبر السلطات العمومية على اتخاذ الآليات المناسبة لمواجهة آثار هذا الانخفاض، حيث تبنت سياسة ترشيد الإنفاق العام و الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية و البشرية، كما قامت الدولة الجزائرية بعدة إجراءات بهدف تقليص فاتورة الاستيراد كما تم ذكره سابقا (تطور التجارة الخارجية في الجزائر)، كما أن الأزمات النفطية المتعاقبة (أزمة 2008 وسنة 2014) أدت إلى تصحيح الرؤية الإستراتيجية الاقتصادية في مجال تنويع الاقتصاد بدلا من الاعتماد على مورد واحد وهو العائدات النفطية، وتكريس إستراتيجية تشجيع الصادرات خارج المحروقات، حيث أنه و بموجب المرسوم التنفيذي رقم 18-02 المؤرخ في 07 جانفي 2018، تم تعليق استيراد قرابة 900 منتج، ابتداء من جانفي 2018، بهدف تقليص الواردات وتحسين تنافسية المنتجات المحلية مقارنة بنظيرتها المستوردة، و بموجب المرسوم التنفيذي رقم 19-12 المؤرخ في 24 جانفي 2019، الذي يعدل المرسوم التنفيذي رقم 18-02 سالف الذكر، تم

---

[1] **قانون المالية لسنة 2010 الذي عدل المادة 89 1 مكرر من قانون الجمارك 79-07**، الجريدة الرسمية للجزائر، العدد 78، 31 ديسمبر 2009، ص15.

[2]-**المرسوم التنفيذي رقم 12-93 المؤرخ في أول مارس 2012**، الجريدة الرسمية للجزائر، العدد 14، 07 مارس 2012، ص04.

[3] المديرية العامة للجمارك، الموقع الالكتروني: https://www.douane.gov.dz ، تاريخ الاطلاع: 2024/06/03.

[4] **المادة 24 من قانون المالية لسنة 2013** ، الجريدة الرسمية للجزائر، العدد 72، 30 ديسمبر 2012، ص9.

تحديد قائمة البضائع التي يمكن استيرادها (1095 منتج)، خاضعة للرسم الإضافي بنسب تتراوح بين 30% و 200%مما يساهم في تراجع الواردات و تشجيع الإنتاج المحلي و التصدير.

و ابتداء من سنة 2017 ، لاحظنا تحسنا في الصادرات النفطية بسبب الارتفاع الطفيف في أسعار البترول، قابله ارتفاع في اجمالي الصادرات، إلى غاية 2020 أين تدهورت الصادرات الجزائرية إلى 23797 مليون دولار بسبب تفشي فيروس COVID-19(جائحة كورونا)، مما أدى إلى تطبيق العديد من القيود و الإجراءات في إطار التصدي و منع تفشي الفيروس، كتطبيق سياسة إغلاق الحدود، مما أدى إلى انكماش في الاقتصاد العالمي و تراجع الطلب على النفط الذي تسبب في انهيار أسعاره، لتعود للارتفاع مجددا سنة 2021 بسبب التعافي التدريجي من COVID-19، قابلها ارتفاع في قيمة الصادرات الجزائرية حيث ارتفعت إلى 35040 مليون دولار، لتبلغ رقما قياسيا سنة 2022 بارتفاع في قيمة الصادرات فاق 80% مقارنة بسنة 2021، حيث سجلت قيمة 63153 مليون دولار في إجمالي الصادرات، يرجع ذلك إلى ارتفاع العائدات النفطية، حيث سجلت أسعار النفط أرقاما قياسية جراء الحرب الروسية الأكرانية بتاريخ 24 فيفري 2022، حيث ارتفع سعر البرميل من النفط إلى 116 دولار في مارس 2022، و هو أكبر ارتفاع له منذ سنة 2014، و بالنظر إلى الصادرات خارج المحروقات فقد سجلت كذلك ارتفاعا محسوسا، حيث بلغت سنة 2022 قيمة 6572 مليون دولار، و هذا راجع لتكثيف الجهود بهدف تنويع الصادرات و التخلص من التبعية لقطاع النفط، خاصة بعد الأزمة النفطية لسنة 2014، حيث تم تعديل قانون الجمارك، بموجب القانون 17-04 المؤرخ في 16 فبراير 2017[1]، المعدل و المتمم للقانون رقم 79-07 المؤرخ في 21 يوليو 1979 و المتضمن قانون الجمارك، حيث قام هذا التعديل برفع العديد من العقبات و التعقيدات و منح العديد من التسهيلات للمتعاملين الاقتصاديين و تشجيعهم على التصدير، كما تم التصديق على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية بالمرسوم الرئاسي رقم 21-133 المؤرخ في 05 أفريل 2021، و قد بدأت هذه الاجراءات تعطي نتائج إيجابية، فبالرغم من أن نسبة الصادرات خارج المحروقات لا تزال ضعيفة، إلا أنها بدأت ترتفع تدريجيا و في تحسن مستمر مقارنة بالسنوات الماضية.

الشكل رقم 04: تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2022.

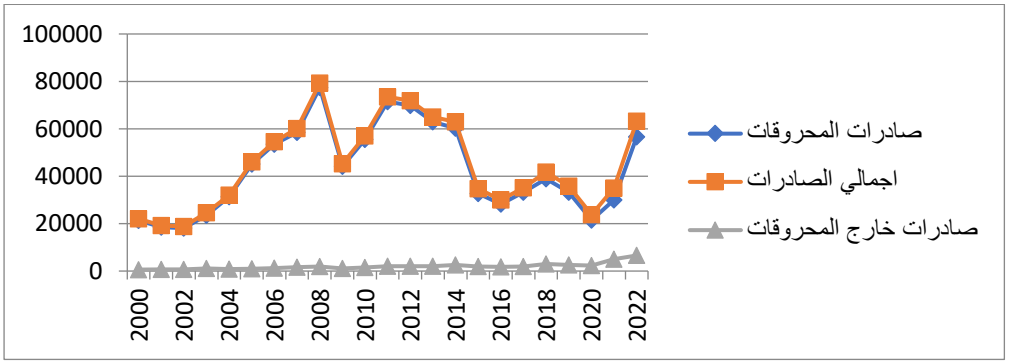

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الجدول رقم 04.

[1] القانون 17-04 المؤرخ في 16 فبراير 2017 المعدل والمتمم للقانون رقم 79-07 المؤرخ في 21 يوليو 1979 المتضمن قانون الجمارك، الجريدة الرسمية للجزائر، العدد 14، 19 فبراير 2017، ص03.

يعكس الشكل رقم 04، مدى هيمنة صادرات المحروقات على إجمالي الصادرات الجزائرية خلال فترة الدراسة، و هذا بقيمة تكاد تتطابق كليا مع إجمالي الصادرات، حيث يتضح من الشكل أن المنحنيين الذين يمثلان صادرات المحروقات و إجمالي الصادرات يكاد ينطبقان طيلة فترة الدراسة، و هذا ما يدل على التبعية النفطية للاقتصاد الجزائري، مما يجعله هشا و عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية، و بالنظر إلى الصادرات خارج المحروقات فتبقى قيمتها ضئيلة و هامشية طيلة فترة الدراسة بالرغم من مجهودات الدولة لترقيتها، و لكن تجدر الإشارة إلى أنها شهدت تحسنا خلال السنوات الأخيرة كما هو مبين في الشكل، و هذا نظرا لتثمين جهود الدولة لتنمية الصادرات خارج المحروقات و اتباع استراتيجيات أكثر فعالية في هذا المجال.

ثانيا: التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة 2000-2022

يبين الجدول الموالي التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة 2000-2022.

الجدول رقم 05: هيكل الصادرات الجزائرية خارج المحروقات في الفترة 2000-2022 **الوحدة: مليون دولار**

السنة	مواد غذائية	مواد خام	مواد نصف مصنعة	سلع التجهيز الزراعية	سلع التجهيز الصناعية	سلع استهلاكية غير غذائية	المجموع
2000	32	44	465	11	47	13	612
2001	28	37	504	22	45	12	648
2002	35	51	551	20	50	27	734
2003	48	50	509	1	30	35	673
2004	59	90	571	-	47	14	781
2005	67	134	651	-	36	19	907
2006	73	195	828	1	44	43	1184
2007	88	169	993	1	46	35	1332
2008	119	334	1384	1	67	32	1937
2009	113	170	692	-	42	49	1066
2010	315	94	1056	1	30	30	1526
2011	355	161	1496	-	35	15	2062
2012	315	168	1527	1	32	19	2062
2013	402	109	1458	-	28	17	2014
2014	323	109	2121	2	16	11	2582
2015	235	106	1597	1	19	11	1969
2016	327	84	1321	-	54	19	1805
2017	349	73	1410	-	78	20	1930
2018	374	92	2336	-	90	33	2925
2019	408	96	1957	-	83	36	2581

السنة	مواد غذائية	مواد خام	مواد نصف مصنعة	سلع التجهيز الزراعية	سلع التجهيز الصناعية	سلع استهلاكية غير غذائية	المجموع
2020	443	72	1611	-	91	39	2256
2021	556	186	4052	1	191	63	5049
2022	270	263	5878	2	50	109	6572

المصدر: مروة مومن، أثر تنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة قياسية للفترة 2000-2020، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2023،ص247.

-Ministère des Finances, direction générale des douanes, Les réalisations des échanges extérieurs l'Algérie Période 1963-2020. de

-Office nationale des statistique, évolution des échanges extérieurs des marchandises de 2017 à 2022.

من خلال الجدول رقم 05 نلاحظ أن هناك ضعف في تنوع التركيبة السلعية للصادرات خارج المحروقات في الجزائر، حيث تتركز الصادرات الجزائرية خارج المحروقات في ستة مجموعات تتباين من حيث مساهمتها في أجمالي الصادرات خارج المحروقات، حيث تحتل المواد النصف مصنعة أكبر حصة في التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خارج المحروقات، فقد سجلت قيمة 5878 مليون دولار سنة 2022 بنسبة مساهمة فاقت 89% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات، وهذا راجع لارتباطها الكبير بالمحروقات، حيث تتضمن هذه السلع الزيوت و مواد التشحيم و مشتقاتها الأخرى، تأتي في المرتبة الثانية المواد الغذائية التي شهدت انتعاشا خاصة منذ سنة 2010 (حسب الجدول 04) فقد سجلت ما قيمته 556 مليون دولار سنة 2021 بنسبة مساهمة فاقت 11% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات، و هذا نتيجة لتكاثف جهود الدولة للارتقاء بالنشاط الفلاحي و تقديم التدعيم اللازم للنهوض بهذا القطاع، تتمثل هذه المواد أساسا في التمور و الحمضيات و المياه المعدنية و المشروبات غير الكحولية و السكر و المعجنات، و تحتل المرتبة الثالثة المواد الخام حيث تزخر الجزائر بثروات معدنية هائلة، و تتمثل أساسا في الحديد و الفوسفات، لتأتي في المرتبة الرابعة سلع التجهيز الصناعية مسجلة أكبر قيمة سنة 2021 حيث سجلت 191 مليون دولار، و تتضمن تجهيزات الأشغال العمومية و البناء، و في المرتبة الخامسة تأتي السلع الاستهلاكية غير الغذائية التي تتمثل أساسا في مواد التجميل و ومواد التنظيف التي شهدت قيمتها تحسنا في السنوات الأخيرة نتيجة الانتعاش الذي شهدته صناعة المواد التجميلية و مواد التنظيف في الفترة الأخيرة، وفي الرتبة الأخيرة نجد سلع التجهيز الزراعية التي انعدمت في أغلب سنوات فترة الدراسة، و سجلت أكبر قيمة لها سنة 2001 مسجلة 22 مليون دولار، وتتمثل في بعض اللوازم الفلاحية والجرارات.

ومن زاوية المقارنة بين سنوات فترة الدراسة، تجدر الإشارة إلى أن هناك تحسن ولو بنسبة ضئيلة بالنسبة لكل المجموعات تقريبا، خاصة خلال السنوات الأخيرة، ونخص بالذكر المواد الخام والمواد نصف المصنعة التي أخذت اتجاها تصاعديا وكذا السلع الاستهلاكية غير الغذائية التي ارتفعت تدريجيا خلال السنوات الأخيرة لتسجل قيمة 109 مليون دولار سنة 2022.

الشكل رقم 05:

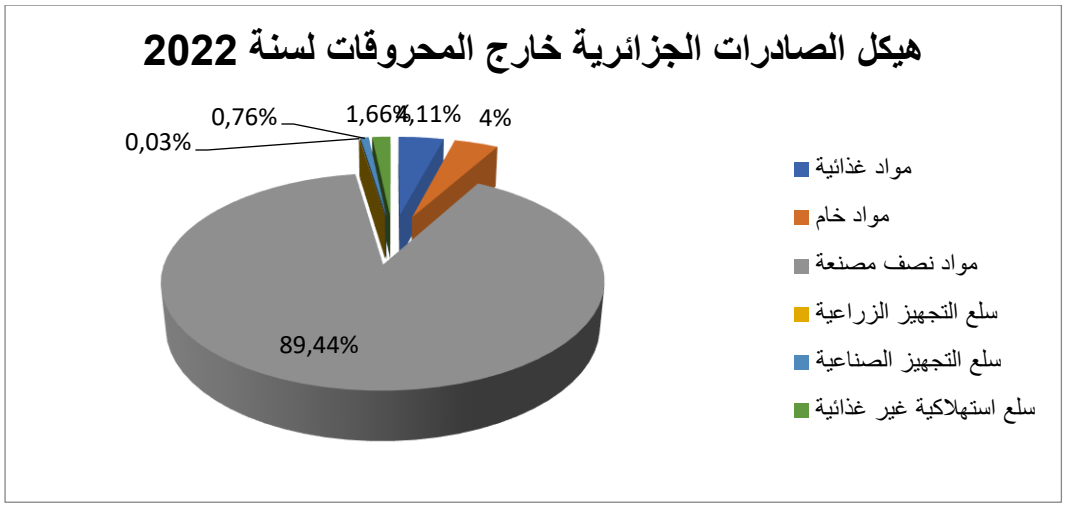

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 05.

من خلال الشكل رقم 05 الذي يمثل هيكل الصادرات الجزائرية خارج المحروقات لسنة 2022، يتضح عدم التوازن في الهيكل الذي يتكون من ستة مجموعات، حيث تستحوذ مجموعة المواد نصف المصنعة على إجمالي الصادرات غير النفطية لسنة 2022 بنسبة تفوق 89%، و تساهم باقي المجموعات بنسب ضئيلة في إجمالي الصادرات الجزائرية غير النفطية لسنة 2022، بالرغم من التحسن الخفيف في مساهمة المواد الخام التي بلغت قيمة 263 مليون دولار ما يعادل نسبة 4% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات لسنة 2022، بعدما سجلت قيمة 186 مليون دولار سنة 2021، كما شهدت سنة 2022 تحسن في مساهمة السلع الاستهلاكية غير الغذائية في إجمالي الصادرات غير النفطية، فقد ارتفعت قيمتها من 63 مليون دولار سنة 2021، لتسجل 109 مليون دولار سنة 2022، حيث تتكون أساسا من مواد التنظيف و مواد التجميل و التي شهدت صناعتها انتعاشا ملحوظا في هذه الفترة، و بالمقابل نلاحظ تراجع في قيمة الصادرات من المواد الغذائية سنة 2022 التي انخفضت إلى 270 مليون دولار، بعدما حققت ما قيمته 556 مليون دولار سنة 2021، و يمكن إرجاع ذلك إلى الظروف المناخية مما تسبب في تراجع المحاصيل الزراعية، أما بالنسب لقيمة الصادرات من سلع التجهيز الزراعية لسنة 2022 فتكاد تكون منعدمة و التي تتطلب دعما أكثر.

ثالثا: هيكل الصادرات الجزائرية من حيث التوزيع الجغرافي خلال الفترة 2017-2022

يمثل الجدول الموالي توزيع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات حسب المناطق الجغرافية، في الفترة 2017-2022.

الجدول رقم 06:

التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2017-2022 **الوحدة: مليون دولار**

التوزيع الجغرافي		2017	2018	2019	2020	2021	2022
الإتحاد الأوربي	القيمة	20375,59	23991,48	20527,15	12826,58	20562	39625
	النسبة%	57,9	57,4	57,3	53,9	58,7	62,7
باقي بلدان أوربا	القيمة	1935,50	2549,62	2149,44	2855,64	3402	6237
	النسبة%	5,5	6,1	6,0	12,0	9,7	9,9
أمريكا الشمالية	القيمة	4152,54	4346,89	2221,09	594,92	1901	3489
	النسبة%	11,8	10,4	6,2	2,5	5,4	5,5
أمريكا الجنوبية	القيمة	2533,75	2675	1647,90	928,08	1088	1694
	النسبة%	7,2	6,4	4,6	3,9	3,1	2,7
المغرب العربي	القيمة	1266,88	1671,88	1862,85	1594,40	1424	1724
	النسبة%	3,6	4	5,2	6,7	4,1	2,7
البلدان العربية	القيمة	774,20	752,35	859,78	547,33	565	735
	النسبة%	2,2	1,8	2,4	2,3	1,6	1,2
إفريقيا	القيمة	140,76	167,19	143,30	142,78	283	574
	النسبة%	0,3	0,3	0,3	0,6	0,8	0,9
آسيا	القيمة	3835,82	5391,81	5946,78	4164,47	5748	8896
	النسبة%	10,9	12,9	16,6	17,6	16,4	14,1
باقي دول العالم	القيمة	175,95	250,78	465,71	142,78	67	179
	النسبة%	0,5	0,6	1,3	0,6	0,2	0,3
المجموع		35191	41797	35824	23797	35040	63153

المصدر: Office nationale des statistique, évolution des échanges extérieurs des marchandises de 2017à 2022.

من خلال الجدول رقم 06 ، فإن النسبة الأكبر من الصادرات الجزائرية تتجه نحو دول الإتحاد الأوربي فقد استحوذ على نسبة 62,7 % من الصادرات الجزائرية سنة 2022 كما يظهر بوضوح في الشكل رقم 06، و ذلك بحكم الموقع الجغرافي، و كذلك اتفاقية الشراكة الموقعة بين الطرفين، كما أنه يضم أكبر الدول الصناعية المستهلكة للمواد الأولية و المواد الخام، تليها الدول الآسيوية في المرتبة الثانية و التي تضم الاقتصادات الناشئة، ثم باقي دول أوربا في المرتبة الثالثة بحكم الموقع الجغرافي أيضا، و تبقى الصادرات الجزائرية المتجهة نحو البلدان العربية ضعيفة بالرغم من اتفاق الشراكة بين الطرفين، و نفس الشيء بالنسبة للدول المغاربية فالصادرات الجزائرية المتجهة إليها ضعيفة و ذلك لتشابه الهيكل الإنتاجي و الاقتصادي لهذه الدول، كما تجدر الإشارة إلى أن الصادرات الجزائرية المتوجهة نحو إفريقيا قد سجلت ارتفاعا ملحوظا سنة 2022 حيث ارتفعت إلى 568 مليون دولار مقارنة بالسنوات الماضية، كما يبينه الشكل رقم 06، و هذا نتيجة تصديق الجزائر على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية بالمرسوم الرئاسي رقم 21-133 المؤرخ في 05 أفريل 2021.

الشكل رقم 06:

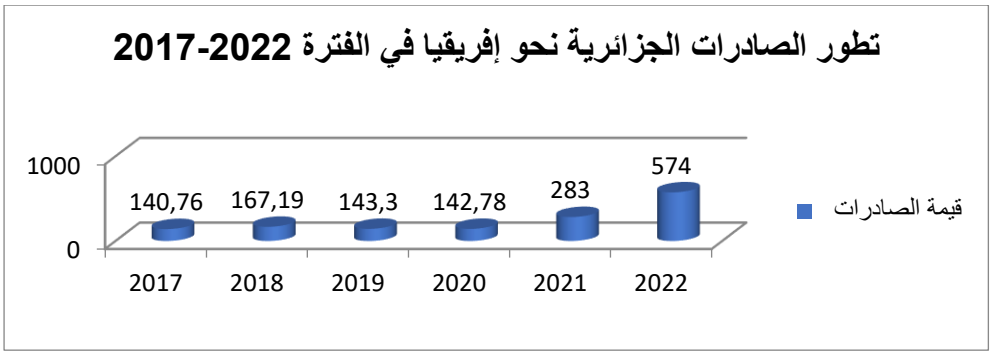

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 06.

كما هو مبين في الشكل رقم 06، فإن الصادرات الجزائرية نحو الدول الإفريقية قد عرفت تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة حيث سجلت قيمة 574 مليون دولار سنة 2022 كأعلى قيمة لها، و هذا راجع لتصديق الجزائر على اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية زليكاف سنة 2021 و الذي بدأ يحقق نتائج إيجابية.

الشكل رقم 07: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية سنة 2022

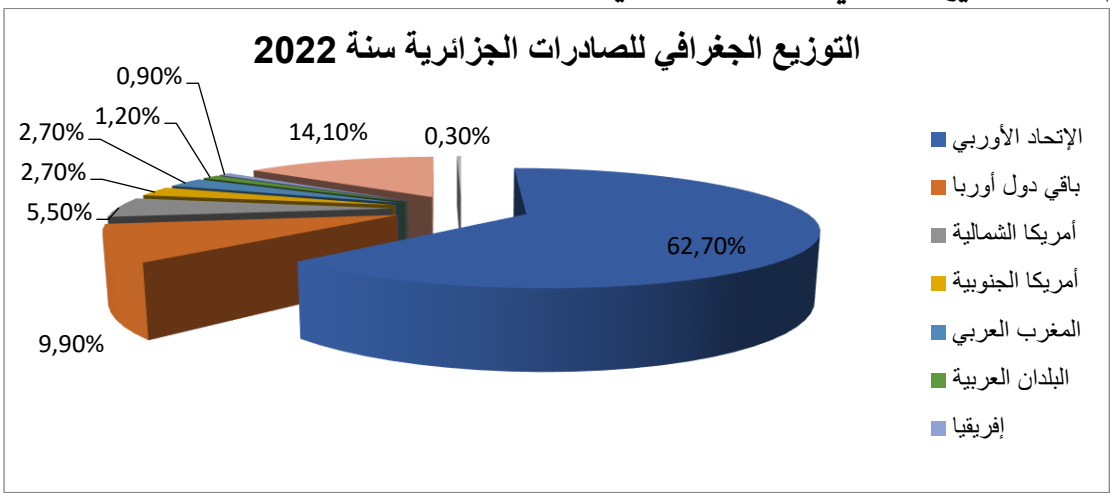

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 06.

من خلال الشكل رقم 06، يهيمن الاتحاد الأوربي على الصادرات الجزائرية لسنة 2022 بنسبة فاقت 60%، وهذا راجع لاتفاق الشراكة الموقع بين الطرفين، و في المرتبة الثانية دول آسيا بنسبة تفوق 14%، ثم باقي دول أوربا بنسبة تقريبا 10%، أي أن أوروبا تحتل الصدارة في التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية لسنة 2022 بسبب الموقع الجغرافي، و تليها باقي المناطق الجغرافية بنسب متفاوتة.

رابعا: الزبائن الرئيسيين للجزائر بالنسبة للصادرات خارج المحروقات سنة 2022

يتضمن الجدول التالي قائمة الزبائن الرئيسيين للجزائر للصادرات خارج المحروقات لسنة 2022.

الجدول رقم 07: العشر زبائن الأوائل للصادرات الجزائرية خارج المحروقات سنة 2022 الوحدة: مليون دولار

البلد	القيمة	النسبة%
فرنسا	789	12
هولندا	753	11,46
الولايات المتحدة الأمريكية	547	8,32
بلجيكا	453	6,89
إيطاليا	446	6,79
إسبانيا	350	5,33
البرازيل	313	4,76
الهند	293	4,46
تركيا	211	3,21
ألمانيا	208	3,16
المجموع الفرعي	**4363**	**66,38**
إجمالي الصادرات خارج المحروقات	**6572**	**100**

المصدر: Office nationale des statistique, évolution des échanges extérieurs des marchandises de 2017 à 2022.

من خلال الجدول رقم 07، تحتل دول الإتحاد الأوربي المراتب الأولى بالنسبة للزبائن الرئيسيين للجزائر في الصادرات خارج المحروقات لسنة 2022، حيث تتصدر فرنسا قائمة الدول التي تستورد من الجزائر خارج المحروقات بنسبة 12% سنة 2022، تليها هولندا في المرتبة الثانية بنسبة 11,46 %، و تحتل الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الثالثة بنسبة 8,32 %، كما تحتل بلجيكا و إيطاليا و إسبانيا المراتب الرابعة و الخامسة و السادسة على التوالي، و تحتل البرازيل والهند و تركيا المراتب السابعة و الثامنة و التاسعة بنسب متفاوتة وصولا إلى ألمانيا التي تحتل المرتبة العاشرة من بين العشر زبائن الأوائل للصادرات الجزائرية خارج المحروقات لسنة 2022، مع غياب الدول العربية و المغاربية من المراتب الأولى.

الشكل رقم 08:

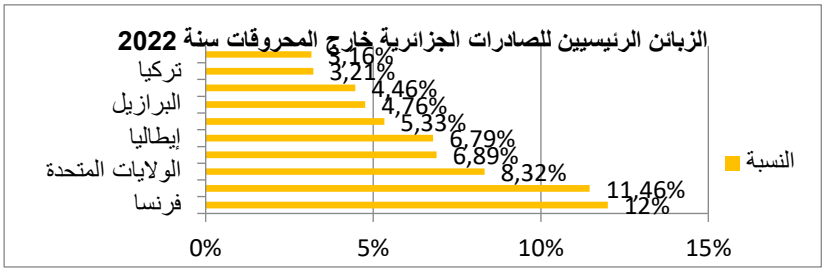

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 07.

كما هو موضح في الشكل رقم 08، الذي يمثل الزبائن الرئيسيين للصادرات الجزائرية خارج المحروقات لسنة 2022، حيث تتصدر القائمة، الدول الأوربية، فتحتل فرنسا المرتبة الأولى بنسبة 12%، وتليها في المرتبة الثانية هولندا بنسبة تفوق 11%، كما تحتل بلجيكا وإيطاليا وإسبانيا المراتب الرابعة والخامسة والسادسة على التوالي، وهذا راجع لأسباب تاريخية، كما تحتل الو.م.أ. المرتبة الثالثة بنسبة 8,32%، مع غياب تام للدول العربية من قائمة الزبائن الرئيسيين.

خامسا: تنافسية الصادرات الجزائرية (مؤشري التركز والتنوع السلعي للفترة 2010-2021)

من أهم المؤشرات التي تقيس تنافسية الصادرات، هما مؤشري التركز والتنوع السلعي، وفي الجدول التالي نقوم بعرض قيم المؤشرين للصادرات الجزائرية في الفترة 2000-2022.

الجدول رقم 08: مؤشري التركز والتنوع السلعي للصادرات الجزائرية في الفترة 2000-2020

السنوات	عدد السلع المصدرة	مؤشر التركز	مؤشر التنوع
2010	-	0.523	0.788
2011	98	0.538	0.720
2012	98	0.54	0.724
2013	95	0.541	0.733
2014	99	0.49	0.745
2015	91	0.49	0.78
2016	93	0.49	0.81
2017	108	0.48	0.81
2018	113	0.486	0.813
2019	116	0.470	0.82
2020	112	0.44	0.84
2021	108	0.50	0.83

المصدر: صندوق النقد العربي، **التقرير العربي الموحد رقم 32**، 2012، ص 171.

صندوق النقد العربي، **التقرير العربي الموحد رقم 35**، 2015، ص 202.

صندوق النقد العربي، **التقرير العربي الموحد رقم 37**، 2017، ص 147.

صندوق النقد العربي، **التقرير العربي الموحد رقم 40**، 2020، ص 165.

صندوق النقد العربي، **التقرير العربي الموحد رقم 41**، 2021، ص 178.

صندوق النقد العربي، **التقرير العربي الموحد رقم 42**، 2022، ص 196.

صندوق النقد العربي، **التقرير العربي الموحد رقم 43**، 2023، ص 158.

بالنسبة لمؤشر التركز فهو يعبر على مدى تركز صادرات السلع الرئيسية في إجمالي الصادرات الوطنية وتتراوح قيمته بين 0 و1، حيث كلما اقترب من 0 يدل على درجة تركز أقل في الصادرات واقترابه من 1 يعني تركز الصادرات على عدد محدود من السلع.

بالنسبة لمؤشر التنوع فهو ينحصر بين 0 و1، وكلما اقترب المؤشر من الصفر تكون درجة تنوع الصادرات أعلى، ويظل أداء الجزائر بالنسبة لهذا المؤشر ضعيفا، فهو يقترب من الواحد طيلة فترة الدراسة، وهذا يدل على افتقار صادرات الجزائر للتنوع، وكانت أفضل قيمة سنة 2011 بمؤشر تنوع قدره 0.720، و هذا يدل على أن النفط و المواد الأولية تسيطر على الصادرات الجزائرية.

الشكل رقم 09:

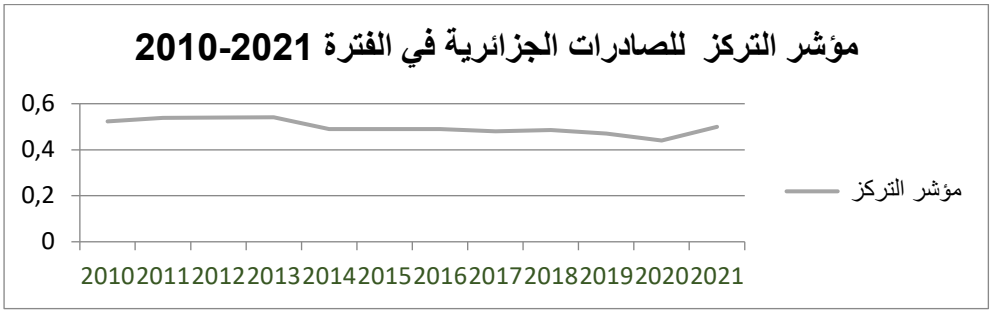

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات الجدول رقم 08.

ومن خلال الشكل رقم 09 نلاحظ أن مؤشر التركز للصادرات الجزائرية، في حالة تذبذب بين الارتفاع والانخفاض طيلة فترة الدراسة، لكن يمكن القول بالنسبة لهذا المؤشر أنه بدأ في التحسن نوعا ما خلال السنوات الأخيرة من فترة الدراسة، وسجل قيمة 0.44 كأحسن أداء سنة 2020.

الشكل رقم 10:

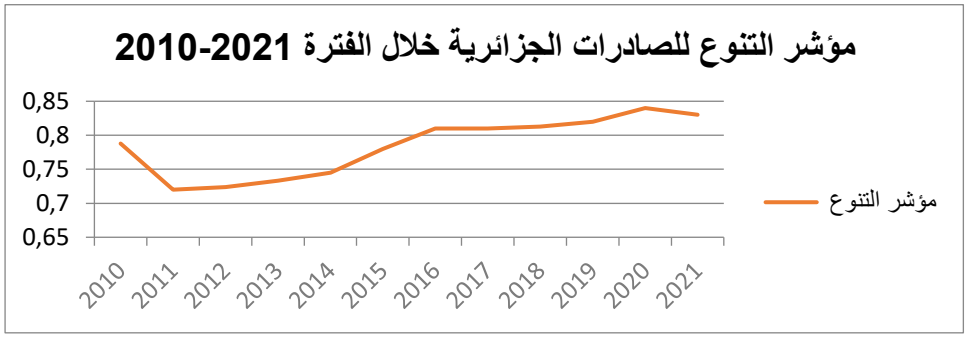

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات الجدول رقم 08.

من خلال الشكل رقم 10، فإن مؤشر التنوع للصادرات الجزائرية مرتفع، وقد أخذ منحنى تصاعدي خلال فترة الدراسة، وهذا بسبب افتقار الصادرات الجزائرية للتنوع وارتكازها على صادرات المحروقات.

المبحث الثالث: الدراسة الميدانية على مستوى مفتشية أقسام الجمارك بسكيكدة.

للوقوف على واقع المرافقة الجمركية والتسهيلات الممنوحة للمتعاملين الاقتصاديين في مجال التصدير، قمنا بمرافقة عملية تصدير تمت على مستوى مفتشية أقسام الجمارك بسكيكدة.

المطلب الأول: تنظيم مفتشية أقسام الجمارك بسكيكدة ومهامها[1]

تعمل مفتشية أقسام الجمارك بسكيكدة، تحت سلطة المفتشية الجهوية للجمارك بقسنطينة، يسيرها رئيس مفتشة الأقسام.

أولا: تنظيم مفتشية أقسام الجمارك بسكيكدة: تضم مفتشية أقسام الجمارك بسكيكدة ست مكاتب وقباضتان وسبع مفتشيات رئيسية كما هو مبين في الشكل الموالي. هذا التنظيم جاء حسب مهام كل فرع من هذه الفروع.

[1] مقابلة مع رئيس مكتب العلاقات العامة ونظام المعلومات.

الشكل 10:الهيكل التنظيمي لمفتشية الجمارك بسكيكدة

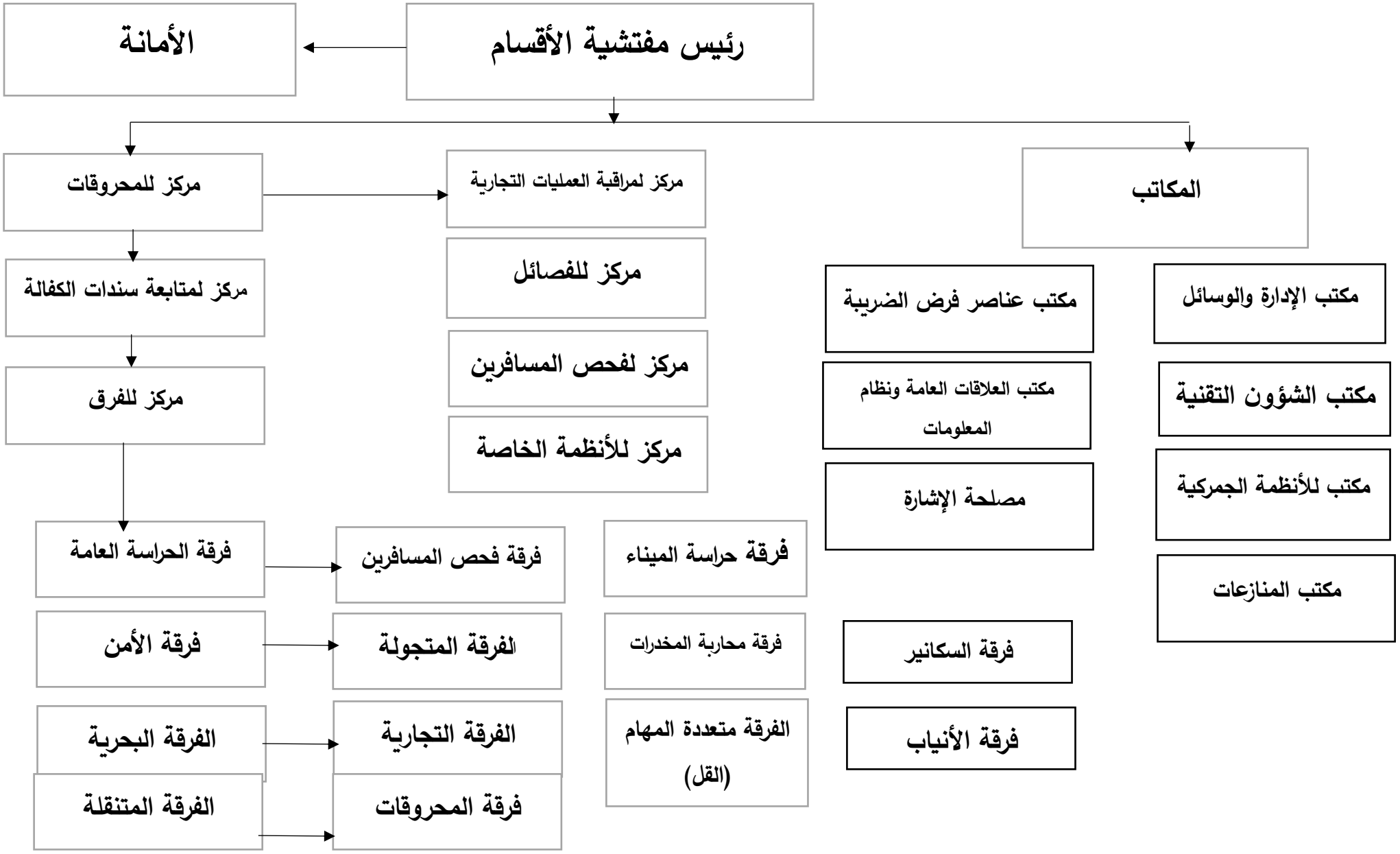

المصدر: رئيس العلاقات العامة ونظام المعلومات

حسب هيكلها التنظيمي، تتكون مفتشية أقسام الجمارك لسكيكدة من ست مكاتب وهي:

- مكتب الإدارة والوسائل.
- مكتب الشؤون التقنية.
- مكتب الأنظمة الجمركية.
- مكتب المنازعات.
- مكتب عناصر فرض الضريبة.
- مكتب العلاقات العامة ونظام المعلومات.

وتتضمن قباضتان:

- القباضة الرئيسية.
- قباضة المنازعات.

وتضم سبع مفتشيات رئيسية كما يلي:

- المفتشية الرئيسية لمراقبة العمليات التجارية.
- المفتشية الرئيسية للفصائل.
- المفتشية الرئيسية لفحص المسافرين.
- المفتشية الرئيسية للأنظمة الخاصة.
- المفتشية الرئيسية للمحروقات.
- المفتشية الرئيسية لمتابعة سندات الكفالة.
- المفتشية الرئيسية للفرق، وتضم بدورها ثلاثة عشرة فرقة: فرقة الحراسة العامة، فرقة الأمن، الفرقة البحرية، الفرقة المتنقلة، فرقة فحص المسافرين، الفرقة المتجولة، الفرقة التجارية، فرقة المحروقات، فرقة حراسة الميناء الجديد، فرقة محاربة المخدرات، فرقة السكانير، فرقة الأنياب، الفرقة متعددة المهام القل.

ثانيا: مهام مفتشية أقسام الجمارك سكيكدة

من أهم مهامها، نذكر ما يلي:

- ضمان التطبيق الأمثل لقانون الجمارك.
- احترام قواعد إدارة وتسيير المستودعات الجمركية التابعة للرقابة الجمركية لمفتشية أقسام الجمارك سكيكدة.
- دراسة الطعون والمنازعات الخاصة بالمتعاملين الاقتصاديين.
- اعداد الاحصائيات وإرسالها للمديرية الجهوية للجمارك بقسنطينة.

وتندرج ضمن هذه المهام، مهام كل من المفتشيات الرئيسية ومختلف الفرق الجمركية:

1- مهام بعض المفتشيات الرئيسية التابعة لمفتشية أقسام الجمارك بسكيكدة:

- **مهام المفتشية الرئيسية للفصائل (IPS):** تلعب دورا هاما ضمن مفتشية أقسام الجمارك بسكيكدة، باعتبارها المحطة الأولى للتصريحات الجمركية، و هي مزودة بنظام الإعلام الآلي للتسيير الجمركي SIGAD، حيث تقوم باستقبال التصريحات الجمركية و الوثائق المرفقة و تسجيلها حسب النظام المعتمد، تضم قاعة (salle de saisie) تحتوي على مجموعة من أجهزة الإعلام الآلي مخصصة للمصرحين الجمركيين لحجز تصريحاتهم المفصلة و تخضع لرقابة مختصين في الإعلام الآلي.
- **مهام المفتشية الرئيسية للفرق (IPB):** تعتبر من أهم المفتشيات الرئيسية التي تسهر على سير مهام الجمارك بسكيكدة، تشرف على مهام ثلاثة عشر فرقة، حيث تقوم بتنسيق ومراقبة مهام الفرق الميدانية، وتسهر على حسن تنظيم ساعات الخدمة الخاصة بمختلف الفرق وإعداد حوصلة شهرية لنشاطات مصلحة الفرق موجهة لرئيس مفتشية الأقسام.
- **مهام المفتشية الرئيسية للعمليات التجارية (IPOC):** تعتبر القلب النابض لمفتشية أقسام الجمارك بسكيكدة، حيث تقوم بالفحص المعمق سواء الوثائقي أو المادي للبضائع المصرح بها، وكذا التدقيق في القيمة لدى الجمارك ومدى مطابقة البضاعة للتعريفة الجمركية، حيث يجب أن تكون هذه المهام على قدر عال من الدقة و المعرفة الجيدة بالتشريع و القانون الجمركيين.

2- مهام أهم الفرق التابعة لمفتشية أقسام الجمارك سكيكدة:

- **الفرقة التجارية:** تلعب دورا رئيسيا على مستوى ميناء سكيكدة، حيث تقوم بمتابعة البضائع منذ وصولها إلى رصيف الميناء إلى غاية خروجها منه، كما تشرف على مختلف إجراءات التصدير والاستيراد وعملية فحص البضائع وحركة سيرها عبر مختلف المخازن، وفحص الوثائق الخاصة بها.
- **الفرقة البحرية:** تبدأ مهامها بمجرد رسو السفينة بالميناء، تقوم بتفتيش البواخر عند الدخول والخروج من المياه الإقليمية وداخل المناطق البحرية للنطاق الجمركي، وضمان عدم وجود أي مرض معدي مصرح به، وتفحص وثائق السفينة.
- **فرقة الحراسة العامة:** تقوم بمهامها على مستوى النقاط الثابتة والحساسة للميناء، أين تقوم بمراقبة السلع والبضائع ووسائل النقل عند الخروج من الميناء كما تقوم بتفتيش الأشخاص ووسائل النقل على مستوى نقاط الدخول والخروج من الميناء.
- **فرقة الأمن:** وتسهر على الأمن داخل المكاتب التابعة لمفتشية أقسام الجمارك بسكيكدة.
- **فرقة السكانير:** وهي فرقة حديثة النشأة، تعمل بواسطة شاحنة مزودة بجهاز سكانير وجهاز كاميرا، تقوم بفحص الحاويات التي تمر عبر هذا الجهاز، و التشير فوق سند الخروج بأن البضاعة خضعت للفحص بجهاز السكانير.

ويمثل الشكل التالي، كيفية فحص البضائع عبر جهاز السكانير:

الشكل رقم 11:فحص البضائع بواسطة الأشعة السينية

المصدر: أسامة غزلاني، **دور رقمنة قطاع الجمارك تسهيل عمليات التجارة الخارجية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2024، ص130.

يوضح لنا الشكل رقم 12 كيفية مرور الشاحنات التي تحمل الحاويات المحملة بالبضائع عبر جهاز السكانير، الذي يتميز بصورة واضحة وتصميم مدمج، ويتم فيه استخدام تقنية تصوير عالية الدقة، ونظام العرض الرقمي المتقدم، وتساهم عملية فحص البضائع عن طريق هذه التقنية في تسهيل حركة التجارة الخارجية و توفير قدر عال من الحماية الجمركية.

- **فرقة فحص المسافرين:** تختص بفحص المسافرين القادمين إلى الوطن أو المتجهين إلى خارج الوطن عبر ميناء سكيكدة، ويتم أيضا فحص أمتعتهم وسياراتهم عن طريق الفحص اليدوي أو باستعمال جهاز السكانير، حيث يتم تحويل البضائع المحجوزة إلى المخازن الخاصة.
- **فرقة المحروقات:** تختص بفحص بواخر نقل المحروقات، تعمل على مستوى مركب تكرير البترول بسكيكدة.

المطلب الثاني: دراسة ملف خاص بعملية تصدير تمت على مستوى مفتشية أقسام الجمارك بسكيكدة.

عرفت مفتشية أقسام الجمارك بسكيكدة، تحولا جذريا حيث تم الانتقال من النظام الآلي SIGAD إلى النظام الرقمي ALCES، الذي تم تجريبه في ديسمبر 2023 و ابتداء من الفاتح جانفي 2024 بدأ العمل به رسميا، و قد قمنا بمرافقة أول عملية تصدير على مستوى مفتشية أقسام الجمارك بسكيكدة تتم عبر النظام الرقمي ALCES.

أولا: أهم المعلومات حول عملية التصدير محل الدراسة

- **المصدر**: SARL RITAL PRODUCTION DES MATERIAUX DE CONSTRUCTION
- **المستورد**: **SYSCO LTD COMPANY**
- **وجهة التصدير: جيبوتي.**
- **المنتوج المصدر: ADHESIVE CEMENT(اسمنت لاصق).**
- **قيمة المنتوج المصدر**: بالعملة الوطنية: 261 882 2 دج. بالعملة الصعبة: 448 21 دولار.

ثانيا: مراحل عملية التصدير محل الدراسة: وتمر بالمراحل التالية:

1-اكتتاب التصريح المؤقت: بعد انهاء الاجراءات الأولية مع شركة الشحن (الملاحق رقم 04،05)، يقوم الوكيل المعتمد لدى الجمارك، وهو الذي ينوب عن مالك البضاعة للقيام بالإجراءات الجمركية، هذا الأخير يقوم بالتصريح المؤقت لعملية التصدير من مقره، عبر النظام الرقمي ALCES، على مستوى الحساب الخاص به في النظام الرقمي، و الذي كان سابقا يتنقل إلى مكتب الجمارك على مستوى ميناء سكيكدة، لاكتتاب التصريح المؤقت عبر النظام السابق SIGAD. يتم عبر التصريح المؤقت وضع المعلومات المبدئية المتعلقة بعملية التصدير، كاسم المصدر، اسم المستورد، اسم المنتوج و الوزن المحتمل)، و يكون التصريح المؤقت مصحوبا بتعهد بإيداع الوثائق النهائية: كالفاتورة الموطنة، شهادة الوزن..... الخ، يتم إيداع التعهد عبر النظام الرقمي ALCES عن طريق تحميله الكترونيا. يقوم المفتش لدى الجمارك الذي يشرف عل هذه العملية، و الذي يتم انتقاؤه تلقائيا عبر النظام الرقمي، مباشرة بعد تلقيه التصريح المؤقت، بإعطاء إذن الموافقة، ليتم استقبال البضاعة المعدة للتصدير على مستوى مكتب الجمارك بميناء سكيكدة و الغير مصرح بها نهائيا.

2- دخول البضاعة إلى ميناء سكيكدة: بعد اكتتاب التصريح المؤقت، يقوم الوكيل المعتمد لدى الجمارك بطلب وضع السلعة على الرصيف (Demande autorisation de mise à quai) : (الملحق رقم04)، الذي يتم ختمه على مستوى مكتب الجمارك، و النسخة الثانية يتم ختمها على مستوى المؤسسة المينائية سكيكدة، ثم يقوم بطلب إدخال البضاعة المعدة للتصدير إلى الميناء (Autorisation d'accès au port des marchandises destinées à l'exportation)، الملحق رقم 05، و التي يتم ختمها على مستوى المكتب المتخصص التابع للمؤسسة المينائية سكيكدة، يتم إدخال حاويات البضاعة المعدة للتصدير إلى الميناء و التي تمر مباشرة إلى الميزان، و يتم تحرير الوثيقة الخاصة بالوزن النهائي (الملحق رقم 06، الملحق رقم 07).

3- إيداع التصريح النهائي: يتم عبر النظام الرقمي، بوضع البيانات النهائية: المصدر، المستورد، الوكيل المعتمد، طبيعة البضاعة مبلغ البضاعة، التوطين، الوزن النهائي.... الخ، (الملحق رقم 04: التصريح النهائي)، ويكون مرفق بالفاتورة النهائية، شهادة المنشأ، وثيقة الوزن..... الخ، والتي يتم إرسالها بتحميلها على النظام الرقمي، و يتم من خلاله الإعفاء الكلي من الحقوق الجمركية والرسوم (DROITS ET TAXES).

4- تفتيش البضاعة: بصفة المصدر: SARL RITAL DE PRODUCTION DES MATERIAUX DE CONSTRUCTION، يتمتع بصفة متعامل اقتصادي، فإن البضاعة محل التصدير تمر مباشرة عبر الرواق الأخضر، و يتم الإشارة إليه عبر النظام الرقمي ALCES عند اكتتاب التصريح النهائي، و بالتالي فهي لا تخضع لعملية الرقابة إلا إذا تم استهدافها تلقائيا عبر النظام الرقمي (في هذه الحالة تمر عبر الرواق البرتقالي و تخضع لرقابة مخففة)، و إنما المفتش المكلف بالعملية يشرف فقط على الترصيص الجيد للحاويات المحملة بالبضاعة المعدة للتصدير، حيث يقوم بإعطاء الرخصة لعملية رفع البضاعة بوضع الختم على الوثيقة التي تحمل الرموز و الوزن الإجمالي للحاويات التي تحمل البضاعة محل التصدير (الملحق رقم 09).

5- شحن و رفع البضاعة: بعد الحصول على رخصة رفع البضاعة من طرف المفتش لدى الجمارك المكلف بهذه العملية، تشرف المؤسسة المينائية بسكيكدة على رفع البضاعة على متن الباخرة MACAOالمتوجهة إلى ميناء جيبوتي، تشحن البضاعة على متن السفينة و تبقى المرافقة الجمركية في انتظار INCOTERM و هو مصطلح متعامل به في التجارة الدولية، حيث تم الاتفاق بين المصدر: SARL RITAL و المستورد: SYSCO LTD COMPANY على نظام (FOB (FREE ON BOARD، هذا النظام يعني مجانا على متن السفينة أي يتم تسديد مصاريف الشحن (FRET) عند الوصول إلى ميناء الاستقبال.

ثالثا: التسهيلات الجمركية التي استفاد منها المتعامل الاقتصادي SARL RITAL

- الإعفاء الكلي من الحقوق الجمركية والرسوم (التصريح النهائي: الملحق رقم 04).
- الاستفادة من الرواق الأخضر كون المصدر يتمتع بصفة متعامل اقتصادي.
- الاستفادة من النظام الرقمي ALCES، بعدم التنقل إلى مكتب الجمارك لاكتتاب التصريح المؤقت والتصريح النهائي، والاكتفاء بنسخ الوثائق أي تقليل المستندات الورقية المادية، و هذا بغية تسريع عملية الجمركة.
- تقليص آجال الجمركة أثناء عملية التصدير، بالاكتفاء بالتصريح المؤقت لإحضار البضاعة المعدة للتصدير، أمام الجمارك على مستوى ميناء سكيكدة.
- إعطاء الأولوية للبضاعة المعدة للتصدير أثناء دخول الشاحنات للميناء، و إعطائها الأولوية أثناء المرور عبر الميزان (يوجد ميزان واحد على مستوى ميناء سكيكدة).

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل مساعي الدولة الجزائرية لتنويع صادراتها و ترقية الصادرات خارج المحروقات، و لتحقيق ذلك انتهجت الجزائر عدة استراتيجيات، و لكن معظمها لم يحقق النتائج المرجوة، و باعتبار قطاع الجمارك يلعب دورا حيويا في الاقتصاد الوطني فقد اعتمدت الدولة الجزائرية على هذا القطاع لتحقيق مساعيها في إطار تنمية الصادرات خارج المحروقات، من خلال التسهيلات و الامتيازات التي تقدمها إدارة الجمارك الجزائرية في مجال التصدير، حيث يتضح لنا أن دور الجمارك قد تغير عبر محطات تاريخية عديدة وصولا إلى صورته الحالية، و هذا من خلال عصرنة هذا القطاع للتكيف مع مهامه الحديثة، كما تم تعديل قانون الجمارك ليتماشى مع هذه المطالب، و قد تناولنا في هذا الفصل مراحل تطور الجمارك الجزائرية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، و كذا أهم الإصلاحات التي استفاد منها هذا القطاع، و لمعرفة العلاقة بين التسهيلات التي يقدمها هذا القطاع و ترقية الصادرات غير النفطية، قمنا بدراسة تحليلية لهيكل الصادرات غير النفطية في الجزائر في الفترة من 2000 إلى 2022 و ربطها بأهم الإصلاحات و التدابير المتخذة على مستوى إدارة الجمارك الجزائرية في إطار تشجيع الصادرات خارج المحروقات، كما أدرجنا ضمن هذا الفصل التطبيقي ، دراسة ميدانية على مستوى مفتشية أقسام الجمارك سكيكدة أين قمنا بمرافقة متعامل اقتصادي ضمن عملية تصدير، و كيف استفاد من هذه التسهيلات الجمركية التي ساهمت في تقليص آجال الجمركة، مما يشجع المتعاملين الاقتصاديين على التصدير و يساهم في ترقية الصادرات خارج المحروقات.

خاتمة

خاتمة

تشكل التسهيلات الجمركية ركيزة أساسية لتعزيز التجارة الخارجية، خاصة في ظل الاقتصاديات التي تسعى إلى تنويع مصادر دخلها وتعزيز تنافسيتها على الساحة الدولية. في هذا السياق، تأتي الجزائر كواحدة من الدول التي تملك إمكانيات كبيرة لتطوير صادراتها، لكن تواجه تحديات متعددة تتعلق بالإجراءات الجمركية والبنية التحتية ذات الصلة .

من خلال هذه الدراسة، تبين أن التسهيلات الجمركية تلعب دوراً محورياً في تحسين الأداء التصديري، حيث تساهم في تقليل التكاليف التشغيلية وتبسيط الإجراءات وتقليل الزمن المستغرق في عملية التخليص الجمركي. وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية في الأسواق العالمية، وتعزيز ثقة المستثمرين والشركات المصدرة في النظام الجمركي الوطني.

لقد أظهرت النتائج أن هناك علاقة إيجابية واضحة بين كفاءة الإجراءات الجمركية وزيادة حجم الصادرات. فالتسهيلات الجمركية تسهم في تسريع حركة البضائع وتقليل التكاليف المرتبطة بالتخزين والنقل، مما ينعكس إيجاباً على أسعار المنتجات النهائية وقدرتها على المنافسة. بالإضافة إلى ذلك، تعتبر البنية التحتية الجمركية عنصراً حاسماً في هذا الإطار، حيث أن تحسين الموانئ والمنافذ الحدودية وتزويدها بالتجهيزات الحديثة يساهم في تسهيل عمليات التخليص الجمركي وتسريعها.

إن الفرضيات التي تم اختبارها في هذه الدراسة أكدت على أن تحسين الإجراءات الجمركية والبنية التحتية يمكن أن يسهم بشكل كبير في تعزيز الصادرات الجزائرية. فالشركات المصدرة التي تستفيد من تسهيلات جمركية أكثر فعالية تتمتع بقدرة أكبر على توسيع أسواقها والوصول إلى عملاء جدد على مستوى العالم. كما أن تدريب الكوادر الجمركية وتأهيلها على استخدام أحدث التقنيات والممارسات يعد من الأمور الضرورية لضمان كفاءة العمليات الجمركية.

ومن خلال الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مجال التسهيلات الجمركية، يمكن للجزائر أن تتبنى أفضل الممارسات وتطوير سياسات جمركية تلائم احتياجاتها الخاصة وتعزز من قدراتها التصديرية. كما أن تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية المتخصصة في هذا المجال يمكن أن يوفر للجزائر الدعم الفني والتقني اللازم لتطوير نظامها الجمركي.

وفي الختام، تؤكد الدراسة على أهمية النظر إلى التسهيلات الجمركية كجزء لا يتجزأ من استراتيجية شاملة لتعزيز الصادرات. فلا يمكن النظر إليها بمعزل عن السياسات الاقتصادية الأخرى التي تهدف إلى تحسين مناخ الأعمال وتشجيع الاستثمارات. ومن هنا، تبرز الحاجة إلى تبني نهج متكامل يأخذ في الاعتبار جميع العوامل

المؤثرة في القدرة التنافسية للصادرات الجزائرية، مع التركيز على تطوير نظام جمركي يتسم بالفعالية والشفافية والمرونة.

إن تحقيق هذه الأهداف يتطلب إرادة سياسية قوية وتعاوناً وثيقاً بين جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. ومن خلال تبني رؤية استراتيجية واضحة وتنفيذ التوصيات التي قدمتها هذه الدراسة، يمكن للجزائر أن تحقق قفزة نوعية في مجال الصادرات، مما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة ورفع مستوى المعيشة للمواطنين.

خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- التسهيلات الجمركية الممنوحة في مجال التصدير انعكست بالإيجاب على ترقية الصادرات خارج المحروقات.
- التحول الرقمي لإدارة الجمارك الجزائرية خطوة فعالة لتشجيع التصدير و تسهيل التجارة الخارجية.
- تساهم مناطق التجارة الحرة في تشجيع التصدير و تنمية الصادرات خارج المحروقات نظرا لما تمنحه من اعفاءات و تسهيلات جمركية.
- بالرغم من كل المجهودات المبذولة لترقية الصادرات خارج المحروقات، تبقى النتائج ضئيلة لا تصل إلى الأهداف المرجوة، حيث بلغت نسبة الصادرات خارج المحروقات 10,41 % من إجمالي الصادرات سنة 2022، و هي نسبة ضئيلة جدا.
- بالرغم من الامتيازات التي تمنحها الأنظمة الاقتصادية الجمركية للمتعاملين الاقتصاديين، نلاحظ ضعف في استعمالها حيث بلغ عدد التصريحات في إطار النظم الجمركية 23249 تصريح سنة 2022 أي ما يعادل نسبة 8,73 % فقط من إجمالي التصريحات الجمركية لنفس السنة.

اختبار صحة الفرضيات: من خلال الدراسة التي قمنا بها، توصلنا إلى صحة الفرضيات الثلاثة التي تم وضعها:

اختبار الفرضية الأولى:

- تعمل إدارة الجمارك على تسهيل الإجراءات المتعلقة بعملية التصدير من خلال تبسيط الوثائق و تقديم بعض الامتيازات و الإعفاءات عن طريق تطبيق النظم الجمركية المتحدثة في مجال التصدير، و تخفيف الرقابة على السلع المصدرة و إنشاء الرواق الأخضر لفائدة المتعاملين الاقتصاديين.

اختبار الفرضية الثانية: تمنح الأنظمة الاقتصادية الجمركية مجموعة من الامتيازات و الاعفاءات للمتعاملين الاقتصاديين، و التي تعمل على تشجيعهم على التصدير، حيث تمنح للمؤسسة إمكانية إدخال البضائع و المعدات عبر الحدود الجمركية و تسمح كذلك بالتصدير المؤقت سواء لغرض التحويل أو التصليح أو المشاركة في الصالونات الدولية، دون دفع الحقوق و الرسوم الجمركية ، مما يساهم أيضا في تنويع منتجاتهم و الرفع من قدرتها التنافسية.

اختبار الفرضية الثالثة: يساهم التحول الرقمي لإدارة الجمارك الجزائرية في تشجيع التصدير و ترقية الصادرات خارج المحروقات، حيث يعمل على التقليل من الوقت المستغرق في الإجراءات الجمركية، و التقليل من استخدام الوثائق المادية و الاكتفاء بالوثائق الالكترونية، كما يعمل على زيادة الشفافية في الإجراءات الجمركية، و سهولة الاتصال بين الإدارة الجمركية و المتعاملين الاقتصاديين مما يشجعهم على التصدير.

التوصيات:

- إنشاء المزيد من مساحات التخزين لفك الاختناق عن الموانئ وتسهيل حركة البضائع مما يسهل عملية التصدير، و في نفس السياق نوصي بإعادة النظر في قضية الموانئ الجافة.
- إنشاء المزيد من مناطق التجارة الحرة نظرا لما تحققه من نتائج إيجابية في تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات.
- الحاجة إلى المزيد من التبسيط في الإجراءات الجمركية لتشجيع المزيد من الشركات على التصدير.
- العمل على تطوير الاتصال بين الإدارة الجمركية والمتعاملين الاقتصاديين لزيادة فعالية التسهيلات الجمركية في تشجيعهم على التصدير.
- توعية المتعاملين الاقتصاديين بالامتيازات والتسهيلات التي تمنحها لهم الأنظمة الاقتصادية الجمركية، من خلال قيام إدارة الجمارك بورشات إعلامية وأبواب مفتوحة، تسمح بتقريب المتعاملين الاقتصاديين من الإدارة الجمركية.
- الاهتمام بالعنصر البشري لإدارة الجمارك، من خلال تعزيز البرامج التكوينية والتدريبية لأعوان الجمارك، والعمل على رفع مستوى النزاهة لدى عمال قطاع الجمارك، كل هذا يزيد من فعالية مساهمة هذا القطاع في تشجيع التصدير وترقية الصادرات خارج المحروقات.
- ينبغي على إدارة الجمارك الجزائرية متابعة نتائج مؤشراتها التي تصدرها الهيئات الدولية، إذ أن هذه الأخيرة تعطي صورة حقيقية لما يجب إصلاحه سواء من الجانب العملي والتقني أو من الجانب التشريعي والقانوني.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1. أحسن بوسقيعة، **المنازعات الجمركية**، الطبعة الثامنة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2016.
2. أسامة غزلاني، **دور رقمنة قطاع الجمارك تسهيل عمليات التجارة الخارجية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2024.
3. إليزابيت نتاريل، **دور الجمارك في العلاقات التجارية الدولية**، ترجمة دار النشر ITCS، الجزائر، 2008.
4. بوعون يحياوي نصيرة، **الضرائب الوطنية والدولية**، دار النشر الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2010.
5. زايد مراد، **دور الجمارك في ظل إقتصاد السوق حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2006،
6. شوقي رامز شعبان، **إدارة الجمارك**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1994.
7. عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2000.
8. عائشة بن عطالله، **الصادرات و النمو الإقتصادي**، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2020.

فؤاد مصطفى محمود، **التصدير والاستيراد**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1993.

9. محمد جاسم، **التجارة الدولية**، دار الزهران، عمان، الأردن،2003.
10. محمود حامد عبد الرزاق، **إقتصاديات الجمارك بين النظرية والتطبيق**، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2009.

ثانيا: الرسائل التخرج

1. أحمد بن يوسف، محاضرات في مقياس العمليات الجمركية والعبور، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2022/2021.
2. احمد غراب، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات غير النفطية- حالة الجزائر-**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015.
3. بن الطيبي مبارك، **التهريب الجمركي ووسائل مكافحته في التشريع الجزائري**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2009.
4. بن بوسف حسينة، **ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر (2000-2010)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر2011.
5. حليس عبد القادر، **تطوير أداء القطاع الجمركي وأثره على تسهيل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2016.

6. حمشة عبد الحميد، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012.
7. زواني نادية، **الاعتداء على حق الملكية الفكرية – التقليد والقرصنة** –، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة الجزائر، 2003، ص151.
8. سليمان دحو، **التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016.
9. عماري جمعي، **إستراتيجية التصدير في المؤسسات المتوسطة والصغيرة الجزائرية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011.
10. عماري جمعي، **إستراتيجية التصدير في المؤسسات المتوسطة والصغيرة الجزائرية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011.
11. مروة مومن، **أثر تنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر– دراسة قياسية للفترة 2000–2020**–، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2022.
12. مقنعي فتيحة، **اتجاهات تطوير وتحديث إدارة الجمارك في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة – دراسة حالة الجزائر** –، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009.
13. مولاي عبد القادر، **التصدير كإستراتيجية لتحقيق التنمية الإقتصادية –دراسة حالة الجزائر**–، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007.
14. ناصر الدين قريبي، **أثر الصادرات على النمو الإقتصادي– دراسة حالة الجزائر**–، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، وهران، 2013.
15. وصاف سعيدي، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الإقتصادي في البلدان التنمية الحوافز والعوائق**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004
16. عروج عبد الباسط، **التسهيلات الجمركية في الجزائر كضرورة لتجسيد الالتزامات الدولية والاندماج في الاقتصاد العالمي**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2023.

ثالثا: المجلات

1. شاطري عبد القادر، النظم الجمركية الاقتصادية كآلية لتجسيد سياسة الانفتاح التجاري في الجزائر، مجلة دفاتر الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 03، العدد02، 2023.
2. ⁻قشرو فتيحة، **توجه الدول النامية نحو استراتيجية تنمية الصادرات في ظل التحولات الاقتصادية العالمية**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 12، بدون سنة.
3. أكرم عبد الدائم محمد، **تأثير الجمارك السودانية على النمو الاقتصادي في السودان**، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 14، العدد 01، السنة 2023.

4. إيمان محمد أحمد، **النمط الحالي للصادرات الصناعية ذات القدرة التنافسية في مصر**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 38، السنة 2007،

5. بلغنامي نبيلة وسحنون جمال الدين، **إصلاح النظام الجمركي الجزائري في ظل تحرير التجارة والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد 09، 2017.

6. بورويس عبد العالي، **التطوير الجمركي وأثره على التسهيل التجاري**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 08، العدد01، السنة 2023،

7. بومعزة حليمة، **دراسة تحليلية لواقع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات للفترة الممتدة بين (2000-2015) في ظل دعم ومرافقة الدولة**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 18، 2017.

8. حملاوي ليندة وبودرامة مصطفى، **واقع التجارة الخارجية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط العالمية-أزمة 2014 نموذجا-**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 18، العدد01، 2024.

9. خديم كريم و حاكمي بوحفص، التسهيلات **الجمركية في الجزائر ودورها في ترقية الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (2000-2018)**، مجلة آفاق علمية، المجلد 14، العدد 01، 2022.

10. خديم كريم وحاكمي بوحفص، **التسهيلات الجمركية في الجزائر ودورها في ترقية الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (2000-2018)**، مجلة آفاق علمية، المجلد 14، العدد 01، السنة 2022،

11. شاطري عبد القادر، **النظم الجمركية الاقتصادية كآلية لتجسيد سياسة الانفتاح التجاري في الجزائر**، مجلة دفاتر الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 03، العدد02، 2023.

12. صاولي مراد وعبد الرحماني فارس، **ترقية الصادرات خارج المحروقات وإستراتيجيات النمو الإقتصادي في الجزائر دراسة قياسية**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد 06، السنة 2017.

13. عائشة بن عطاالله، دراسة تحليلية لوضعية الصادرات الصينية خلال عامي 2001-2007، مجلة الباحث، العدد 11، السنة 2012.

14. عبد الكريم كيبش وعبد الكريم خميسي، **دور الجمارك في حماية الاقتصاد الوطني في ظل التحديات الراهنة**، مجلة الباحث الاجتماعي، المجلد 13، العدد 01، السنة 2017.

15. غمشي سعيد ومهدي العربي، **الإصلاح الجمركي مجالاته وأدواته-حالة الجزائر-**، مجلة دراسات انسانية واجتماعية، المجلد 09، عدد 02، 2020، ص341.

16. فراح فريال، **رقمنة إدارة الجمارك الجزائرية وحتمية الانتقال من SIGAD إلى E-DOUANE**، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 04، العدد02، 2021.

17. قدي عبد المجيد ووصاف سعيدي، **آليات ضمان الائتمان وتنمية الصادرات حالة الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 02، السنة 2002.

18. مبارك بن الطيبي، **نظرة حول الأنظمة الاقتصادية الجمركية في التشريع الجزائري**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 19، 2018.

19. مبارك بن الطيبي، **نظرة حول الأنظمة الاقتصادية الجمركية في التشريع الجزائري**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 19، 2018.
20. مصطفى بابكر، **الأساليب الحديثة لتنمية الصادرات**، سلسلة جسر التنمية، العدد 50، 2006
21. نوري محمد وبوسماحة الشيخ، **التدابير الجمركية لحماية العلامة التجارية على ضوء قانون الجمارك المعدل 17-04**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 14، العدد 03، السنة 2021.

رابعا: المواقع الإلكترونية

Revision4 Standard International Trade classification , على الموقع الالكتروني: https://unstats.un.org ، تاريخ الإطلاع: 2024/05/07

صندوق النقد العربي، **التقرير الإقتصادي العربي الموحد**، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2012، ص171. على الموقع الالكتروني: https://www.amf.org.ae، تاريخ الإطلاع: 2024/05/07.

– المديرية العامة للجمارك، على الموقع:http:// www.douane.gov.dz ، تاريخ الإطلاع: 2024/05/02.

[1] – المديرية العامة للجمارك، على الموقع// http www.douane.gov.dz، تاريخ الإطلاع: 2024/05/02.

– المديرية العامة للجمارك، على الموقع:http:// www.douane.gov.dz، تاريخ الإطلاع: 2024/05/02.

المديرية العامة للجمارك، على الموقع www.douane.gov.dz // :http، تاريخ الإطلاع: 2024/05/02.

المديرية العامة للجمارك، على الموقع www.douane.gov.dz // :http، تاريخ الإطلاع: 2024/05/02

المديرية العامة للجمارك، الموقع الالكتروني: https://www.douane.gov.dz، تاريخ الاطلاع: 2024/05/21.

المديرية العامة للجمارك، التسهيلات الجمركية الممنوحة عند التصدير، الموقع الالكتروني: https://www.douane.gov.dz، تاريخ الاطلاع : 2024/05/22.

المديرية العامة للجمارك، **التسهيلات الجمركية الممنوحة عند التصدير**، الموقع الالكتروني: https://www.douane.gov.dz، تاريخ الاطلاع: 2024/05/22

المديرية العامة للجمارك، **التسهيلات الجمركية الممنوحة عند التصدير**، الموقع الالكتروني:

https://www.douane.gov.dz، تاريخ الاطلاع : 2024/05/24

المديرية العامة للجمارك، الموقع الالكتروني: https://www.douane.gov.dz ، تاريخ الاطلاع: 2024/06/03.

خامسا: المواد القانونية

المادة 3 من قانون الجمارك، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 11، 19 فيفري 2017، ص 5.

المادة 13 من **الاتفاقية الدولية لتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية (إتفاقية كيوتو).**

المادة 125 من قانون الجمارك، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 11، 19 فيفري 2017، ص 24.

المادة 127 من قانون الجمارك، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 11، 19 فيفري 2017، ص 24

المرسوم التنفيذي رقم 18-02 مؤرخ في 07 جانفي 2018، الجريدة الرسمية للجزائر، العدد 01، 07 جانفي 2018، ص 03.

المرسوم التنفيذي رقم 19-12 مؤرخ في 24 جانفي 2019، الجريدة الرسمية للجزائر، العدد 06، 27 جانفي 2019، ص 03.

قانون المالية لسنة 2010 الذي عدل المادة 89 1 مكرر من قانون الجمارك 79-07، الجريدة الرسمية للجزائر، العدد 78، 31 ديسمبر 2009، ص15.

المرسوم التنفيذي رقم 12-93 المؤرخ في أول مارس 2012، الجريدة الرسمية للجزائر، العدد 14، 07 مارس 2012، ص04

المادة 24 من قانون المالية لسنة 2013، الجريدة الرسمية للجزائر، العدد 72، 30 ديسمبر 2012، ص9.

القانون 17-04 المؤرخ في 16 فبراير 2017 المعدل والمتمم للقانون رقم 79-07 المؤرخ في 21 يوليو 1979 المتضمن قانون الجمارك، الجريدة الرسمية للجزائر، العدد 14، 19 فبراير 2017، ص03.

سادسا: الملتقيات

1.اللحياني ليلى، **صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد لدى الجمارك آلية مرافقة لتشجيع التصدير خارج قطاع المحروقات**، مداخلة في ملتقى وطني حول ترقية الصادرات خارج المحروقات كخيار للانتقال من اقتصاد المحروقات إلى الاقتصاد المتنوع، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، يوم 21 سبتمبر 2022.

الملاحق

الملحق 1 ص 1

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة المالية
المديرية العامة للجمارك
المدير العام

MINISTERE DES FINANCES
GENERALE DES DOUANES DIRECTION
LE DIRECTEUR GENERAL

الجزائر في 10 مارس 2016

16/013 م/ع ج/ر ع/ 5772

السادة: - المدراء الجهويون للجمارك،
- مدير المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات،
- رؤساء المصالح الجهوية للرقابة اللاحقة،
- رؤساء مفتشيات أقسام الجمارك،

صلة الجمارك - حلبة
الوصول: 13
في: 10 MARS 2016

يتم إعلام السادة:
- المفتش العام للجمارك،
- المدراء المركزيين للجمارك،
- مدراء الدراسات بالجمارك،
- مدراء المراكز الوطنية للجمارك،
- مدراء مدارس الجمارك.

الموضوع: ترقية الصادرات خارج مجال المحروقات

في إطار العمل على ترقية الصادرات خارج مجال المحروقات وتطبيقا للنتائج التي خرج بها اجتماع المجلس الوزاري المشترك، المنعقد يوم 28 فبراير سنة 2016 وكذا مقتضيات الإرسالية رقم 634 المؤرخة في 2016/03/13 الصادرة عن مصالح السيد الوزير الأول، يشرفني أن أحيطكم علما بأن المنظومة الجمركية قد اتخذت تدابير جديدة فيما يخص التسهيلات التي تهدف إلى تخفيف أكثر لعملية التصدير.

تتمثل هذه التدابير الجديدة فيما يلي:

1- منح الرواق الأخضر للصادرات من الفواكه والخضر والبضائع الأخرى سريعة التلف:

إن الصادرات من الفواكه والخضر و البضائع الأخرى سريعة التلف والموجهة للبيع أو للبيع بالإيداع، تستفيد بشكل آلي من الرواق الأخضر مهما كانت صفة المصدر سواء كان متعاملا اقتصاديا معتمدا أو غير ذلك.

الملحق 1 ص 2

وعلى هذا، يكون الفحص الجمركي المطبق على هذا النوع من المنتوجات عاجلا و ذي أولوية، كما تسلى التصريحات المتعلقة بها ويسلم سند التصدير في اليوم ذاته.

يجب موافاتي في أقرب الآجال وبكل طرق الإرسال السريعة، بأية عوائق في النقل والإمداد من شأنها أن تؤخر عملية التصدير الفعلي للمنتجات المذكورة سابقا.

2- الترخيص بتصدير المنتجات المصنوعة محليا غير المستفيدة من أي دعم :

يتم تصدير هذه المنتجات التي لم تستفد من دعم من قبل بصفة اعتيادية و هي غير معنية بالتدابير التي تنظم المنتجات المشتقة من المواد الأولية المدعمة.

3- الترخيص بتصدير المنتجات الغذائية التي تكون مادتها الأولية مدعمة، بشرط دفع الفارق:

يجب التوضيح بأن كيفيات حساب تعويض الفارق في السعر للمواد الأولية المدعمة وكذا قائمة هذه المواد، يتم تحديدها من طرف وزارة المالية ووزارة التجارة والوزارة المكلفة بالفلاحة.

في انتظار وضع هذه الآلية حيز التنفيذ، يشترط تقديم التزام من طرف مصدري هذه المنتجات بدفع ذلك الفارق وكذا بطاقة تقنية للمنتوج المصدر.

وبالتالي، لا تقبل المصادرون المعنيون بالموجه إلى وضع المواد الأولية المستوردة تحت نظام القبول المؤقت من أجل تحسين الصنع.

4- تخليف عمليات الفحص للبضائع الأخرى:

تستفيد الصادرات من البضائع الأخرى عدا الفواكه والخضر وغيرها من البضائع سريعة التلف، من منظومة مخففة فيما يتعلق بالفحص وتقوم على العناصر التالية:

4-1- تحديد أجل أقصى لفحص البضائع

ينبغي أن لا يتجاوز الفحص المادي للبضائع الأخرى الموجهة للتصدير، إذا اقتضت الظروف ذلك، أجل 48 ساعة ابتداء من تاريخ تسجيل تصريح التصدير. إلا أنه يجب الإشارة إلى أن هذا التدبير لا يخص المصدرين المستفيدين من نظام المتعامل الاقتصادي المعتمد، لأنهم معفيون أساسا من كل فحص فوري.

الملحق 1 3 of

4-2- الأداء المنسق للرقابة

إن السرعة التي تعالج بها عمليات التصدير، تتطلب وضع نظام منسق للرقابة.
ينبغي تطبيق هذا التدبير المنصوص عليه في المعيار 3.35 من اتفاقية كيوتو المعدلة، محليا في انتظار تأطيره على المستوى المركزي.
يجب القيام بتشاور قبلي مع المصالح المكلفة بالرقابة الصحية وبالصحة النباتية أو غيرها، بهدف ضمان رقابة مشتركة للبضائع المصدرة و كذا تقليص آجال الجمركة عند التصدير.

4-3- الفصل المؤجل في الإشكالات

لا ينبغي في أي حال من الأحوال أن يتأجل التصدير الفعلي للبضائع بسبب الإشكالات المحتمل حصولها عند جمركة البضائع المصدرة، إذ يجب أن تصدر هذه البضائع، ثم يتم الفصل في الإشكال المتعلق بها بعد إرسالها إلى الخارج.

تجدر الإشارة إلى أن هذا التأجيل في تسوية الإشكال لا يطبق إذا ما كان يتعلق ببضائع من الصنف المحظور أو تلك التي تخضع لتنظيم معين عند تصديرها.

5- إعادة تنظيم الفحص بالكاشف الضوئي عند الإرسال إلى الخارج :

تعفى الصادرات من الفواكه والخضر والبضائع الأخرى سريعة التلف من الفحص بالكاشف الضوئي — إرسالها إلى الخارج.

تتكفل الجهات المعنية بتأطير الفحص بالكاشف الضوئي والذي يتم القيام به لضرورات أمنية، لاسيما في المطارات.

تعفى عمليات تصدير البضائع الأخرى و التي يقوم بها المتعاملون الاقتصاديون المعتمدون، من أي فحص بالكاشف الضوئي، إلا إذا كانت موضوع الاستهداف الآلي الذي يقوم به نظام الإعلام الآلي للجمارك. وسيتم الوضع حيز التنفيذ، في أقرب الآجال، تطبيقا آليا من أجل القيام بهذه المهمة.

لا تخضع عمليات تصدير البضائع الأخرى التي يقوم بها المتعاملون غير المستفيدون من نظام المتعامل الاقتصادي المعتمد، للفحص بالكاشف الضوئي طالما أن الأختام الجمركية الموضوعة سليمة وأنه لا يوجد شك قوي في حصول غش في هذه العملية.

و خلافا لذلك، يعتمد قرار خضوع البضاعة الموجهة للتصدير للفحص بالكاشف الضوئي، على تقدير المفتش الرئيسي المكلف بالعمليات التجارية بعد موافقة رئيس ملتقى الأقسام المختص إقليميا، إذا تمت الجمركة عند التصدير على مستوى مكتب جمركي.

الملحق 1 ص 4

عندما يتعلق الأمر بجمركة عند التصدير، على مستوى مكتب داخلي أو لدى المصدر، يتخذ قرار إخضاع البضائع المصدرة للفحص بالكاشف الضوئي عند إرسالها إلى الخارج على تقدير المفتش الرئيسي للفرق على مستوى المكتب الجزائري بعد موافقة رئيس مفتشية الأقسام المختص اقليميا.

6- تخليف نظام إعادة التموين بالإعفاء للحقوق والرسوم و تطبيق نظام استرداد الرسوم الجمركية:

بناء على تعليمات المنشور رقم 68/م.ع.ج/ الأمانة / م.123 المؤرخ في 19 سبتمبر سنة 1999، فإن منح نظام إعادة التموين بالإعفاء يدخل ضمن الاختصاص الحصري لمفتشية الأقسام التابع لها مكان التصدير وهو تحديد لا يشمع الصادرات.

و قد تم تمديد هذا الترخيص بالمنح لمكتب الاستيراد للمدخلات المعنية، بحيث يتمكن المتعامل المعني من اختيار طلب هذا النظام سواء من مكتب التصدير أو مكتب الاستيراد لهذه المدخلات.

إن هذا التدبير الذي تم اعتماده في حالة المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين، سيدرج ضمن المنشور الجديد الذي يعنى بإعادة التموين بالإعفاء.

فيما يخص نظام استرداد الرسوم الجمركية، سيدخل حيز التنفيذ بمجرد إصدار النص التنظيمي المنصوص عليه في المادة 192 مكرر1 من قانون الجمارك.

7- وضع هيلة و مساحات مخصصة للتصدير:

بمقتضى النتائج المتوصل إليها في اجتماع المجلس الوزاري المشترك المذكور أنفا، يجب الطلب من مستغلي الموانئ الجافة أن يخصصوا مساحات لعمليات التصدير.

يبقى عليكم الحرص على تجسيد هذا التدبير بالتعاون مع مستغلي هذه المساحات وبالتالي تنفيذ الالتزام القانوني المنصوص عليه في المادة 66 من قانون الجمارك والتي تنص على أن البضائع التي لا تكون موضوع تصريح منفصل، يمكن تفريغها في الموانئ الجافة فور وصولها إلى مكتب الجمارك.

تضيف هذه المادة بأنه بإمكان الموانئ الجافة أن تستقبل البضائع المعدة للتصدير، التي تم التصريح بها وفحصها في انتظار إرسالها.

و من أجل تعزيز النظام العملياتي المطبق، يجب إعادة تنظيم المصالح بهدف تزويد المكاتب التي سيتم ذكرها فيما يلي، ما لم يتم بعد، بفرق تصدير مكلفة حصريا بالفحص المادي للبضائع و إجراءات إرسالها إلى الخارج. يتعلق الأمر خاصة بمكاتب: ميناء بجاية وميناء الجزائر و مطار هواري بومدين (شحن) و البليدة و مكتب العيون، لأنها تسجل تدفقا معتبرا للصادرات.

فيما يتعلق بالمكاتب الأخرى، يجب إنشاء هذه المصالح وتدعيمها تدريجيا حسب حجم الصادرات المسجل.

الملحق 1 ص 5

عمليات الاتصال الواجب اتخاذها:

يجب أن تستجيب عمليات الاتصال الواجب اتخاذها إلى سياسة جوارية تجاه المصدرين. لذا يجب تطبيق التعليمات الموجهة سابقا بهذا الخصوص في أقرب الآجال، ويتعلق الأمر بما يلي:

1- تحديد قائمة المصدرين وفقا لمجال النشاط بكل فيه دور القدرات المعتبرة في هذا المجال، وذلك من أجل إنشاء بطاقية محينة دوريا،

2- إعادة تنشيط مهمة الاستشارة والاستماع لانشغالات المصدرين،

3- عقد اجتماعات دورية كل شهر من طرف رؤساء مفتشيات الأقسام بإشراف المدراء الجهويين وترسل تقارير دورية عن هذه الاجتماعات. يعقد اجتماع وطني للمتابعة كل ستة أشهر.

4- نشر وشرح الأحكام التشريعية والتنظيمية التي تشجع الصادرات خارج مجال المحروقات،

5- تنظيم ندوات و لقاءات جهوية، وذلك بإشراك الأطراف المتدخلة في عملية التصدير (البنوك، مصالح التجارة، مصالح الفلاحة،...).

من جهة أخرى، يتم حاليا العمل على إعداد دليل المصدر ومطوية يتضمنان مجموع الأحكام القانونية والتنظيمية المعمول بها في هذا الصدد والذي سيتم إرسالكم لكم في أقرب الآجال.

يطلب من المدراء الجهويين و رؤساء مفتشيات الأقسام أن يحرصوا على تنفيذ هذه التعليمات، وأن يوافونني بأي إشكال مسجل بهذا الشأن.

إمضاء: ق. بن الطاهر

وزارة المالية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة المالية
المديرية العامة للجمارك

MINISTERE DES FINANCES
DIRECTION GENERALE DES DOUANES

مقرر منح صفة المتعامل الإقتصادي المعتمد لدى الجمارك
(تجديد)
اعتماد رقم: 545

إن المدير العام للجمارك،

بمقتضى القانون رقم 79-07 المؤرخ في 26 شعبان عام 1399 الموافق 21 يوليو سنة 1979 و المتضمن قانون الجمارك، المعدل و المتمم، لا سيما المادة 89 مكرر 1 منه،

و بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 2000-447 المؤرخ في 27 رمضان عام 1421 الموافق 23 ديسمبر سنة 2000 و المتضمن التصديق، بتحفظ، على بروتوكول تعديل الاتفاقية الدولية لتبسيط و تنسيق الأنظمة الجمركية (كيوتو 18 مايو سنة 1973) المحررة ببروكسل يوم 26 يونيو سنة 1999،

و بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 12-93 المؤرخ في 8 ربيع الثاني عام 1433 الموافق لأول مارس سنة 2012 الذي يحدد شروط و كيفيات الاستفادة من صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد لدى الجمارك،

و بمقتضى مقرر منح صفة المتعامل الإقتصادي لدى الجمارك اعتماد رقم 271 المؤرخ في **2018.10.25**،

و بناء على طلب تجديد الإعتماد المقدم من طرف الشركة ذات المسؤولية المحدودة ايزوفارم الجزائر،

و بعد اكتتاب الطالب لدفتر الشروط المنصوص عليه في المرسوم التنفيذي رقم 12-93 المؤرخ في 8 ربيع الثاني عام 1433 الموافق لأول مارس سنة 2012 الذي يحدد شروط و كيفيات الاستفادة من صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد لدى الجمارك.

يقرر:

المادة الأولى: تستفيد المؤسسة المذكورة أدناه من تجديد مقرر منح صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد:

الشركة ذات المسؤولية المحدودة ايزوفارم الجزائر.

الكائن مقرها بـ: **المنطقة الصناعية الطرف، بلدية أولاد رحمون، ولاية قسنطينة.**

رقم و تاريخ المستخرج من السجل التجاري: **99ب0062887-25/00 الصادر في 2019.04.21.**

الرقم التعريفي الجبائي: **099925006288728000000.**

المادة 2: تكلف مصالح الجمارك، كل فيما يخصها، بتطبيق التسهيلات الجمركية المرتبطة بصفة المتعامل الإقتصادي المعتمد.

المادة 3: ينشر هذا المقرر في النشرة الرسمية للجمارك الجزائرية.

حرر بالجزائر، في 26 جويلية 2022

المدير العام للجمارك

المدير العام للجمارك

وزارة المالية

Communiqué

Dans le cadre de la coopération entre les douanes algériennes et sud-coréennes, un protocole d'accord a été signé le 18 décembre 2018 au siège de la Direction Générale des Douanes Algériennes, portant sur le développement d'un nouveau système d'information.

Ce nouveau système d'information, complet et intégré, mettra a profit l'apport des douanes algériennes dans l'effort de développement économique de notre pays

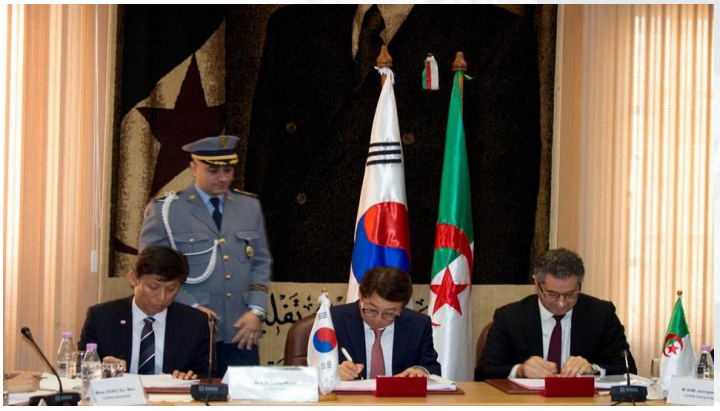

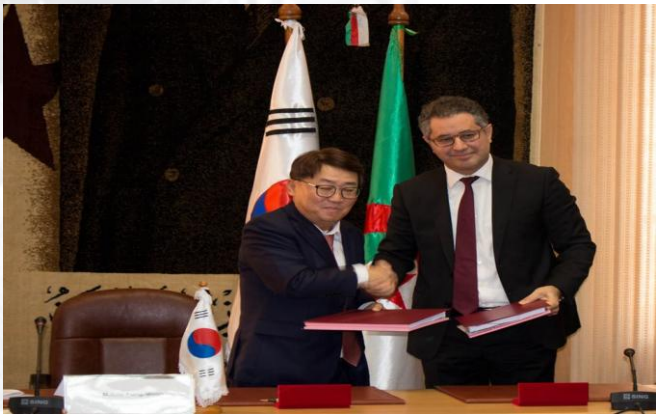

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
وزارة المالية
MINISTERE DES FINANCES
المديرية العامة للجمارك
DIRECTION GENERALE DES DOUANES

إعلان لفائدة مرتفقي إدارة الجمارك

بخصوص النظام المعلوماتي الجديد للجمارك.

(المرجع : إرسالية رقم 2946/م ع ج /أ خ /ن م /23 المؤرخة في 2023/09/27)

تجسيدا لتوجيهات السلطات العليا للبلاد الرامية إلى تحقيق تحول رقمي في إدارات المرفق العمومي وحوكمة القطاع الاقتصادي ، يشرفني أن أعلمكم أن عملية التسجيلات من أجل الحصول على حسابات إلكترونية لفائدة مرتفقي إدارة الجمارك (الشركات ،المحترفين ، الوكلاء لدى الجمارك ، الناقلين ، وكلاء الشحن وجميع المتعاملين الاقتصاديين) ستنطلق ابتداء من تاريخ 27 سبتمبر 2023 ، عبر البوابة الالكترونية الخارجية للنظام المعلوماتي الجديد (Algerian Customs Electronic System) ALCES.

ستسمح هذه الحسابات لمرتفقي إدارة الجمارك ، بعد إتمام إجراءات التسجيل عبر البوابة الإلكترونية الخارجية للنظام المعلوماتي الجديد على العنوان الالكتروني : https://alces.douane.gov.dz ، بالقيام بالإجراءات الجمركية والاستفادة من الخدمات التي تقدمها إدارة الجمارك عبر هذا النظام المعلوماتي.

إجراءات التسجيل في النظام المعلوماتي الجديد للجمارك ALCES تم ضبطها وفقا للمنشور رقم 2904/م ع ج/أ خ / ن م /23 المؤرخ في 24سبتمبر 2023 ،وعليه يطلب من جميع المسؤولين المحليين والمرتفقين الانخراط والتجند التام لإنجاح هذه العملية المتعلقة بالتحول الرقمي المنشود الذي توليه السلطة العليا بالغ الأهمية .

DOUANES ALGERIENNES

1 DECLARATION CODE | 2 LIBELLE | 3 FEUILLET | 4 total / articles

EXEMPLAIRE DECLARANT

7 IMPORTATEUR / EXPORTATEUR REEL

5 ENREGISTREMENT

N°
DATE - HEURE
CODE - BUREAU

CACHET DU BUREAU

S.J | 8 code fiscal | CP 10

11 TYPE D'OPERATION | 12 M/FINANCEMENT | 13 COND.LIV | 14 NAT.TRANS

15 FOURNISSEUR / DESTINATAIRE REEL

16 PRIX TOTAL FACTURE NET (P.T.F.N) MONNAIE MONTANT

17 AUTRES FRAIS MONNAIE MONTANT

18 MONNAIE FRET MONTANT

19 MONNAIE ASSURANCES MONTANT

20 PAYS ACHAT VENTE CODE | 21 PAYS DEST.DEF CODE | 22 RELAT VENTE / ACHAT | 23 COEF AJUST

24 SOLDE AUTRES ELEMENTS ET (P.T.F.N)

25 TAUX DE CHANGE

26 DECLARANT

N° AGREMENT | LIG-REP

27 VALEUR EN DA

28 DOMICILIATION BANCAIRE

29 CODE MANIFESTE N° DOCUMENT | 30 LIGNE SOMMIER DATE | 31 Nbre Total (Colis Déclarés)

32 TRANSPORT DE / VERS L'ETRANGER NATION MODE IDENTIFICATION

33 POIDS TOTAL BRUT

35 TRANSPORT INTERIEUR NATION MODE IDENTIFICATION

36 LOCALISATION M/DES

37 PAYS PROV/ER DEST CODE

ARTICLE N°

DESIGNATION DES MARCHANDISES
(NOMBRE, NATURE, MARQUES, N° CONTAINER ET N° DES COLIS)

37

38 REGIME FISCAL | 39 ORIGINE | 40 CODE STATISTIQUE | 41 POIDS NET

42 VALEUR EN DA | 43 TAR.PREF | 44 QUANT. COMPLE

45 CODES PIECES A JOINDRE

ARTICLE N°

DESIGNATION DES MARCHANDISES
(NOMBRE, NATURE, MARQUES, N° CONTAINER ET N° DES COLIS)

37

38 REGIME FISCAL | 39 ORIGINE | 40 CODE STATISTIQUE | 41 POIDS NET

42 VALEUR EN DA | 43 TAR.PREF | 44 QUANT.COMPLE

45 CODES PIECES A JOINDRE

46 PIECES JOINTES :

47 LIEUX D'UTILISATION OU D'ENTREPOSAGE DES MARCHANDISES ADMISES SOUS LE COUVERT D'UN REGIME SUSPENSE

48 CODE | N° DECL | REGIME DOUANIER PRECEDENT DATE | CODE

49 DELAI | 50 TAUX.SUSP | 51 PLUS-VALUE MONNAIE MONTANT

52 MARQUE | GENRE | INDICATIONS VEHICULES PARTICULIERES ANNÉE

53 MONTANT CAUTION :

54 MONTANT REMISE :

LIQUIDATION

55 CODE TAXE	56 QUOTITE	57 ASSIETTE	58 MONTANT	55 CODE TAXE	56 QUOTITE	57 ASSIETTE	58 MONTANT

59 MODE DE PAIEMENT

COMPTANT	CONSIGN	ENG.A.PAYER	N° CREDIT

60 TRANSIT / SCELLEMENTS APPOSES

NOMBRE | MARQUES

DATE (LIMITE)

62 BUR.FRONT | 63 BUR.DEST

61 AUTORISE PAR :
N° : DU :

OBSERVATIONS

ENGAGEMENTS SOUSCRITS 64

A. Je soussigné , sollicite sous les peines de droit mettre sous le présent regime douanier les marchandises décrites dans cette déclaration .

Fait A ..... le .....

Le Déclarant

65 QUITTANCE CONSIGNATION
N° : ..... DU : .....

QUITTANCE CONSIGNATION DROIT ET AXES
N° : ..... DU : .....

66 QUITTANCE PENALITES
N° : ..... DU : .....

LIQUIDATION RECAPITULATIVE

TOTAL

67 CONSIGNATION PENALITES

DATE : .....

SIGNATURE DU CAISSIER

68

ENGAGEMENTS

69

RITAL
BUILDING COATING PRODUCT

Date: 31/03/2024

Facture Proforma EXP/PI 003-2024
Origine/المصدر: SARL RITAL, Production des Materiaux de Construction
To/المستورد: SYSCO, LTD COMPANY
Adress/العنوان: Place Mahmoud Harbi Djibouti -Republic Of Djibouti-

Commercial Invoice EXP/CI 003-2024

Currency (to tick) ☐العملة	Euro ☐€	Usd ☒ $	Other Currency (to specify) ☐ عملة أخرى Autre Monnaie

السعر الإجمالي USD /Total Price	سعر الكيس بالدولار Unit price	الكمية/كيس Quantity/Bag	الكمية/بالطة Quantity/Pallet	عدد الأكياس/البالطة Number of Bags/Pallet	وزن الكيس Bag Weight KG	صورة المنتج Product photo	المنتج Product type	العدد N°
$ 7 660,80	$ 1,20	6384	114	56	25		Adhesive Cement White	1
$ 288,00	$ 1,20	240	6	40	25		Adhesive Cement White	2
$ 13 500,00	$ 2 250,00	06/20 FT	/	/	/	/	Sea Freight (Containers)	3
$ **21 448,80**								المجموع Total

Total Facture arrêtée uniquement en USD à la somme de **21 448,80 Dollar Américain**
The above invoice is estimated at a sum of **21 448,80 USD**, only
ضبطت هذه الفاتورة بمبلغ قدره **21448,80** دولار أمريكي فقط لا غير

Conditions Générales de Vente/General terms of sale/الشروط العامة للبيع	
Incoterm/Mode Livraison/Delivery Terms/طريقة التسليم	**CFR Djibouti Port -DJIBOUTI-**
Origine/Origin/المنشأ	**ALGERIA**
Port Of Charge/ميناء الشحن:	**Skikda Port -ALGERIA-**
Port Of Discharge/ميناء التفريغ	**Djibouti Port -DJIBOUTI-**
Poids Brut/Gross Weight/ الوزن الخام	**167760 KG**
Poids Net/Net Weight/الوزن الصافي	**165600 KG**
Nombre de Palettes/Pallets/عدد البالليت	**120**
Nombre de Sacs/Bags/عدد الأكياس	**6624**
Packing and Packaging/Colisage et Emballage/التعليب والتغليف	**أكياس ورقية مع منصات خشبية**
Payment Duration/Durée de Paiement/مدة الدفع	**20 Days/20 يوم**
Modalité du Paiement/Terms of Payment/طريقة الدفع	**Free Transfer**
Customer Code/رقم التعريف الجمركي	**38 24 50 10 00**

Exportation dans le Cadre de la 07/01
de la BANQUE D'ALGERIE
BANQUE EXTÉRIEURE D'ALGERIE
AGENCE D'EL-KHROUB 39
25 | 03 | 02 | 2024 | 1 | CT | 6624 | USD

Le 27.03.2024

Mr ACCOUNE Lakhdar
Chef de Service Commerce Extérieur
BEA El Khroub 039

Benificiary Name: SARL RITAL
Adress: N°169 EL TARF Industrial Zone, Ouled Rahmoune, Constantine Province-ALGERIA-
Bank Name: The External Bank Of Algeria (B.E.A)
Bank Adress: 1600 Dwellings District, EL KHROUB -CONSTANTINE-
Account N°002000390392200907-91
Swift Code: BEXADZAL039

Cachet & Signature / Company Stamp / ختم الشركة

BOULAHIA Salah
Directeur D'Agence P.I
BEA 039 El-Khroub

LA CHAMBRE ALGERIENNE DE COMMERCE ET D'INDUSTRIE
CHAMBRE DE WILAYA DU RHUMMEL
CERTIFICAT D'ORIGINE
Visa N° 26/24 DU 03/04/2024

Le Gérant
DIB Islem

SARL RITAL PRODUCTION MATERIAUX DE CONSTRUCTION

DOUANES ALGERIENNES

1 DECLARATION CODE	2 LIBELLE	3 FEUILLET	4 TOTAL/ARTICLES
10XX	Exportation définitive		1

EXEMPLAIRE DECLARANT

5 ENREGISTREMENT

N° 5110200002024DED005503I

DATE-HEURE 25/04/2024 04:04:01

CODE-BUREAU 21.201 | Bureau de douane Skikda

6 CACHET DU BUREAU
Inspecteur cote
Déclaration d'

7 IMPORTATEUR / EXPORTATEUR REEL

SYSCO LTD COMPANY PLACE MAHMOUD HARBI DJIBOUTI REPUBLIC OF DJIBOUTI

SARL RITAL PRODUCTION DE MATERIAUX DE CONSTRUCTION 024 A EL GOURZI ZONE D OULED RAHMOUNE CONSTANTINE

8 S.J	9 CODE FISCAL	10 CP
	00192500723711800000	

11 TYPE D'OPERATION	12 M/FINANCEMENT	13 COND.LIV	14 NAT.TRANS
REVENTE EN L'ETAT	999	CFR	1 | 16

15 FOURNISSEUR / DESTINATAIRE REEL

SARL RITAL PRODUCTION DE MATERIAUX DE CONSTRUCTION 024 A EL GOURZI ZONE D OULED RAHMOUNE CONSTANTINE

SYSCO LTD COMPANY PLACE MAHMOUD HARBI DJIBOUTI REPUBLIC OF DJIBOUTI

16 PRIX TOTAL FACTURE NET(P.T.F.N) MONNAIE	MONTANT	17 AUTRES FRAIS MONNAIE	MONTANT
USD	21 448,80	USD	0,00
18 FRET MONNAIE	**MONTANT**	**19 ASSURANCES MONNAIE**	**MONTANT**
USD	13 500,00	USD	0,00

20 PAYS ACHAT VENTE CODE	21 PAYS DEST.DEF CODE	22 RELAT VENTE/ACHAT	23 COEF AJUST
DZ	DJ		0,00

24 SOLDE AUTRES ELEMENTS ET(P.T.F.N)	25 TAUX DE CHANGE
21448 USD	134.3787

26 DECLARANT N° AGREMENT	LIG-REP
15825010365213900000	000148-E

GUENTOUCHE MOHAMED EL-HADI

01, Rue TOLBA Hocine

27 VALEUR EN DA	28 DOMICILIATION BANCAIRE
2882261	BEA (25030220241CT00003USD)

29 MANIFESTE CODE	N° DOCUMENT	30 LIGNE SOMMER DATE	31 NBIE TOTAL(Cals Déclarés)
10		29/04/2024	120

32 TRANSPORT DE/VERS L'ETRANGER NATION	MODE	IDENTIFICATION	33 POIDS TOTAL BRUT
MT	10	5VZ67N1MA	180860

34 TRANSPORT INTERIEUR NATION	MODE	IDENTIFICATION	35 LOCALISATION M/DES	36 PAYS PROV/1ER DEST CODE
MT	10	5VZ67N1MA	51102000001003	DJ

ARTICLE N° 1

DESIGNATION DES MARCHANDISES (NOMBRE, NATURE, MARQUES, N° CONTAINER ET N° DES COLIS)

ADHESIVE CEMENT WHITE.
3824501000 - - - Prêt à la coulée

37	38 REGIME FISCAL	39 ORIGINE	40 CODE STATISTIQUE	41 POIDS NET
	100	DZ	3824501000	165600
	42 VALEUR EN DA	**43 TAR.PREF**	**44 QUANT.COMPLE**	
			0	
	45 CODES PIECES A JOINDRE			
	605			

ARTICLE N° 2

DESIGNATION DES MARCHANDISES (NOMBRE, NATURE, MARQUES, N° CONTAINER ET N° DES COLIS)

37	38 REGIME FISCAL	39 ORIGINE	40 CODE STATISTIQUE	41 POIDS NET
	42 VALEUR EN DA	**43 TAR.PREF**	**44 QUANT.COMPLE**	
	45 CODES PIECES A JOINDRE			

46 PIECES JOINTES :	47 LIEUX D'TULISATION OU D'ENTREPOSAGE DES MARCHANDISES ADMISES SOUS LE COUVERT D'UN REGIME SUSPENSE
605-	

48 REGIME DOUANIER PRECEDENT CODE	N° OFCL	DATE	CODE
		25/04/2024	

49 DELAI	50 TAUX.SUSP	51 PLUS_VALUE MONNAIE	MONTANT

52 INDICATIONS VEHICULES PARTICULIERES MARQUE	GENRE	ANNEE

53 MONTANT CAUTION :	54 MONTANT REMISE :
0,00	0,00

LIQUIDATION

53 CODE TAXE	56 QUOTITE	57 ASSIETTE	58 MONTANT
C.S	2	2 882 261	57 645.22
D.D	15	2 882 261	432 339,15
P.R.C.T	2	4 012 972	80 259.43
T.V.A	19	3 372 245	640 726.62

55 CODE TAXE	56 QUOTITE	57 ASSIETTE	58 MONTANT

A.L.C.E.S

LIQUIDATION RECAPITULATIVE

59 MODE DE PAIEMENT COMPTANT	CONSIGN	ENG. A PAYER	N° CREDIT
X			

R.P.S	1 500
P.R.C.T	80 259
R.U.S	1 380
C.S	57 645
T.V.A	640 726
D.D	432 339
TOTAL	2 880

60 TRANSIT/SCELLEMENTS APPOSES NOMBRE	N° TC

DATE(LIMITE)

62 BUR.FRONT	63 BUR.DEST

65 QUITTANCE CONSIGNATION
N° : DU :

QUITTANCE CONSIGNATION DROITS ET TAXES
N° : DU :

66 QUITTANCE PENALITES
N° : DU :

67 CONSIGNATION PENALITES

DATE :
SIGNATURE DU CAISSIER 68

61 AUTORISE PAR :
No : DU :
No : DU :

OBSERVATIONS
Orange A

ENGAGEMENTS SOUSCRITS 64

A. Je soussigné, sollicite sous les peines de droit mettre sous le présent régime douanier les marchandises décrites dans cette déclaration.

Fait A 511020000 | Inspection divisionnaire SKIKDA le 25/04/2024

Le Déclarant

15825010365213900000 69

ENGAGEMENTS

TRANSIT ALTRANS
12 AV. ZIGHOUT YOUCEF

-o- SKIKDA -o-

MONSIEUR LE CHEF
DE LA BRIGADE COMMERCIALE
DOUANE SKIKDA

OPERATION AUTORISEE
23 AVR. 2024
Sous Contrôle des Services
Des Douanes

OBJET/ DEMANDE AUTORISATION DE MISE A QUAIS.

MONSIEUR,

NOUS VENONS PAR LA PRESENTE SOLLICITER VOTRE AUTORISATION DE MISE A QUAIS DE SIX (06) CONTENEURS 20 PIEDS CI- DESSOUS CITES , CONTENANT 167.760 KGS CIMENT COLLE DESTINES A L'EXPORTATION, POUR LE COMPTE DE SARL RITAL , A DESTINATION DE DJIBOUTI.

- TEMU 141 556/3 – TEMU 408 888/6 - TCLU 735 987/6 – FTAU 186 793/2 –
- GESU 339 960/3 - FTAU 187 013/4

COMPTANT SUR VOTRE BONNE COLLABORATION,

VEUILLEZ AGREER, MONSIEUR LE CHEF DE LA BRIGADE COMMERCIALE, NOTRE CONSIDERATION DISTINGUEE.

SKIKDA, LE 23 AVRIL 2024

P J/ COPIE AUTORISATION MISE A QUAIS E P S.

TRR0718_A v5.45

Page 1 de 1

Run: 22-APR-24 08:59 AM

Mise à diposition

CMA CGM

de:	à:
Agent Booking: CMA CGM ALGERIA/SKIKDA RUE DES FRERES KHALDI VILLA N 3 BENI MALEK SKIKDA 21000 Telephone: Fax: E-mail: SKK.SCHABANE@cma-cgm.com	SOGEREC SPA CITÉ 200 LOGTS BAT 1 HAMROUCHE HAMDUDI ALGERIA

n° Booking: **SKK0106675** Quant/Vol/Type: 6 x 20 ST

Reference de la MAD: **SKK0106675-001** n° Booking: **SKK0106675**

Shipping Company: CMA CGM

Commentaires:

Equipment Available Date: From- 17-APR-24 To- Mode: Road Tare: 2,230.000KGM

Quant/Vol/Type: 6 x 20ST [GP WITHOUT VENTILATION]

Container Grade: General Cargo

Net: 27,600.000KGM

Voyage details:

RITAL PRODUCTION MATERIAUX DE CONSTRUCTION SARL

n° Partie Booking:

Chargeur: Rital Limited Company

n° Voyage: 5VZ67N1MA Nom du Navire: NAF TS SKIKDA

Places details:

Plce de Reception: Port Debarquement: DJJIB - DJIBOUTI

Port Chargement: DZSKI - SKIKDA Place de Livraison:

1. Due to the prohibition of CATU Containers in Libya all Depots are requested to not release any CATU Prefix Containers to Libyan POD i.e. Benghazi (LYBEN) / El Khoms (LYKHO) / Misurata (LYMRA) / Tripoli (LYTIP).

TCLU 735 987/6

TEMU 141 886/3 ✓

TEMU 408 888/6

FFAU 187 013/4 ✓

GESU 339 960/3 ✓

CMAU 115 703/0

CMA CGM - ALGERIE

2

Siège Social : Quartier des Affaires Bab-Ezzouar - C.P. 16024 - Alger.
Agence Annaba : 9, Avenue de l'ALN Centre d'Affaires Djaouhara 23000 - Annaba.
Agence Béjaia : Cité SOMACOB, bloc B 2e étage, Zone Industrielle 06000 - Béjaia.
Agence d'Oran : 25, Rue Zougai Ali Hai Tafna - Bel Air - Oran.
Agence Skikda : Rue Brahim Maiza (ex. ilot des Chevres) - Skikda.

Agence de : SKIKDA
Remis par : TRANSIT ALTRAHS
Pour compte de : SARL RITAL
Pour être chargé sur : MACAD
A destination de : DJIBOUTI

Nº 006517

CHARGEUR DECLARATION D'EXPEDITION

Aux clauses et conditions des connaissements de l'armement maritime dont le chargeur déclare avoir pris connaissance et qu'il accepte.

Marques	Numéros	Nbre	Nature des Colis et Contenu	Long.	Largeur	Hauteur	Cubage	Poids	Valeur Observation ou Réserves
TEMU	141553	6	13 SOIT 06 TC 20 PIEDS					30.240	VGS
TEMU	4088816							30.060	"
TCLU	7359876		CIMENT COLLE					30.120	"
CMAU	1157030							30.240	"
GESU	3399601	3						30.200	"
FTAU	1870134							30.040	"
									"
								180.040	
OPERATION AUTORISÉE									
SOUS CONTROLE DES									
SERVICES DE LA DOUANE									

Cette déclaration, signée par le chargeur, doit être remise à la société avant tout dépôt de marchandises à quai

Les marchandises sont remises aux conditions indiquées au verso que les chargeurs déclarent accepter.

UNE DECLARATION PAR CONNAISSEMENT

le .....

Signature du Chargeur

Skikda le 22/04/2024

Booking: **SKK0106675**

Client : Rital Limited Company

Transitaire : ALTRANS

DECHARGE SCELLE

Je soussigné, TRANSIT ALTRANS, certifie avoir reçu de la part de CMA CGM SKIKDA le (s) scellé(s) CMA CGM suivant :

1151045-1151046-1151047-1151048-1151049-1151050

CMA CGM AGENCE SKIKDA

Visa de réception